

بَدَائِعُ الْقَصْرِ

فِي

النَّظْمِ الْعَرَبِيِّ

دكتور ابراهيم على حسن داود

القصر فن يمتاز بالايجاز والتوكيد وهو من الفنون المحكمة الدقيقة التي تجعل الأسلوب مصورا قويا يوحى الى القارئ بمعان شتى • ويغلب على الظن أن أول من أطلق هذا المصطلح على جملة مباحثه هو أبو يعقوب يوسف السكاكي (١) • وقد عرف هذا المعنى عند القاضي عبد الجبار (٢) بالتخصيص وذكر من طرقه تقديم ما حقه التأخير • وانما ، وتعريف الطرفين ، ففي التقديم تراه يقول في معرض استدلاله على أن أفعال العباد من فعاهم ولا دخل لأحد فيها ، ويدل على قولنا من وجه آخر أن قوله تعالى « اياك نعبد » (٣) تخصيص له بأننا نعبده دون غيره (٤) وذلك لا يصح الا بأن يكون العبد مختار الفعل على فعل لأنه قد تقع العبارة على جهة الالغاء • وانما ينصرف الفعل الى أن يكون عبادة لله عز وجل باختياره وبأمور تتعلق به ، وفي

(١) مفتاح العلوم - السكاكي ص ١٣٨ ط أولى مصطفى الحلبي

• ١٣٥٦ هـ

(٢) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار • د عبد الفتاح لاشين

ص ١٦٢ دار الفكر ١٩٧٨ •

(٣) أم القرآن / ٥ •

(٤) متشابه القرآن • القاضي عبد الجبار ص ٤٢ ت د • عدنان

زرزور ط بيروت •

ذلك ابطال القول بأن هذه الأفعال لله عز وجل يخلقها في العبد . فقد جعل القاضى الاختصاص فى الآية دليلا على أن أفعال العباد من خلقهم . إذ أن الاختصاص فيها ينطوى على الاختيار والتفصيل لأن معناه : نخصك بالعبادة دون غيرك . وفى ذلك اختيار للعمل ودليل على صدوره منه دون غيره . كما ذكروا «انما» مفادا منها الاختصاص فى معرض الاستدلال والاحتجاج على أن المراد بالهدى فى قوله تعالى: « لا ريب فيه هدى للمتقين » (١) الدلالة ، فقال : وانما خص المتقين فى هذا الموضع لأنهم اهتموا به فصار من حيث انتفعوا به كأن الهدى لهم دون غيرهم .

وهذا كقوله تعالى : « انما أنت منذر من يخشاها » (٢) ، وان كان منذرا للخلق كلهم . كما قال تعالى : « وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا » وانما خص من يخشى بذلك من حيث اختص بأنه انتفع بالانذار (٤) .

وقال فى تعريف الطرفين : وربما قيل فى قوله تعالى : « أولئك الذين يعلم الله ما فى قلوبهم » (٥) ما فائدة التخصيص وهو عالم بسرائر القلوب (٦) ، فتراه أطلق على هذا الأسلوب التخصيص ، ومعلوم أنه مخصص بتعريف الطرفين .

أما الزمخشري (٧) فقد جارى القاضى عبد الجبار فى اطلاق

(٢) النازعات / ٤٥ .

(١) البقرة / ٢ .

(٣) سبأ / ٢٨ .

(٤) متشابه القرآن ٤٨ ، ٤٩ .

(٥) النساء / ٦٣ .

(٦) تنزيه القرآن عن المطاعين . القاضى عبد الجبار ص ١٥٤ ط بيروت

(٧) النظم القرآنى فى كشف الزمخشري / د. درويش الجندى /

ص ١١٦ - ١١٩ / ط نهضة مصر ١٩٦٩ .

الاختصاص على هذا المعنى ، كما ترددت كلمة القصر على لسانه أيضا — يؤنس ذلك — أنه قد عرض لمعظم طرق انقصر • بتقديم ما حقه التأخير ، وإنما وتعريف ركنى الأسناد • وضمير الفصل • والنفى والاستثناء • فالأول بقوله تعالى : « له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير » (١) قدم الظرفان ليبدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل • وذلك لأن الملك له على سبيل الحقيقة • لأنه مبدئ كل شيء ومبدعه ، والقائم به والمهيمن عليه • وكذلك الحمد • لأن أصول النعم وفروعها منه • وأما ملك غيره فتسليط منه واسترعاء ، وحمده اعتداد بأن نعمة الله جرت على يده (٢) ويقول في «انما» عند تفسير قوله تعالى : « انما نحن مصلحون » (٣) انما لقصر الحكم على شيء كقولك : انما ينطق زيد ، أو لقصر الشيء على حكم كقولك : انما زيد كاتب • ومعنى انما نحن مصلحون : أن صفة المصلحين خلصت لهم ، وتمحضت من غير شائبة قاذح فيها من وجه من وجوه الفساد • وقد رد الله عليهم أبلغ رد وأدله على سخط عظيم في قواه « ألا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون » (٤) •

والمبالغة فيه من جهة الاستئناف • وما في كلتا الكلمتين : الا ، وان من التأكيد ، وتعريف الخبر ، وتوسيط ضمير الفصل • وفي تعريف ركنى الأسناد يقول في قوله تعالى : « ذلك الكتاب » (٥) معناه : ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل • كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص ،

(١) سورة التغابن / ١ •

(٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل الزمخشري ٤/ ١١٢ ، ١١٣ ، ط الحلبي •

(٣) البقرة / ١١ ، الكشاف / ١ ، ١٨٠ ، ١٨١ •

(٤) البقرة / ١٢ •

(٥) البقرة / ١ ، الكشاف / ١ ، ١٠٨ •

وأنه الذى يستأهل أن يسمى كتاباً • كمال تقول : هو انرجل أى
الكامل فى الرجولية ، الجامع لما يكون فى الرجال من مرضيات
الخصال •

وفى ضمير الفصل يقول فى قوله تعالى : « وأولئك هم
المفلحون » (١) هم : فصل وفائدته : ابدلالة على أن الوارد بعده خبر
لا صفة • والتوكيد • وإيجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون
غيره • وفى النفى والاستثناء يقول فى قوله تعالى : « قل ما أسألكم
عليه من أجر الا من شاء أن يتخذ الى ربه سبيلا » (٢) الا فعل من
شاء واستثنائه عن الاجر قول ذى شفقة عليك قد سعى لك فى تحصيل
مال : ما أطلب منك ثوابا على ما سعيت الا أن تحفظ هذا المال ولا
تضيعه • فليس حفظ المال لنفسك من جنس الثواب • لكن صورته
هو بصورة الثواب ، وسماه باسمه فأفاد فائدتين :

أحدهما : خلع شبهة الطمع فى الثواب من أصله • كأنه يقول
نك : ان كان حفظك لمالك ثوابا ، فانى أطلب الثواب •

والثانية : اظهار الشفقة البالغة ، وأنت ان حفظت مالك اعتد
بحفظك ثوابا • ورضى به كما يرضى المثاب بالثواب •

هذا : وقد ذكر الزمخشري ما يفيد أن المقصور عليه بانما هو
المتأخر (٣) يقول عند قوله تعالى : « انما يخشى الله من عباده
العلماء » (٤) فانك اذا قدمت اسم الله • وأخرت العلماء • كان المعنى :

(١) البقرة / ٤ الكشاف ١/١٤٥ ، ١٤٦ •

(٢) الفرقان / ٥٧ • الكشاف ٣/٩٧ •

(٣) النظم القرآنى فى كشاف الزمخشري ص ١١٨ •

(٤) فاطر / ٢٨ • الكشاف ٣/٣٠٧ ، ينظر دلائل الاعجاز • الامام

عبد القاهر ص ٣٣٨ - ٣٣٩ ت : محمد شاكر ط المدنى •

أن الذين يخشون الله من بين عباده هم العلماء دون غيرهم • وإذا عملت العكس انقلب المعنى الى أنهم لا يخشون الا الله كقوله تعالى: « ولا يخشون أحدا الا الله » (١) وهما معنيان مختلفان •

وفي الحقيقة أن ما ذكره « جار الله » إنما هو من فيض « عبد القاهر » عند حديثه في دلائل الاعجاز عن ا.قصر (١) • ولعل الامام عبد القاهر هو أول من تحدث عن أسلوب القصر حديثا بلاغيا فقد عرض له في كتابه القيم « دلائل الاعجاز » وهو بصدد الحديث عن «ان» اذا اتصلت بها «ما» فنقل عن أبي علي الفارسي قوله في النشيرازيات (٢) : ان ناسا من النحويين يقولون في قوله تعالى : « قل انها حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن » (٣) أن المعنى : ما حرم ربي الا الفواحش • أى أن انما : بمعنى ما والا •

ونقل الشيخ أيضا ما استدل به أبو علي الفارسي على صحة قول النحويين (٤) • وعلق عليه بقوله : « لم يعنوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه • وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد • وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء • وبين أن يكون الشيء الشيء على الاطلاق • فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما • ألا ترى أن انما لاتصلح في مثل قوله تعالى : « وما من اله

(١) دلائل الاعجاز ٣٢٨ - ٣٣٩ •

(٢) ذات ٣٢٨ - ٣٢٩ •

(٣) الأعراف ٣٣ •

(٤) البلاغة تطور وتاريخ د. أحمد شوقي ضيف ص ١٨٢ ط

دار المعارف الطبعة الثالثة ١٩٧٦ ، فن البلاغة د. عبد القادر حسين ١٦٢ ،

١٦٣ ط الأمانة •

الا الله « ولا في نحو قولنا : ما أحد الا وهو يقول ذاك — اذ لو قلت :
 انما من اله الله ، وانما أحد وهو يقول ذاك • قلت ما لا يكون له معنى
 وسبب ذلك أن لفظ «أحدا» لا يقع الا في النفي ، وما يجري مجرى
 النفي من النهي والاستفهام ، وأن • من • المزيدة في « وما من اله الا
 الله » لا تكون الا في النفي • وهذا دليل على أن • ما والا • وانما
 ليسا سواء ، لأنهما لو كانا سواء لكان ينبغي أن يكون في « انما » من
 النفي مثل ما يكون في • ما والا • وتقول : انما هو درهم لا دينار ،
 فبصلح فيه انما • ولا يصلح فيه ما والا ، فلا يقال : ما هو الا درهم
 لا دينار لأن • لا • النافية لا تجامع النفي والاستثناء •

ثم مضى الشيخ عبد القاهر يفصل القول في انما ، فيوضح
 مواضعها ، وكذلك ما والا ، وطريق العطف ، والتقديم وغير ذلك •
 وتراه يحلل الأمثلة ويميز الفرق بينها • كل ذلك بذوق بلاغي دقيق •
 ثم جاء البلاغيون بعده قتلوا من منهله • وحددوا المقصر ، وقسموه •
 ولا زالت ألسنتهم تلهج بحديثه الى أن يشاء الله •

والذي عليه الجمهور أن التخصيص هو الحصر : أما « نفي الدين
 السبكي » فقد فرق بينهما قائلًا (٢) . « أن التخصيص : قصد المتكلم
 افادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره باثبات ولا نفي
 بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقدمه له في كلامه • فاذا قلت :
 زيدا ضربت • كان المقصود الأهم افادة خصوص وقوع الضرب على

(١) آل عمران ٦٢ •

(٢) شروح التلخيص (عروس الأفراح) ١٥٣/٢ ط بولاق ٢١٨ هـ
 تقرير الشمس الانبأبي على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المتفاح
 ٢٧/٢ ، ٢٨ ط السعادة ١٣٣١ هـ •

زيد لا افادة حصول الضرب منك ولا تعرض في الكلام لغير زيد باثبات
ولا نفى • وأما الحصر فمعناه نفى غير المذكور ، واثبات المذكور •
ويعبر عنه بما والا • وبانما فهو زائد على الاختصاص « • وفي الحقيقة
أن ما ذهب اليه التقى السبكي مخالف لما عليه أهل المعانى فى دراسة
التراكيب • كما أنه ليس وصفا دقيقا لما يستفاد من هذه الأسانيب •



القصر فى اللغة : جاء فى « مقاييس اللغة » (١) لأحمد بن فارس
(٣٩٥ هـ) القاف والصاد والراء : أصلان صحيحان • أحدهما يدل
على أن يبلغ الشئ مداه ونهايته ، فالأول : القصر خلاف الطول •
بقول : هو قصر بين القصر • ويقال : قصرت الثوب والحبل تقصيرا ،
والقصر قصر الصلاة : وهو ألا يتم لأجل السفر • قال الله تعالى :
« فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم
الذين كفروا » (٢) •

قال النابغة الذبياني :

لولا عـلائق من نعم عـلقت بها

لأقصر القلب متى أى اقتصار (٣)

وكل هذا فياسه واحد ، وهو ألا يبلغ مدى الشئ ونهايته •••
والأصل الآخر ، وقد قلنا انهما متقاربان • القصر : الحبس • يقال :
قصرته اذا حبسته • وهو مقصور أى محبوب • قال الله تعالى : « حور

(١) ج ٢/٩٦ - ٩٨ • تـ عبده السلام هارون نشر الخانجي

١٤٠٢/١٩٨١ م •

(٢) لـ نساء ١٠١ •

(٣) الديوان ص ٢٠٢ • ويروى « عنها » بدل « منى » ط دار المعارف

مقصورات في الخيام» (١) ، وامرأة قاصرة الطرف لا تمده الى غير
 بعلمها • كأنها تحبس طرفها حبسا • قال الله سبحانه : « فيهن قاصرات
 الطرف » (٢) ومن الباب : قصاراك ان تفعل كذا ، وقصرك • كأنه
 يراد ما اقتصرت عليه ، وحبست نفسك عليه •

والأصل اثنى هو ما ذهب اليه البلاغيون لتحقيق معناه في القصر
 اذ أن تخصيص شيء بشيء معناه : حبس شيء على شيء : أي حبس
 صفة على موصوف ، أو حبس موصوف على صفة •

اما القصر الاصطلاحي : فقد تلاققت نظرة البلاغيين اليه على أنه
 تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص (٣) ففي ذلك التعريف ورد
 لفظ شيء مرتين • ويرى الانبأبي أن الشيء الأول هو المقصور ،
 والشيء الثاني هو المقصور عليه (٣) بينما يرى الدسوقي أن الأول
 هو المقصور عليه والثاني هو المقصور • فالباء في قولهم : بشيء داخله
 عنى المقصر (٥) • والمقصور ، والمقصور عليه : هما طرفا القصر •
 والمراد من قولهم : تخصيص شيء بشيء : تخصيص موصوف بصفة ،
 أو صفة بموصوف • لأن التخصيص يتضمن مطق النسبة المستلزمة
 لمنسوب ، ومنسوب اليه ، فان كان المخصص منسوبا فهو الصفة ، وان
 كان منسوبا منسوبا اليه فهو الموصوف • والمراد بتخصيص الشيء
 بالشيء : الاخبار بثبوت الشيء الثاني للشيء الأول دون غيره • فالقصر

-
- (١) الرحمن ٧٢ - وينظر معاني القرآن • للفراء ١٢٠/٣ ط الهيئة
 المصرية •
 (٢) الرحمن ٥٦ •
 (٣) ينظر على سبيل المثال • تهذيب السمعاني (مختصر المعاني)
 التفتازاني ٤/٣ • ت محمد محيي الدين عبد الحميد • حجازي •
 (٤) تقرير الانبأبي ٣٦/٣ •
 (٥) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ١٦٦/٢ •

مطلقا يستتزم النفي والاثبات يقول العصام (١) والقصر : اختلاط الظلام، ولا يبعد أن يكون النقل منه . لان في القصر الاصطلاحى اختلاط الحكم الايجابى بالسلبى (٢) وعلى ذلك: فجملة القصر فى قوة جماتين . ولكن هل جملة القصر تفيد بذلك حكمين أو حكما واحدا ؟ يرى العلامة عبد الحكيم السيالكوتى « أن الكلام الذى يشتمل على القصر فيه حكم واحد متضمن للاثبات القصدى والنفى التبعى . والغرض منه : اعتقاد المخاطب الشركة ، أو العكس ، أو المتردد ، وليس المقصود افادة حكمين (٣) يقول الشربينى معلقا على قول عبد الحكيم : « فيه حكم واحد هو تخصيص أمر بصفة دون أخرى أو عكسه . فالتخصيص بشيء دون آخر حكم واحد متضمن ما ذكره ، وحاصله : الاثبات على وجه النفي عن الغير . أو للغير (٤) » .

والمراد بالصفة : الصفة المعنوية . وهى المعنى القائم بالغير المقابل للذات . سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى المعروف « أى التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه » كلفظ قائم ، أو بغيره . كالفعل نحو ما محمد الا يكتب وليس المراد النعت النحوى (٥) . اذ لا يتأتى قصره بطريق من طرقه ، فلا يقع بعد الا ولا بعد انما ، ولا يعطف ، ولا يتقدم .

والسر فى ذلك : أن القصر انما هو باعتبار حكم بين المقصور والمقصور عايه ، وليس بين النعت والمنعوت حكم حتى يقصر باعتباره

(١) الأطول على التلخيص ٢١٣/١ ط تركيا ١٢٨٤ هـ .

(٢) ترتيب القاموس المحيط . (قصر) .

(٣) السيالكوتى على المطول ٣٦٣ دار الطاعة العامرة ١٢٦٦ عـ .

(٤) فيض الفتاح على حواشى تلخيص المفتاح عبد الرحمن الشربينى :

ط مدرسة والده عباس الأول ١٣٢٥ ، ١٩٠٧ م .

(٥) شروح التلخيص (عروس الأفراح) ١٦٦/٢ . ١٦٧ .

أحدهما على الآخر (١) • أما الزمخشري فإنه اجاز القصر بين النعت
ومنعوته • وفي ذلك مخالفة للجمهور إذ أنه لا يصح أن يقول : رأيت
رجلا إنما هو قائم • لأن جملة إنما نعت • إذ القصر هنا كما ترى واقع
بين مبتدأ هذه الجملة وخبرها •

والمراد بالموصوف : كل ما قام به غيره • وإن كان هو في نفسه
سفه وعلى هذا فجملة القصر قد يدون طرفاها صفتين ، أو ذاتين ،
سواء صفتين : فيدون من قصر الموصوف على الصفه ، بقوله تعالى
« يا عبديسم الا يفرّبونا اى الله زلفى » (٢) • فقد قصرت العبادة
على التقريب قصر موصوف على صفه ، مع ان العبادة وهى المقصود
مدن في نفسها على معنى قائم بغيره • وزيفى : حال بمقدير القول من
واو اتخذوا • في قوله : « والدين اتخذوا من دونه اوبياء ... » مبينة
بصيفيه اشراكهم وعدم خوص دينهم • وقوله تعالى : «ماننزل الملائكة
الا بالحق » (٣) حيث قصر التنزيل للملائكة على كونه بالحق قصر
موصوف على صفة : أى ما تنزل الملائكة الا تنزيلا متلبسا بالحق •
ومنه قوله عز اسمه « وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما الا
بالحق » (٤) فقد قصر خلق السموات والأرض على كونه بالحق قصر
موصوف على صفة أيضا : أى الا خلقا متلبسا بالحق لا يلائم استمرار
الفساد ودوام الشرور ، ومنه قول سيدنا رسول الله — صلى الله عليه
وسلم — : « انما الصبر عند الضمة الأولى » فهو من قصر الموصوف
على الصفة « أى : ما الصبر الكائن الا عند هذه الضمة » •

(١) تقرير الانبأى ٨٩/٣ ، المطول ٢٢٠ •

(٢) الزور ٣ • تفسير أبى السعود (المستمر ارشاد العقل لسليم الى
مزايا القرآن الكريم) ٢٤١/٧ ط بيروت

(٣) الحجر ٨ تفسير البيضاوى (المسمى أنوار التنزيل ، وأسرار
التأويل ٥٢٨/١ ط الحلبي ١٩٦٨ ط ثانية •

(٤) الحجر ٨٥ تفسير البيضاوى ٥٤٦/١ •

وان كانا ذاتين : نحو : ما الباب الا ساج • أول في أحدهما حتى يكون صفة • فالمراد في هذا المثال قصر الباب على الاتصاف ساجا • أما قولنا : ما خالد الا أسد ، أو ما أسد الا خالد ، فان الغرض من ذلك هو الوصف بالشجاعة • والشجاعة كالمترادف خاصة بالأسد وعلى ذلك يكون المثال الأول من قصر الموصوف على الصفة • والثانى عكسه •

أما قولهم في تعريف « بطريق مخصوص » فهو قيد لاخراج ما عدا الطرق الأربعة التى اتفق عليها جمهور البلاغيين • اذ ان من صور التعبير ما يؤدي معنى القصر كقوله تعالى : « والله يختص برحمته من يشاء » (١) •

وقوله سبحانه : « حور مقصورات في الخيام » (٢) أو قولنا : قصر محمد نفسه على فعل الخيرات • وكقول الشاعر :

أرونى أمة باغت منهاها بغير العلم أوحد اليماني

ومع ذلك ليست من القصر سواء دل منطوق العبارة عايه كما في الأمثلة الثلاثة الأولى • أم كانت الدلالة بالفحوى كما في المثال الأخير • قلت ان قولهم « بطريق مخصوص » انما يقصدون به طرق القصر الأربعة المصطلح عليها • أكرر ذلك لأن بعض المعاصرين يذهبون مذهباً يناقضون فيه القديم • يقول المرحوم الشيخ سليمان نوار (٣) : خير ما يقال في تعريف القصر : انه دلالة جملة واحدة

(٢) الرحمن ٧٢ •

(١) البقرة ١٠٥

(٣) عذرات في الفصيح والوصول والقصر ص ٣ • مطبعة العلوم

على اختصاص أمر بآخر • سواء كان منشأ تلك الدلالة الوضع ، أم العقل ، أم الذوق، ثم تراه يجعل من القصر قوله تعالى : « والله يختص برحمته من يشاء » (١) وقولهم محمد مقصور على الكتابة « معلا ذلك بأن صيغة اختص ، وقصر ، وحبس هي الصيغ الأصلية • ثم يقول : « ولست أدري لماذا يجعلون شبهه ومشبهه من صيغ التشبيه • ولا يجعلون نحو اختص من صيغ القصر ؟

ولكنى أقول : لست أدري كيف خفى على الشيخ مقصود كل من القصر والتشبيه ؟

وطرق القصر والاختصاص كثيرة أوصلها السيوطي الى أربعة عشر طريقا (٢) • وفي الحقيقة أن غير الطرق المتفق عليها لا تدق مسالكها ، كما أنها خالية من الاطناف البلاغية (٣) •

هذا : وكل أسلوب من أساليب القصر يتضمن اثباتا ونفيا • كما أن طرفيه قد يكون أحدهما صفة والآخر موصوفا • وهذان الطرفان أحدهما مقصور والآخر مقصور عليه ، وهذه أمثلة توضح ذلك وتجليه :

١ - " النفي والإستثناء " يقول تعالى : « الله لا إله إلا هو الحى القيوم » (٤) ففي هذه الآية قصرت الألوهية على الله تعالى - فالألوهية صفة ، وهي مقصور ، « هو الحى القيوم » موصوف

(١) البقرة ١٠٥ •

(٢) الاتقان فى علوم القرآن - السيوطي ١٦٦/٣ = ١٧٨ ط الهيئة المصرية ١٩٧٥ •

(٣) جواهر البلاغة • السيد أحمد الهاشمي ص ١٤٦ ط بيروت ١

(٤) البقرة ٢٥٥ •

ومقصود عليه • وفي قوله تعالى : « وما أرسلنا من قبلك الا رجالا
نوحى اليهم من أهل القرى (١) في هذه الآية كان المشركون
بنكرون أن أرسل من البشر • فأكد لهم القرآن أن الرسل جميعا بما
فيهم محمد - صلى الله عليه وسلم - لا يكونون الا من الرجال ،
فقصر الرسالة على الرجال بحيث لا يتعداها الى غيرها من الملائكة
لأنهم كانوا يقولون « او شاء ربنا لأنزل ملائكة » (٢) أو يتجاوزها
الى غيرها من النساء • وعن ابن عباس رضى الله عنهما • يريد أن
ليست فيهم امرأة • وهذا قصر موصوف على صفة • والمقصود ما قبل
أداة الاستثناء • والمقصود عليه ما بعدها •

٢ - « انما » كقوله تعالى « انما الحياة الدنيا لعب ولهو » (٣)

ففي هذه الآية تحقير لأمر الدنيا ، وتهوين لشأنها • فالمقصود : الحياة
الدنيا والمقصود عليه : اللهو واللعب • أى حاصلها ذلك الا ما كان
منها لله عز وجل • أى لا ثبات لها وهو المنفى • وهذا قصر موصوف
على صفة •

٣ - « تقديم ما حقه التأخير » كقوله تعالى : « اياك نعبد

واياك نستعين » (٤) فالأصل في هذه الآية : نعبدك ونستعين بك •
فقديم المفعول به هنا لأجل الاختصاص • والمعنى نخصك بالعبادة ،

(١) يوسف ١٠٩ • الكشاف ٢/٣٤٦ •

(٢) فصلت ١٤ - الكشاف ٣/٤٤٨ •

(٣) محمد ٣٦ • تفسير ابن كثير (المسمى تفسير القرآن العظيم)

١٨١/٤ ط عيسى الحامى ، تفسير البيضاوى ٢/٣٩٨ •

(٤) أم القرآن ٦ • تفسير ابن السعدي ١/١٦ : ١٧ •

ونخصك بطلب المعونة دون سواك • أما إذا قال نعبدك ونستعين بك • فإنها لا تنفي القصر • ولا يمنع التعبير من مشاركة غيره في العبادة والاستعانة به فالمقصود عليه : اياك الأولى ، والثانية — والمقصود نعبد : ونستعين وهو قصر صفة على موصوف • وفي هذا من التحقير للأصنام وعابديها ما فيه •

٤ — « القطف » : كقوله تعالى : « ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون » (٢) ففي هذه الآية يؤكد لنا المولى عز وجل أن الشهداء ليسوا أمواتا ، ولكنهم أحياء لا نشعر بحياتهم • ولتأكيد هذا الحكم قصرنا على الحياة • قصر موصوف ، على صفة « قصر اضافي » وهذا القصر قلب الحكم السابق وأثبت عكسه — الحياة — اثباتا مؤكدا • ووجه التأكيد ان قوله تعالى . ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات • نهى عن القول بذلك • وهذا اثبات للحياة • وقوله : أحياء • اثبات للصفة صراحة • فكأنه بذلك أثبتها مرتين • والمقصود عليه « أموات » والمقصود : أحياء ، اذ المقصود عليه هو المقابل لما بعد لا • أما بل ولكن • فالمقصود عليه ما بعدهما •



« القصر باعتبار غرض المتكلم » : من المسلم به أن جملة القصر تتضمن اثباتا ونفيا • وعلى ذلك فالقصر ينقسم بهذا الاعتبار الى

حقيقى واذافى (١) ، فاذا كان النفسى موجها الى جميع ما عدا المقصور عليه بحيث يختص المقصور بالمقصور عليه ، ولا يتجاوزة الى غيره أصلا . فذلك هو القصر الحقيقى . كقوله تعالى : « تبارك الذى بيده الملك وهو على كل شىء قدير » (٢) فالملك مختص بيده فى الحقيقة والواقع ، ولا يتعداه الى غيره أصلا . وذكر اسيد مجاز عن الاحاطة بالملك والاستيلاء الكامل . أى تعالى وتعاظم بالذات عن كل ما سواه ذاتا وصفة وفعلا . الذى بقبضة قدرته التصرف . وقوله تعالى : « وما يعلم جنود ربك الا هو » (٣) فمجموع خلق الله على ما هم عليه لا يعلمها الا هو . اذ لا سبيل لأحد الى حصر الممكنات ، والاطلاع على حقائقها . وصفاتها ، وما يوجب اختصاص كل بما يخصه بن كم وكيف واعتبار ونسبة .

فتراه قصر العلم عليه هو . وهذا لا يتعداه الى غيره مطلقا — ومنه قوله تعالى : « واصبر وما صبرك الا بالله (٤) فالاستثناء هنا مفرغ من أعم الأشياء . أى وما صبرك ملابسا ومصحوبا بشىء من الأشياء الا بالله أى بذكره ، والاستغراق فى مراقبة شئونه ، والتقبل ائيه بمجامع الهمة .

فقد قصر الصبر هنا على كونه بالله . وهذا قصر حقيقى كما ترى ، ومنه قوله تعالى : « وما أرسلنا من قبلك من رسول الا وحي

(١) شروح التلخيص (مواهب الفتاح) ١٦٧/٢ .

(٢) الملك ١ . الكشاف ١٣٣/٤ . تفسير أبى السعود ٢/٩ .

(٣) المدثر ٣١ ، تفسير الهياوى ٥١٩/٢ . تفسير أبى السعود

٦٠/٩ .

(٤) النحل ٢٧ . تفسير أبى السعود ١٥٢/٥ .

اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون » (١) ففي قوله تعالى «وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحى اليه» ترى رسالات الله مقصورة على الوحي بطريق النفي والاستثناء وقوله تعالى «لا اله الا أنا» ترى صفة الأوهية مقصورة على ضمير المتكلم «أنا» وهو الله عز وجل .

ففي جميع صور القصر السابقة ترى المقصور خاصا بالمقصور عليه ، ولا يتأتى له أن يجاوزه الى غيره بحال من الأحوال . فهو مثبت للمقصور عليه . ومنفى عن جميع من سواه . وهذا هو جوهر القصر الحقيقي كما أنه لا تقع فيه الشركة . والمقصور عليه هذا الوصف لا مانع من وصفه بأوصاف أخرى (٢) . «وأما السر في تسميته حقيقيا فهو أن التخصيص ضد المشاركة ، وهذا المعنى هو الذي ينافى المشاركة مطلقا . فهو الأولي أن يتخذ حقيقة للتخصيص . فناسب أن يسمى قصرا حقيقيا » . ومن هنا نرى أن التعميم في النفي هو أساس قوة هذه اساليب ومعدن صدقها .

أما القصر الاضافي : فهو ما كان المنفى فيه موجهها الى بعض ما عدا العموم ، أو هو : أن يختص المقصور بالمقصور عليه بالنسبة الى شيء آخر معين . أى بالاضافة اليه . بأن لا يتجاوز المقصور المقصور عليه الى ذلك الشيء المعين . وان أمكن أن يتجاوز الى غيره ومن أمثاته قوله تعالى : « وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد » (٣) فهذا خطاب لمن يعتقدون تعدد الآلهة وفي هذه الآية

(١) الأنبياء ٢٥ تفسير البيضاوي ٧٠/٢ ، وابن السعود ٦٣/٦ .
 (٢) شروح التلخيص (مواهب الفتح ، حاشية الدسوقي نقلنا عن ابن يعقوب) ١٦٧/٢ .
 (٣) الزمل ٥١ - تفسير البيضاوي ٥٥٨/١ ، أبي السعود ١١٨/٥ .

خص لفظ الجلالة بالذكر • للايذان بأنه متعين الألوهية • وانما المنهى عنه هو الاشراف به ، لا أن المنهى عنه مطلق اتخاذ الهين بحيث يتحقق الانتهاء عنه برفض أيهما كان • أى قال الله تعالى لجميع المكفين لا تتخذوا الهين اثنين • وانما ذكر العدد مع أن حقيقة التثنية مغنية عن ذلك دلالة على أن مساق النهى هي الاثنينية وأنها منافية للألوهية كما أن وصف الاله باوحد في قوله تعالى : « انما هو اله واحد » (وهو قصر موصوف على صفة) للدلالة على أن المقصود اثبات الوحدانية ، وأنها من لوازم الالهية • وأما الالهية فأمر مسلم الثبوت له سبحانه ، واليه أشير حيث أسند اليه القول • ومنه قوله تعالى « وان تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ، ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون » (١) أى لا يتبعون الا الظن • وهو قصر موصوف على صفة فقد أثبت لهم اتباع الظن ونفى عنهم اتباع طريق الحق • وقوله « وان هم الا يخرصون » قصر اهم على صفة الخرص • وهى التخمين والظن • ونفى عنهم التحقيق والصدق ، ووصفهم القرآن بذلك لأنهم ظنوا أن آباءهم كانوا على الحق • أو جهالاتهم ، وآراؤهم الفاسدة • فان الظن يطلق على ما يقابل العلم ، وان هم الا يخرصون . أى يكذبون على الله سبحانه وتعالى فيما ينسبون اليه كاتخاذ الولد • وجعل عبادة الأوثان وصلة اليه ، وتحليل الميتة ، وتحريم البحائر • أو يقدرون أنهم على شىء • وحقيقته ما يقال عن ظن وتخمين •

أما قوله تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير ، فانه رجس

(١) الأنعام ١١٦ • تفسير البيضاوى ١/٣٢٨ . تلميح الفخر الرازى

(المسمى بالتفسير الكبير) ١٣/١٦٣ ، أبى السعود ٥/١١٨ •

أو فسقا أهل لغير الله به (١) فالشافعي يرى أنه لا قصر في هذه الآية، ولكن الغرض منها المضارة، ونقل السيوطي عن الشافعي ما معناه (٢) « ان الكفار لما حرموا ما أحل الله، وأحوا ما حرم الله، وكانوا على المضارة والمحاداة • فجاءت الآية مناقضة لغرضهم، فكأنه قال: لا حلال إلا ما حرمتهم • ولا حرام إلا ما أحللتهم • نازلا منزلة من يقول: لا تأكل اليوم حلاوة • فتقول: لا أكل اليوم إلا الحلاوة • والغرض المضادة • لا النفي والاثبات على الحقيقة • فكأنه قال: لا حرام إلا ما أحللتهم من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به • ولم يقصد حل ما وراءه • إذ القصد اثبات التحريم لا اثبات الحل » قال امام الحرمين: وهذا في غاية الحسن • ولولا سبق الشافعي الى ذلك لما كنا نستجير مخالفة مالك في حصر المحرمات فيما ذكرته الآية • ويذهب قطب الدين الرازي (٣) (٧١٠ هـ) الى ما ذهب اليه الشافعي موافقا للزمخشري (٤) والرازي (٥) قائلًا: «... أن الآية وان دلت على الحصر إلا أنها تخصها بالاختيار • قال الامام «الرازي» هذا ليس من باب التخصيص • بل هذا صريح النسخ لأنها لما كان معناها أن لا محرم سوى الأربعة • فاثبات محرم آخر قول بأن الأمر ليس كذلك، وهو رفع للحصر • ونسخ القرآن بخبر غير الواحد جائز •

« أقول » : لا معنى للحصر هنا إلا أن الأربعة محرمة، وما عداها ليس بمحرم • وهذا عام، واثبات محرم آخر تخصيص

(١) الأنعام ١٤٥ •

(٢) الاتقان في علوم القرآن ١/١٠٩ • ١١٠ ط الهيئة المصرية •

(٣) حاشية قطب الدين الرازي على الكشاف ت د: أيوب عبد العزيز

دكتوراه • مخطوط بكلية اللغة العربية • ج ٢/ ٢٠١ الكشاف ٢/ ٥٧ •

(٥) التفسير الكبير ١٣/ ٢٢١، ٢٢٢ •

لهذا العام ، وتخصيص العام بخبر الواحد جائز » (١) وفي هذه الآية (٢) يخبرهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - بأن مدرك التحريم إنما هو بالوحي من الله تعالى ، ويشعره لا بما لا تهوى الأنفس ، وما يخلفه عن الله تعالى ، وجاء الترتيب هنا كالترتيب الذي في سورة البقرة في قوله تعالى : « إنما حرم عليكم الميتة ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله » (٣) والمائدة في قوله « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » (٤) وجاء هنا بهذه المحرمات منكراً ، والدم موصوفاً بقوله « مستوحا » الفسق موصوفاً بقوله : « أهل لغير الله » وفي تلك السورتين معرفة • لأن هذه السورة مكية فعلق بالتمكيز ، وتلك السورتان مدنيتان فجاءت تلك الأسماء معارف بالعهد حوالة على ما سبق تنزيله في هذه السورة • ثم يقول : « وينبغي أن يفهم هذا النسخ بأنه نسخ الحصر فقط •

هذا : وفي باب معرفة أسباب النزول (٥) ذكر السيوطي أن منها توهم ارادة الحصر مستدلاً بهذه الآية • وفي حديثه عن أنحصر والاختصاص قال (٦) : « ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقياً » لا اله الا الله « (٧) •

(١) ينظر روح المعاني ، الألويسي • فقد نقل ما قاله القطب الرازي
٤٦/٨ ط بيروت •

(٢) البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان ٤/٢٤٠ ، ٢٤١
الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي • هامش البحر المحيط
٤/٢٤٠ ، ٢٤١ •

(٣) البقرة - ١٧٣ • (٤) المائدة - ٣ •

(٥) الاتقان ١/١٠٧ • (٦) د . اته ٢/١٦٦ •

(٧) محمد عليه السلام - ١٩ •

ومثاله مجازيا : وذكر تلك الآية « قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة ... » الآية •

وعاى هذا فالقصر غير مقصود فى هذه الآية • وانما المقصود منه هو المضادة والمحاداة التى كانوا عليها فجاءت تلك الآية ناقضة لأهوائهم مشهرة بهم •

وسمى هذا القصر اضافيا لأن التخصيص فيه بالاضافة الى معين (١) •

ولقد اعترض الخطيب القزوينى على السكاكى باهماله القصر الحقيقى (٢) •

ولكن السعد تناول ذلك بالرد قائلا : « ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقى وغير الحقيقى لقلة جدواه ، توهم المصنف أنه أهمل ذكر الحقيقى وليس كذلك » (٣) وكلام سعد الدين فيه قضيتان :

الأولى : قلة جدوى القصر الحقيقى •

الثانية : أن السكاكى لم يهمل القصر الحقيقى •

(١) شروح التلخيص (مواهب الفتح) ١٦٧/٢ •

(٢) بغية الايضاح ٧/٢ •

(٣) المطول على التلخيص لسعد الدين التفتازانى ٢٠٤ طبع تركيا

أما الأولى : فقد وافقه فيها عبد الحكيم (١) اذ يقول : « لأن جدوى التقسيم • تحصيل الأقسام لتبيين أحكامها • وليس في هذا الفن للقصر الحقيقي أقسام سوى أنه لا يكون لرد اعتقاد المخاطب وأنه يكون تحقيقيا وادعائيا • بخلاف القصر الغير حقيقى ، فان المذكورات كلها أحكامه • فليس في جدوى الحقيقي الا هذا ، ورفع توهم انحصار القصر في غير الحقيقي ، وذلك قليل الجدوى ، فيكون التصريح بالتقسيم أيضا قليل الجدوى ، فالضمير في جدواه اما لتصريح بالتقسيم • أو للقصر الحقيقي • ومآلهما واحد » (٢) •

وفي الحقيقة ان ما ذهب اليه سعد الدين ، ووافقه عليه عبد الحكيم من أن القصر الحقيقى قليل الجدوى • انما هو لقلّة أقسامه بالنسبة للقصر الاضافى • أما قيمته البيانية • فلا ينكرها أحد • اذ ان كلمة انقصر حينما تطلق لا تنصرف الا الى القصر الحقيقى • يؤيد ذلك أنك اذا تدبرت قوله تعالى : « والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ، ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون » (١) وجدت هذه الآية تتحدث عن التوابين الذين اذا فعلوا فعلة فاحشة • أى معصية أو ظلموا أنفسهم باقتراف ذنب من الذنوب ذكروا وعد الله ووعيده فطلبوا المغفرة بذنوبهم من الله • وقوله : « من يغفر الذنب الا الله » أسلوب قصر • قصر مغفرة الذنوب (صفة) على اسم الجلالة (موصوف) قصرا حقيقيا تحقيقيا وكان طريقه التقى والاستثناء • لأن الاستفهام بمن بمعنى

(١) حاشية السيالكوتى / ٣٥٤ •

(٢) وذهب العصام الى ذلك اذ يقول : « ولا بأس باعمال ما لا يتعلق

به غرض كلى فى البلاغة » الأطول / ١ / ٢١٦ •

(٣) آل عمران / ١٣٥ •

انتقى • والتعبير بالاستفهام في مكان النفي يحرك المشاعر ، ويفيد
الإنكار مع ما يتضمنه من الدلالة على أنه المختص بذلك سبحانه دون
غيره • أى لا يغفر جنس الذنوب أحد الا الاله ، وهذا الأسلوب تحس فيه
الترغيب لطلب المغفرة من الله عز وجل ، والدعوة الجادة لامذنبين أن
يتقوا في مواقف الخضوع والتذلل لخالقهم تطهيرا لنفوسهم ، وطمعا في
التوبة والمغفرات •

فقوة هذا التعبير انما كانت كذلك باعتبار القصر فيه حقيقيا
يؤيد ما ذهبت اليه قول العلامة السيد الشريف (١) « واظهار أن
تخصيص الشيء بالشيء على معنى أنه لا يتجاوزه الى غيره أصلا انما
يسمى قصرا وتخصيما حقيقيا • لأنه حقيقة التخصيص المنافية
للاشتراك واذلك يتبادر هذا المعنى عند اطلاق التخصيص وما في
معناه •

وأما تخصيص الشيء بآخر على معنى أنه لا يتجاوزه الى بعض
ما عداه فهو معنى مجازي للتخصيص غير مناف للاشتراك • ولذلك
يحتاج في فهمه من لفظ التخصيص الى قرينة ويسمى تخصيصا غير
حقيقى •

أما دفاع سعد الدين عن السكاكى في أنه ثم يهتمل القصر
الحقيقى فيقول : قال السكاكى : (٢) : « وحاصل معنى القصر راجع الى
تخصيص الموصوف بوصفه دون ثان ، أو بوصف مكان آخر ، أو الى
تخصيص الوصف بموصوف دون ثان ، أو بموصوف مكان آخر » وهذا
الفسير شامل للحقيقى وغيره • لأن المراد بقوله ثان وآخر • ما يصدق

(١) حاشية السيد على المطول ٢٠٤ •

(٢) المطول ٢٠٤ • المفتاح ١٥٦ •

عليه أنه ثان أو آخر أعم من أن يكون واحدا أو أكثر الى ما لا نهاية له .
 إذ لو أريد الواحد لخرج عنه كثير من أمثله غير الحقيقي أيضا كقولك :
 ما زيد الا كاتب . لمن اعتقد أنه شاعر وكاتب ومنجم وكقولك ما شاعر
 الا زيد . لمن اعتقد أن زيدا وبكرا وخادا شعراء « فهذا منشأ
 نوههم التفسير بغير الحقيقي ، وقد أورد الأمثلة في أثناء هذا التفسير
 من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع . واحترازا عن وصمة الكذب .
 وعلامه لا يخلو عن أمثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل : زيد شاعر لا غير
 وليس غير . وليس الا . ومنق . ما ضرب عمرا الا زيد . وما ضرب
 زيد الا عمرا . واذا تأملت وجدت مشيرا الى نفس التقسيم حيث قال :
 « متى أدخلت النفي على الوصف المستم ثبوته وقلت : ما شاعر : توجه
 النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى !ه ان كان عاما كقولك : في الدنيا
 شعراء . أو في قبيلة كذا شعراء . وأن كان خاصا كقولك : زيد وعمرو
 شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك . فمتى قلت : الا زيد : أفاد
 القصر » .

• ذلك هو دفاع السعد عن السكاكي .

ولكننا اذا رجعنا الى المفتاح وجدناه يقول : (١) « وحاصل معنى
 القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان
 كقولك : زيد شاعر لا منجم لمن يعتقده شاعرا لا منجما ... »

ومعنى ذلك أنه يتحدث عن القصر الاضافى وفروعه لا عن
 الحقيقي .

يقول العصام : (١) « ان المفتاح قيد التعريف بما يخرج الحقيقي حيث قال : هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دور ثان • فاعتبر اعتقاد السامع تمييزا له عن الحقيقي اذ لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ووافقه السيد السند حيث قال : لو لم يكن في تعريف المفتاح قوله عند السامع لجعلته شاملا للقصر الحقيقي » •

ولكن السعد غفل عن هذا القيد « وهو قوله : عند السامع » وعرض بالسكاكي وجعل هذا التعريف شاملا للحقيقي والاضافي • فقال فيما ورد في المفتاح « بدون - عند السامع - » « هو تعريف بالأعم • اذ ليس المقصود منه التمييز عن الحقيقي • بل تعريف تفريع التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعين عليه » ولكن يرى العصام ان هذا المذهب بعيد مناقض لما ذهب اليه اقزوينى اذ انه صرح في الايضاح بأن السكاكي أهمل القصر الحقيقي فلو كان عنده ان التعريف يشمل ما حكم عليه بالاهمال « (٢) •

وفي الحقيقة ان دفاع السعد لا أصل له اذ ان الخطيب حينما رأى صاحب المفتاح لم يتحدث عن القصر الحقيقي نبهه الى ذلك • كما نبهه الى أنه أدخل قصر التعيين في قصر الافراد « (٣) يقول العصام : « (٤) ولهذا أسقط المصنف قول السكاكي (عند السامع) عن تعريفه اعتمادا على اتساق الذهن اليه من باقى التعريف • • ولما لم يقيد السكاكي القصر في مقام التعريف بهذا التعريف بغير الحقيقي • وكان كلامه موهما أنه يعرف مطق القصر ، وتنبه المصنف أنه تعريف

(١) الأطول ٢١٥/١ ، ٢١٦ •

(٢) المطول ٢٠٧ •

(٣) بغية الايضاح ٧/٢ ، ٨ •

(٤) الأطول ٢١٦/١

لغير الحقيقي ، وعرف غير الحقيقي به ، استشعر أن يقال : تعريفه
لمطلق القصر حيث عرف السكاكي به مطلق القصر • فدفعه في الايضاح
بأن السكاكي أهمل القصر الحقيقي دفعا لما يتجه عليه لا تعرضا به ••
وظنه الشارح اعتراضا على السكاكي • ورفع به بأنه داخل في تعريفه «•

« تقسيم القصر باعتبار طرفيه أو باعتبار حال المقصور » غلت ان
القصر عند جمهور البلاغيين هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص •
وقلت ان المراد من قولهم تخصيص شيء بشيء : تخصيص موصوف
بصفة أو صفة بموصوف • وقلت أيضا : ان القصر يتقسم باعتبار
غرض المتكلم الى حقيقي واطافي •

وعلى ذلك فكل من القصر الحقيقي والاطافي يكون قصر صفة
على موصوف ، أو قصر موصوف على صفة • فالأقسام أربعة :

الأول : قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا : (١) وهذا
بتحقق بالألا تتجاوز هذه الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر
مطلقا • وان كان الموصوف يتجاوزها الى غيرها « كقوله تعالى : « قل
لا يعلم من في السموات والأرض الغيب الا الله (٢) » « فالله تعالى
قد استثنى نفسه ممن في السموات والأرض بصيغة في بمعنى المجاز
لا بمعنى الحقيقة اللغوية » • (٣) وان كان العز بن عبد السلام (٤)

(١) شروح التلخيص (مواهب الفتح) ١٦٩/٢ •

(٢) النمل ٦٥ •

(٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء - شهاب الدين القرافي ٣٤٧

ت د • طه محسن ط بغداد ١٩٨٢ •

(٤) ذاته ٤٣٥ •

رضى الله عنه يرى أن لفظ (في) يستعمل في حقيقته ومجازه فيكون من باب المتضمنين والله تعالى : يصدق أنه في السموات والأرض بعلمه كما قال تعالى : « وهو الذي في السماء اله وفي الأرض اله » (١) ففي الآية السابقة نجد أن صفة (٢) علم الغيب مقصورة على الله تعالى . ولا نتجاوزها إلى غيره بحال من الأحوال ، ومن ثم فهذا القصر حقيقي وواضح أن لله تعالى صفات كثيرة غير تلك الصفة . وكقوله تعالى : « ولقد أنزلنا إليك آيات بينات وما يكفر بها إلا الفاسقون » (٣) قصرت صفة الكفر على الفاسقين . ومن المعلوم أن الكفر لا يتجاوز الفاسقين إلى غيرهم من الناس . وان كانت لهم صفات غير تلك .

والمراد بالفاسقين هنا : الكافرون . لأن كفر آيات الله تعالى هو من باب فسق العقائد ، لا من باب فسق الأفعال . وقال احسن : إذا استعمل الفسق في شيء من المعاصي وقع على أعظمه من كفر أو غيره « واللام في الفاسقون » للجنس » (٤) فكانه قيل : وما يكفر بها إلا المبالغ في كفره المنتهى فيه إلى أقصى غاية . .



الثاني : قصر الصفة الموصوف قصرا إضافيا : وهذا يتحقق بالألا تتجاوز هذه الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر معين .

(١) الزخرف ٨٤ .

(٢) البحر المحيط ٩١/٧ .

(٣) البقرة ٩٩ . البحر المحيط ٣٢٣/١ ، تفسير أبي السعيد

١٣٤/١ ، ١٣٥ .

(٤) تفسير النسفي . عبد الله بن أحمد محمود النسفي ٦٥/١ ط

عيسى الحلبي .

مستمد ، أو متعدد ، وان كانت هي تتجاوزها الى غير ذلك المعين « (١) وذلك كأن يعتقد المخاطب أن الشعر وصف لعلی فقط ، أو لعلی وخاند فتقول : ما شاعر الا خالد • فتقصر الشعر على خالد بحيث لا يتعداه انى على فقط • وان كان يتعدى الى غير على • ومعلوم أن هذا أيضا لا يقتضى كون الموصوف مقصورا على صفة الشعر بل يجوز أن يتعداه انى صفة الكتابة ونحوها « ومن التنزيل قوله تعالى : « انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راعون » (٢) •

وجه النظم أن الله تعالى : لما نهى المؤمنين عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء في قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض » (٣) بين هنا من هو وليهم وهو الله ورسوله والولى هو الناصر ، أو المتولى الأمر ، أو المحب ، المعنى ، لا ولى لكم الا الله • وقال « وليكم » بالافراد • ولم يقل أولياءكم • وان كان المخبر به متعددا : لأن « وايا » اسم جنس أو لأن الولاية حقيقة هي لله تعالى على سبيل التأصيل ، ثم نظم في سلكه من ذكر على سبيل المتبع • ولو جاء جمعا لم ينتبين هذا المعنى من الأصلة والتبعية •

ففى هذه الآية قصر ولاية المؤمنين على الله ورسوله والذين آمنوا دون اليهود والنصارى •

(١) شروح التلخيص (مواهب الفتاح) ١٦٩/٢ •
 (٢) المائة - ٥٥ • تفسير الرازى ٢٥/١٢ ، البيضاوى ٣٧٩/١ ،
 البحر المحيط ٥١٣/٣ •
 (٣) المائة - ٥٢ •

الثالث : قصر الموصوف على صفة قصرا حقيقيا : « ويتحقق (١) بالآ يتجاوز فيه الموصوف نلك الصفة الى أية صفة اخرى أصلا » كقوله تعالى : « ما ننزل الملائكة الا بالحق » (٢) « أى مصحوبين بالحق فالمجرور معمول لأحال المحذوفة المستثناة من الأحوال لتعنيها لهذا الفعل دون غيرها من الأحوال » فقد قصر التنزيل للملائكة (موصوف) على كونه بالحق (صفة) وقوله تعالى : « ان هو الا وحى يوحى » (٣) أى ما هو الا وحى يوحىه الله اليه . فقد قصر ما ينطق به سيدنا رسول الله من القرآن (موصوف) على كونه وحيا (صفة) . وهذه الآية رد على انكارهم البائع لهذا الأمر ، ونفى لخل ما عداه . نفى لأن يكون نطقا عن الهوى كما توهموا ، ونفى لأن يكون أساطير الأولين كما ادعوا « وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا » (٤) ونفى لأن يكون شعرا كما زعموا وما علمناه الشعر ما ينبغي له ان هو الا ذكر وقرآن مبين (٥) « . ووصف الوحي بقوله (يوحى) تأكيد آخر لرفع احتمال المجاز لأن الانسان قد يتجاوز فى وصف كلام ما . ويبالغ فى ذلك قائلًا : كلام فلان وحى . فاذا قال يوحى زال قصد المجاز أو المبالغة . واختيار صيغة المضارع للإشارة الى تجدد حدوث هذا الوحي وقتا بعد وقت على حسب المناسبات والأحوال »

هذا : وتند مثل الخطيب (٦) لهذا النوع بقوله : « والأول من الحقيقى كتواك ما زيد الا كاتب . اذا أردت أنه لا يتصف بغير الكتابة

(١) شروح التلخيص (مواهب الفناح) ١٦٨/٢ .

(٢) الحجر ٨ - الاستغناء فى أحكام الاستثناء ٦٤٤ .

(٣) النجم ٤ - تفسير أبى السعود ١٥٥/٨ .

(٤) الفرقاز ٥ . (٥) يس ٦٩ .

(٦) الايضاح . شرح وتعليق د . محمد عبد المنعم خفاجي ٩/٣ مكتبة

الحسين التجارية ط. الأولى ١٣٦٨ .

ثم عقب عليه قائلاً : « وهذا لا يكاد يوجد في الكلام لأنه ما من مقصور الا وتكون له صفات تتعذر الاحاطة بها أو تتعسر » وقد مثل البلاغيون لهذا النوع بقولهم : « ما الله الا كامل (١) أو قولهم « انما الله تعالى متصف بكل كمال منزّه عن كل نقص (٢) . وذلك مقولة الخطيب السابقة سبباً في تواكب أصحاب المقولات المنطقية والتعليقات الفلسفية عليها بالتحايل ، والتعليل ، فيقول اسعد : « ان هذا النوع من القصر ممض الى المحال ، لأن للصفة المنفية نقيضاً ابته ، وهو أيضاً من الصفات . فاذا نفيت جميع الصفات ازم ارتفاع النقيضين . مثلاً اذا قلت : ما زيد الا كاتب على معنى أنه لا يتصف بغيرها ، لزم ألا يتصف بالشاعرية ، ولا يعدمها . وهو محال اللهم الا أن يراد الصفات الوجودية . (٣) أما العصام فقد عقب على قول الخطيب «لايكاد يوجد» بقوله : (٤) مبالغة في نفي جوده . والمراد : اما : نفي وجوده في نفس الأمر حتى يكون نفياً لصدق هذا القصر . فلا ينافي تقسيم الحقيقي اليه ، لأنه يكفي للتقسيم وجود الكاذب منه على أنه لا كلام في وجود الادعائي منه . واما نفي لوجوده في ما بين التراكيب . وحينئذ التعويل في التقسيم على ما يقصد به المبالغة . ووجه تعذر الاحاطة الكثيرة ، وخفاء الكثير ، بحيث لا يعلمها الا العليم الخبير » .

أما ابن يعقوب فقد علل قول الخطيب السابق بقوله : «(٥) وانما تعذرت الاحاطة بالأوصاف لما علم أن العاقل لا يحيط بأوصاف نفسه

(١) علوم البلاغة احمد المراغي ص ١٦٠ المطبعة ط السادسة .
 (٢) بغية الايضاح المرحوم عبد المتعال الصبيعي ص ٤/٢ ط صبيح ١٩٦٠ ط السادسة .
 (٣) المطرول ٢٠٦ .
 (٤) الأطول ١/٢١٦ .
 (٥) شروح التلخيص (عواذب المنهج) ١٧٢/٢ .

ولاسيما الباطنية والاعتبارية فكيف بأوصاف غيره ؟ كما فسر قول الخطيب « لا يكاد يوجد » قائلا : ان وجود معناه محال • وببيان الاستحالة : أن المحصور اما أن يكون موجودا أو معدوما • فان كان موجودا فنفى وجوده ، ووجوبه ، وامكانه ، وغيريته لما سواه محال • وان كان معدوما فنفى عدمه ، وامكانه ، واستحالته وغيريته لما سواه محال •

أما الدسوقي فيرد على ما ذهب إليه ابن يعقوب مقرا بصحة هذا النوع من القصر قائلا : « (١) لا يقال المراد من قولنا ما زيد الا كاتب» نفى اتصافه بغير الكتابة من الصفات الوجودية • والنقيض أمر عدمي وحينئذ فلا يكون أثبات صفة ونفى ما عداها محالا • لأننا نقول الكلام في الحقيقي • وهو لا يتصور الا بنفى كل ما هو غير المثبت • فعلى فرض • او أريد نفى الصفات الوجودية • انما يازم عدم ارتفاع النقيضين • لا صحة القصر الحقيقي • على أن قصد الأوصاف الوجودية فقط لو سلمنا كونه عذرا • ثم يندفع به ما ذكر • إذ من الصفات الوجودية ما يستلزم احدها عين الأخرى كحركة الجسم وسكونه ، فيلزم ذلك المحال قطعا • إذ من جملة المنفيات الحركة ، فيلزم ثبوت السكون عند انتقائها ، ولا يتأتى نفيهما معا • لمساواة كل منهما نقيض الآخر •

وبعد هذا انخوض في غمار المنطق والفلسفة ترى أن الخطيب القزويني عندما مثل اقصر الصفة على الموصوف بقوله : « ما في الدار الا زيد » قد فتح لهم باب الاقرار بوجود قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا •

(١) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ١٧٣/٢ •

يقول ابن يعقوب : « (١) فان لفظ الدار • ان أريد به دار معينة :
صح أن تحصر هذه الصفة • وهو الكون فيها في زيد بحيث لا يكون
فيها غيره أصلاً » وإنما قلنا معينة : لأنه لو أريد مطلق الدار ، لم يأت
عادة حصر الكون في مطلق الدار في زيد • إذ لا بد من كون غير زيد في
دارها • وورد على هذا المثال ، أن الكون في الدار المعينة لا ينحصر في
زيد • لأن الهواء الذي لا يخلو منه فراغ عادة كائن في الدار • فان أريد
نفي الكون عن نوع زيد بأن يكون التقدير ما في الدار انسان أو أحد الا
زيد ، ليقع الاستثناء متصلًا قريب الجنس ، لزم صحة هذا في قصر
الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا • إذ يصح قولك :
ما هذا الثوب الا أبيض • بتقدير أنه لا يتصف بشيء من الألوان غير
البياض • وهذا يعنى أن النفي هنا عام وليس محدودا • أى أنه
ليست هناك صفات معينة محدودة حتى يكون قصرا اضافيا •

ولقد سبقهم الى ذلك الامام عبد القاهر وقرر هذا، وقد استرشد
بقوله الخطيب عندما مثل لهذا النوع بقوله : ما زيد الا كاتب • ولكنه
حينما عقب على ذلك قائلا : « وهذا لا يكاد ••• » أم يكن موفقا
اذ أنه ليس المراد الاحاطة بكل الصفات • حتى شغل وراءه من شغل
بهذه العبارة • وانما المراد اطلاق النفي ليشمل ما يرد في خاطر من
هذا الشأن • فقوله ما زيد الا كاتب • نفي ما هو من الكتابة بسبيل
كالفقه ، والشعر ، والخطابة ، والنحو لا كونه أبيض أو أسود ، أو
أصفر ، أو أحمر • والله در عبد القاهر اذ يقول :

« (٢) وأعلم أنه اذا كان الكلام بما والا : كان الذى ذكرته من
أن الاختصاص يكون فى الخبر ان لم تقدمه ، وفى المبتدأ ان قدمت

(١) شروح التلخيص (مواهب الفتح) ١٧٣/٢ :

(٢) دلائل الاعجاز ٣٤٦ •

الخبر أوضح وأبين • تقول : ما زيد الا قائم • فيكون المعنى : أنك
 اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها بجعله
 صفة له • وتقول : ما قام الا زيد : فيكون المعنى : أنك اختصت
 زيدا بكونه موصوفاً بالقيام • فقد قصرت في الأول الصفة على الموصوف
 وفي الثاني : الموصوف على الصفة ، اعلم أن قولنا في الخبر ان آخر نحو ،
 ما زيد الا قائم ، أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم
 كون زيد عليها ، ونفيت ما عدا القيام عنه • فانما تعنى أنك نفيت
 الأوصاف التي تتافى القيام • نحو أن يكون جالسا ، أو مضطجعا ، أو
 متكئا ، أو ما شاكل ذلك ولم ترد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل ••
 اذ لسنا ننفي عنه بقولنا : ما هو الا قائم : أن يكون أسود ، أو أبيض ،
 أو طويلا أو قصيرا ، أو عالما أو جاهلا ، كما أنا اذا قلنا : ما قائم الا زيد
 لم ترد أنه ليس في الدنيا قائم سواه ، وانما نعنى : ما قائم حيث نحن ،
 وبحضرتنا وما أشبه ذلك » •



الرابع : قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا : « ويتحقق
 بالأ يتجاوز فيه الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى معينة »
 كقولك : ما على الا خطيب • فتقصر عليا على الخطابة ، بحيث لا يتعداها
 الى شيء آخر معين كالكتابة مثلا « ومنه في التنزيل قوله تعالى :
 أو لم يتفكروا ما صاحبهم من جنة ان هو الا نذير مبين (١) » ففي
 هذه الآية قصر الضمير العائد على صاحبهم وهو النبي صلى الله عليه
 وسلم — على صفة الانذار والابانة دون ما عداها من تلك الصفات •

(١) الأعراف ١٨٤ • تفسير أبي السعود ١٩٨/٣ ، حاشية الصباوي
 على الجلالين ٩٦/٢ طبع الحقين •

وهذا كلام مبتدأ سوق لانكار عدم تفكرهم في شأنه صلى الله عليه وسلم ، وجهلهم بحقيقة حالة الموجبة للايمان به وبما أنزل عليه من الآيات التي كذبوا بها • والهمزة للانكار والتعجيب والتوبيخ • والتعجب عنه صلى الله عليه وسلم بصاحبهم للايذان بأن طول مصاحبتهم له مما يطلعهم على نزاهته صلى الله عليه وسلم عن شائبة ما ذكر • ففيه تأكيد للنكير ، وتشديد له •

القصر الحقيقي بين التحقيق والادعاء

١ - القصر الحقيقي الذي يختص فيه المقصور بالمقصود عليه ، ولا يجاوزه الى غيره أصلا • ان كان الأمر فيه كذلك سمي حقيقيا تحقيقيا •

وقد أزعجت كثيرا من شواهد هذا الضرب عند تقسيم القصر باعتبار طرفيه • ومن أمثله أيضا قوله تعالى : « قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ، ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم انى ملك ان اتبع الا ما يوحى الى » (١) فقد أكد صلى الله عليه وسلم اتباعه على الوحي ، وأنه لا يتعدى ذلك الى غيره • قصر صفة على موصوف • وجاء النفي في هذه الآية على سبيل الترقى ، فنفى أولا ما يتعلق به رغبات الناس أجمعين من الأرزاق التي هي قوام الحياة الجسمانية ، ثم نفى ثانيا ما يتعلق به ، وتتشوف اليه النفوس الفاضلة ، من معرفة ما يجهلون • وتعرف ما يقع من الكوائن • ثم نفى ثالثا ما هو مختص بذاته من صفات الملائكة التي هي مباينة لصفات البشرية • فترقى في النفي من عام الى خاص الى أخص • ثم حصر ما هو عليه في أحواله كلها بقوله « ان أتبع الى ما يوحى الى » أى أننا متبع ما أوحى الى غير شارع شيئا من جهتي

ومنه قوله تعالى : في قصر الموصوف على الصفة : « ولاة ما في السموات وما في الأرض والى الله ترجع الأمور (١) » فقوله تعالى : و لله ما في السموات وما في الأرض : قصر ما في السموات وما في الأرض (موصوف) على الجار والمجرور « لله » صفة قصر حقيقيا تحقيقيا . وقوله والى الله ترجع الأمور : قصر رجوع الأمر (موصوف) على الجار والمجرور (الله) صفة : قصر حقيقيا تحقيقا أى لله تعالى ما في السموات وما في الأرض وحده من غير شركة أصلا . والى حكمه لا الى غيره ترجع أمورهم فيجازيهم على أعمالهم .



٢ - أما اذا كان نفي المقصور عما سوى المقصور عليه بطريق العموم ليس كذلك في الحقيقة ونفس الأمر ، وانما هو ادعاء ومبالغة، فعند ذلك يسمى القصر حقيقيا ، غير تحقيقى . أو حقيقيا مبالغة (٢) وادعاء وحينئذ ينظر فيه الى أن غير المقصور عليه عام . وان شاركه في المقصور ، الا أن هذه المشاركة تنزل منزلة العدم . وذلك كقول الشاعر :

لا سيف الا ذو الفقار رو لا فتى الا على

فهذا مبنى على عدم الاعتداد بسيف سوى ذى الفقار ، ولا بفتى سوى الامام على بن أبى طالب . ومراد الشاعر ادعاء أن حقيقة وصف السيف لا تجاوز ذا الفقار أصلا . كما أن حقيقة الفتوة المحمودة لا تجاوز عليا بطريق العموم . ولكن اذا نظرنا الى واقع

(١) آل عمران ١٠٩ - تفسير أبى السعود ٧٠/٢ .

(٢) شروح التلخيص (شرح السعد) ١٧٤/٢ ، (مواهب الفتاح)

١٦٩/٢ ، المطول ٢٠٦ .

الناس وجدنا سيوفا كثيرة ، ووجدنا كذلك كثيرين يتصفون بصفة الفتوة . ولكن الشاعر كما قلت نزل من عدا المقصور عيه منزلة العدم .

وسمى هذا النوع حقيقيا باعتبار عموم نفي المقصور عما سوى المقصور عيه ، وأدعائيا « غير تحقيقي » لأن مبناه المبالغة والادعاء ومنه في قصر الصفة على الموصوف أيضا قوله تعالى : « انما يخشى الله من عباده العلماء (١) » برفع العلماء . اى أنه لا يخشى الله الا العلماء . فقد قصرت الآية صفة اخشية لله على العلماء قصر صفة عنى موصوف قصر حقيقيا ادعائيا . لأن غيرهم قد يخشاه . ولكن لا اعتداد بخشيته فهي بمنزلة العدم ومن قصر الموصوف على الصفة : قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » (٢) فقد قصرت هذه الاشياء على صفة الرجس قصر مجازيا بادعاء أن ليس لها صفة سواها . مبالغة في أن هذه الصفة أفحش الصفات فيها . وأن ما عداها من الصفات لا يعتد به بالقياس اليها . وفي الحقيقة أن هناك ما وصف بالرجس غير ذلك في قوله تعالى « قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة ... الآية (٣) »

ومنه قول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا حسد الا في اثنين رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق ، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها » . فقوله صلى الله عليه وسلم « لا حسد الا في اثنين » من القصر الحقيقي الادعائى . حيث قصر

(١) فاطر ٢٨ . تفسير أبى السعود ٧/١٥١ .

(٢) المائدة ٩٠ .

(٣) الأنعام ١٤٥ .

فيه « الحسد » بمعنى الغبطة « موصوف على الكون في اثنين صفة •
 وكان ادعائيا • لأن الحسد بمعنى الغبطة يكون في غير الاثنين • فنزل
 غيرهما منزلة العدم على سبيل الادعاء •

هذا : وقد جعل السبكي هذا النوع من مجاز التراكيب يقول
 اندسوقى : (١) وفي العروس أنه من مجاز التراكيب • لأنه اذا قيل :
 لا عالم في البلد الا زيد على وجه حصر العام فيه ، ونفيه عن غيره لعدم
 الاعتداد بالعلم في ذلك الغير • فنفى العلم عن غير زيد الذى تضمنه
 هذا الحصر ليس كذلك في نفس الأمر • وانما نسب ذلك النفي الى الغير
 لكونه بمنزلة المتصف بالنفى نضعف الاثبات فيه ، ونسبة الشيء لغير
 من هو له : مجاز تركيبى • يقول الدسوقى مفرقا بينه وبين القصر
 الاضافى : « انما (٢) يتميز عن المجاز الافرادى • وهو مشتغل على
 المجاز التركيبى • فقولك : ما زيد الا قائم دل على سلب جميع الصفات
 غير القيام على سبيل المجاز الحاصل من مجموع الكلام • وان كانت
 مفردات هذا التركيب حقائق •



القصر الاضافى بين التحقيق والادعاء :

أسلفت أن القصر الاضافى — كما ارتضى السعد هذه التسمية ،
 أو القصر المجازى كما قال السبكي (٣) • والسيد الشريف — هو ماكان

(١) شرح التلخيص (حاشية الدسوقى) ١٧٤/٢ •

(٢) شرح التلخيص (عروس الأفراح) ١٧٠/٢ •

(٣) شرح التلخيص (عروس الأفراح) ١٦٦/٢ ، حاشية السيد على

القصر فيه بالإضافة الى شيء مخصوص لا الى جميع ما عدا المقصور عليه •
بمعنى أن النفي فيه موجه الى بعض ما عدا المقصور عليه
وعلى ذلك •

١ — فان كان هذا المعنى متحققا في واقع ونفس الأمر • كان
القصر اضافة تحقيقيا • كقولنا : ما على الا شاعر • فقد قصرنا عليا
على صفة الشعر لا يتعداها الى صفة اخرى معينة هي كونه تاجرا •
أما سبب تسميته حقيقيا : فالحقيقة والواقع يؤيدان ذلك • وأما
تسميته اضافة : فكونه تاجرا ليست كل الصفات المنفية وانما هي
بعضها ومنه في قصر الموصوف على الصفة قوله تعالى : « وما محمد
الا رسول قد خلت من قبله الرسل » (١) فانه عليه الصلاة والسلام
لا يتعدى الرسالة الى الخلود في الدنيا • وتلك حقيقة واقعة يعرفها كل
عاقل • ولهذا كان القصر الاضافة في هنا تحقيقيا •

ومنه في قصر الصفة على الموصوف : لا جواد الا على • فان
الجود هنا مقصور على « على » بالنسبة الى شخص آخر كأحمد مثلا •

٢ — أما اذا كان المقصور منفيًا عن غير المقصور عليه ، ولكن
هذا النفي ظاهري فقط • أي على سبيل الادعاء والمبالغة فذلك هو
القصر الاضافة الادعائي — كقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ليس
الشديد بالصرعة ، وانما الشديد من يملك نفسه عند الغضب » (٢) •
قصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الشدة على من يملك نفسه عند
الغضب • قصر صفة على موصوف وقصر الشدة عند الغضب منظور
فيه الصرعة • لأن الغرض أن الشدة لا تكون للصرعة • فلم تنتف الشدة

(١) آل عمران ١٤٤ •

(٢) مذكرات في الفصل والوصل والقصر • المرحوم الشيخ سليمان

نوار ١٥ بتصرف مطبعة العلوم ١٣٥٢ هـ •

عن جميع ما عدا من يملك نفسه عند الغضب • وهذا قصر اضافى لأن المقصور لم يتجاوز المقصور عليه الى بعض معين • وهو هنا الصرعة • الا أن عدم التجاوز الى الصرعة أساسه هنا المبالغة • والا فرسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أن الصرعة أيضا شديد • لكنه لم يجعل لشدة قيمة • كقيمة شدة من يملك نفسه عند الغضب وفي قصر الموصوف على الصفة : شوقى شاعر لا العقاد • فأنت في هذا قد قصرت الشعر على شوقى ، ونفيته عن العقاد • ولكن ليس الأمر كذلك في الواقع ونفس الأمر • لأن العقاد يقول الشعر أيضا ، ولكنك نزلته في هذا المجال منزلة من لا يقوله بالنسبة لأمر الشعراء : وهذا اضافى ادعائى وبعد هذا يمكننا أن نفرق بين أقسام اقصر باعتبار طرفيه (١) •

١ - القصر الحقيقى حقيقة : ما كان النفى فيه موجها الى جميع ما عدا المقصور عليه بحيث يختص المقصور بالمقصور عليه، ولا يجاوزه الى غيره أصلا •

٢ - القصر الاضافى الحقيقى : ما يوجه فيه النفى الى ما عدا المقصور عليه فى الحقيقة والواقع •

٣ - القصر الحقيقى الادعائى : ما توجه فيه النفى الى جميع ما عدا المقصور عليه على سبيل الادعاء والمبالغة « ما عدا المقصور منزل منزلة العدم » •

٤ - القصر الاضافى الادعائى : ما يوجه فيه النفى الى بعض ما عدا المقصور عليه على سبيل الادعاء والمبالغة • « القصر بالاضافة اليه منزل منزلة العدم » •

القصر باعتبار المخاطب

إذا كانت الحالة المقتضية للقصر هي أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطأ ، وأنت تريد تقرير صوابه ، ونفى خطئه • وإذا كان علماء البلاغة قد قسموا القصر الى حقيقى واضافى وقسموا القصر الاضافى ثلاثة أقسام باعتبار حال المخاطب وانرد عليه فالحقيقة أن هذا التقسيم بالنسبة للاضافى يؤكد لنا أن معتقد المخاطب أو حاله هو الذى يحدد لنا هذا القسم • وبذلك تكون جملة القصر قد استمدت عناصرها منه « بيان ذلك » •

أن معنى الاضافى - كما سبق - هو كان النفى فيه موجها الى بعض ما عدا المقصور عليه • أى أن المقصور يختص بالمقصور عليه بالاضافة الى شئ آخر • ومن ثم لا يجاوز المقصور عليه الى ذلك الشئ المعين • وان صح أن يكون لغيره • وهذا يكون فى قصر الموصوف على النصفة كما يكون فى قصر النصفة على الموصوف • • ولما كان جوهره عدم التجاوز الى ذلك البعض المعين • لكن من الطبعى أن يختلف موقف المخاطب أمام هذا القصر •

فقد يكون المخاطب معتقدا اشتراك المقصور عليه وذلك البعض المعين فى المقصور • وقد يكون معتقدا عكس ما يدل عليه هذا القصر وأن المقصور ليس لهذا المقصور عليه • وانما هو لذلك البعض المعين ، قد يكون معتقدا أن المقصور لواحد من المقصور عليه وذلك البعض • قد يكون معتقدا أن المقصور لواحد من المقصور عليه وذلك البعض • ولكنه لم يعين • لهذا كانت أقسام القصر الاضافى ثلاثة : افراد - قلب - تعيين • بدون النظر الى الواقع ونفس الأمر • •

قصر الاقراء :

ويكون (١) ذلك بتخصيص شيء بشيء دون شيء آخر قصد الرد المخاطب في اعتقاده شركة ما بين المقصور عليه وغيره في المقصور • على معنى أن يعتقد المخاطب شركة صفتين أو أكثر في موصوف واحد • في قصر الموصوف على الصفة ، أو شركة موصوفين أو أكثر في قصر الصفة على الموصوف • فالمخاطب بقولنا : ما حسين الا كاتب – من يعتقد أنه يحسن الشعر والكتابة • وبقولنا : ما كاتب الا حسين من يعتقد اشترك حسين وعمر في الكتابة •

وسمى هذا بقصر الافراد • نظرا (٢) لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب ، وأفردت موصوفا بصفة ، أو صفة بموصوف •

قصر القلب :

ويكون (٣) ذلك بتخصيص شيء مكان شيء ، ويخاطب به من يعتقد عكس الحكم الذي تقيده اياه • وهذا النوع ككل أنواع القصر • يكون موصوفا على صفة ، وصفة على موصوف • فقصر القلب في النوع الأول يتحقق بتخصيص صفة مكان أخرى قصد الرد المخاطب في اعتقاده العكس • وفي النوع الثاني يتحقق بتخصيص موصوف مكان آخر • فعلى الأول تقول • ما شوقي الا شاعر : لمن يعتقد أنه كاتب لا شاعر • وعلى الثاني تقول : ما شاعر الا شوقي • لمن يعتقد أنه الجاحظ لا شوقي • وسمى هذا بقصر القلب (٤) : لأن فيه قلب : أي «تبديل» حكم المخاطب كله بغيره • بخلاف قصر الافراد • فليس فيه تبديل كله ، بل فيه اثبات البعض ونفي البعض » • ومن قصر انقلب في التنزيل

(١ ، ٢) شروح التلخيص (مواهب الفتاح) ١٧٩/٢ •

(٣) ذاته ١٨٠/٢ •

(٤) شروح التلخيص (عروس الأفراح) ١٨٠/٢ •

قوله تعالى : « ومنهم من يستمع اليك وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهون وفي آذانهم وقرا وان يروا حل آية لا يؤمنوا بها ، حتى اذا جاءوك يجادلونك يقول الذين كفروا ان هذا الا اساطير الاولين » وهم ينيهون عنه ويناون عنه وان يهلكون الا انفسهم وما يشعرون » (١) ففى قوله تعالى حناية عن الكفار : ان هذا الا اساطير الاولين « ترى ان الكفار بلغ تكذيبهم الآيات الى أنهم يجادلون رسول الله صلى الله عليه وسلم ويماكرونه ، وتظهر مجادلتهم فى قولهم « ان هذا الا اساطير الاولين » فيجعلون كلام الله وأصدق الحديث خرافات وأكاذيب . وهى الغاية فى التكذيب ، وهم بذلك ينفون أنه وحى من عند الله . فهذا من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب لأنهم بقولهم يقولون لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم : ان ما نقوله ليس وحيا سماويا . بل هو أساطير الاولين ، فيقلبون بهذا دعواه . أما قوله تعالى « وان يهلكون الا انفسهم » فهذا تعقيب على موقفهم من اقرآن حيث اعتقدوا أنهم حينما ينيهون ويناون عنه أى عن الرسول أو القرآن ، قاصدين تخطى الناس عن الرسول فيهلكونه . وهم فى الحقيقة يهلكون انفسهم . وهذا قصر صفة على موصوف قصر قلب (٢) . وليس المراد باهلاك الموت . بل الخلود فى النار . وان نافية بمعنى « ما » ونفى الشعور عنهم باهلاكهم انفسهم مذمة عظيمة لأنه أبلغ فى نفي العلم . اذا البهائم تشعر وتحس . فوبال ما راموا حل بأنفسهم ، ولم يتعداهم الى غيرهم .

(١) الأنعام ٢٥ ، ٢٦ . تفسير أبى السعود ١٢٢/٣ ، الكشاف ١٢/٢

البحر المحيط ، الدر اللقيط (هامش البحر المحيط) ٩٨/٤ ، ٩٩ .

(٢) البحر المحيط ١٠٠/٤ .

قصر التعيين :

قلت ان الافراد هو تخصيص شيء بشيء دون شيء آخر ، وقصر القلب : هو تخصيص شيء مكان شيء آخر .

ولكن • هل قصر التعيين : تخصيص شيء بشيء مكان شيء ، أو تخصيص شيء بشيء دون شيء ؟ •

يذهب الخطيب كما في الايضاح (١) الى أن في قصر التعيين - كالقلب - تخصيصا بشيء مكان شيء آخر • فهو عنده يشترك مع قصر القلب في أن في كل منهما تخصيص بشيء مكان شيء ، والفرق بينهما أن المخاطب في القلب يعتقد العكس • بينما هو في التعيين متردد • وعلى ذلك فقصر التعيين عنده قسيم لقصر القلب « •

أما السكاكي (٢) فيرى أن في القصر التعيين تخصيصا بشيء دون شيء ولذلك يجعل التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين الافراد والتعيين • أما تخصيص الشيء مكان شيء فهو عنده قصر القلب فقط • وعلى ذلك يكون قصر التعيين قسيما لقصر القلب • والفرق بين قصر الافراد والتعيين على رأى السكاكي : أن المخاطب في قصر الافراد يعتقد الشركة • وفي قصر التعيين متردد •

أما سعد الدين : فقد اعترض على ما ذهب اليه الخطيب وأبطله • اذ أن تخصيص شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس فهو قصر قاب • وان تساويا عنده فهو قصر تعيين قائلا (٣) : « اذا

• (٢) المفتاح ١٣٩

• (١) بغية الايضاح ٦/٢

• (٣) المطول ٢٠٨

تساوى الأمران عند المخاطب ، وعين المتكلم أحدهما : يكون هذا تخصيص أمر بصفة دون أخرى ، ولا تخصيص أمر بصفة مكان أخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها « ألا يرى أنك إذا قلت : ما زيد إلا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوى • فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود • ولم تخصصه بالقيام مكان القعود • لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه القعود حتى توقع القيام مكانه ، وكذا الكلام في قصر الصفة • ثم قال مرجحا ما ذهب إليه السكاكي : « ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد ، والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين ، وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط » •

هذا : وكلام الخطيب في متن التلخيص لا يمنع أن يكون قصر التعيين مشتركا مع قصر الافراد ، في أن كلا منهما تخصيص بشيء دون شيء حيث قال : والمخاطب (١) بالأول من ضربى كل من يعتقد الشركة ويسمى قصر افراد ، وبالثانى من يعتقد العكس ويسمى قصر قلب ، أو تساويا عنده ، ويسمى قصر تعيين « فاذا عطفنا (٢) » أو تساويا « على » يعتقد العكس « كان موافقا لكلامه في الايضاح في أن كلا من القلب والتعيين في تخصيص بىء مكان شيء • أما اذا اعطفنا « أو تساويا » على « يعتقد الشركة » كان موافقا لرأى السكاكي ومخالفا لكلامه في الايضاح في أن كلا من الافراد والتعيين فيه تخصيص بشيء دون شيء « وبهذا يكون قصر التعيين قسيم لأخويه القلب والافراد ، وليس قسيما لأحدهما •• يقول الدسوقي : « قصر (٣) التعيين لم يدرجه أحد في قصر القلب لظهور أن لا عكس فيه أصلا • وأما عند

(١) متن التلخيص • القزوينى ص ٣٦ مطبعة الصديق • بدون تاريخ •

(٢) شروح التلخيص (مواجب الإنتاج) ١٨٠/٢ •

(٣) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) •

السكاكى ، فالتعيين من أفراد الافراد لا قسيم له ، لأن الافراد عنده عبارة عن قطع الشركة ، سواء كانت بطريق الاحتمال أو الاعتقاد . وعند المصنف ، الافراد ، قطع الشركة الاعتقادية فلا يتناول التعيين ، لأنه قطع الشركة الاحتمالية لاشتراك الصفتين ، أو الموصوفين في أن كلا منهما يحتمل أن يكون ثابتا بدل الآخر . « أما ابن يعقوب فيجوز (١) أن يصدق على قصر التعيين تعريف قصرى الافراد والقلب . فيكون التعريفان شاملين لقصر التعيين — فقصر التعيين عنده كما أن فيه تخصيصا لشيء مكان شيء . فيه تخصيص بشيء دون شيء . ومثال قصر التعيين — قصر موصوف على صفة : ما محمد الا شاعر — ردا على المخاطب اذا كان مترددا أهل الفارس خالد أو سليمان مثلا ، وهو لا يدري أيهما الفارس على وجه التحديد .

★ ★ ★

هل يتحقق هذا التقسيم الثلاثى فى القصر الحقيقى :

فى الحقيقة أن السكاكى قد حسم هذه القضية قائلا: « وحاصل (٢) معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان — كقولك : زيد شاعر لا منجم ان يعتقد شاعرا ومنجما — أو قولك : زيد قائم لا قاعد . ان ينوهم زيدا على أحد الوصفين من غير ترجيح . ويسمى هذا قصر افراد ... » فقول السكاكى « عند السامع » يبين لنا أنه يعنى بهذا التقسيم القصر الاضافى « ويرى السعد — ويوافقه عبد الحكيم — وجمهور البلاغيين — أن هذا التقسيم خاص بالقصر الاضافى ولا يكون فى الحقيقى اذا العاقل (٣) لا يعتقد

(١) شروح التلخيص (مواهب الفتح) ١٨٢/٢

(٢) المفتاح ١٣٩ .

(٣) المطول ٢٠٧ ، السبالكوتى ٣٥٩ .

انصاف أمر بجميع المصنفات ، ولا بجميع الصفات غير صفة واحدة •
ولا يردده أيضا بين ذلك ؛ وكذا اشترك صفة بين جميع الأمور » •

أما العصام (١) ويؤازره اليعقوبى فيريان أن هذه الأقسام الثلاثة
يمكن أن تكون في قصر الصفة على الموصوف قصرًا حقيقيًا إذ أنه يصح
أن يكون لرد اعتقاد أن في ادار زيدا مع انسان • فيقال في رده : ما في
الدار الا زيد • لأنه لا بد لنفسي انسانها من عموم النفس • كما لا يخفى
لصحة قولنا : ما في البلاد من علمائه الا زيد • لمن اعتقد أن جميع
علمائه في البلاد • أو تردد المسند بين علمائه ، أو يجعل المسند لما
سوى زيد من علمائه • على أنه لا مانع من رد اعتقاد الشركة بالقصر
الحقيقي • فيكون قصر اعتقاد ، وقلب اعتقاد به فيكون قصر قلب •
والتعيين به كذلك • نعم لا يجب أن يكون المخاطب به واحدا من هؤلاء ،
بل يحتمل أن يكون خالي الذهن » •

هذا هو ما قاله العصام • ولكن كما يتضح من هذه الأمثلة أنها
مصنوعة متكلفة لتحرير ما ذهب إليه •

ثم استطرد العصام قائلا : « ومن بدائع القصر ما يريد به الشركة
فكان كالجامع القصر ونقيضه — إذ القصر قد يكون لقطع الشركة
ولا يكون للشركة — فيكون الكلام معه كالجامع بين المتنافيين وفيه
السحر الواضح الذي يوجب الحسن الزين • كقوله تعالى : وأرسلناك
للناس رسولا » (٢) فانه قدم « للناس » لاتخصيص وقصر القلب •
وذلك انما يتحقق بجعل الناس للاستغراق أي لجميع الناس لا لبعضهم ،

(١) الأطول ٢٠٧/١ ، تقرير الانبىابى ٤٦/٣ ، شروح التاخيص
(مواهب الفتح) ١٧٧/٢ •

(٢) النساء ٧٩ ، تفسير أبى السعود ٢٠٦/٢ •

ردا لاعتقاد أنه نبي العرب فقط • فصار بذلك القصر رسالته مشتركا بين الناس منتقلا من الخصوص الى العموم • وهذا من دقائق القصر • هذا : ولقد اشترط (١) الخطيب في قصر الموصوف على الصفة افرادا : عدم تنافي الوصفين • ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف • حتى تكون الصفة المنفية في قولنا : ما زيد الا شاعر — كونه كاتباً ، أو منجما لا كونه مفحما أى غير شاعر • لأن الافحام • وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشعاعية « — وخصن (٢) هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة دون قصر الصفة على الموصوف : لأن الموصوفات لا تكون الا متنافية هل يشترط في قصر الصفة على الموصوف افرادا شئ ؟ •

• • • • •

نقل الدسوقي (٣) في حاشيته عن الشيخ عيسى رحمهما الله — أنه يشترط في قصر الموصوف عدم تنافي الاتصافين • اذ لو كان الوصف ممالا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب بثبوته لموصوفين • فلا يتأتى فيه قصر الافراد • نحو قولك : لا أب لزيد الا عمرو • ونحو : ما أفضل البلد الا زيد • لأنه لا يجتمع الموصوفان في وصف الأبوة ، ولا في وصف الأفضلية • فلا يتأتى فيهما قصر الافراد بخلاف نحو قولك : لا جواد الا حاتم في قصر الافراد • فيصح لأن الجواد يمكن أن يتصف به اثنان « •

٢ — كما اشترط الخطيب في كتابيه التلخيص (٤) والايضاح — وتابعه معاصره محمد بن علي الجرجاني — قلب الموصوف على الصفة

(١) بغية الايضاح ٧/٢ •

(٢) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ١٨٢/٢ •

(٣) ذاته ١٨٢/٢ •

(٤) ينظر من التلخيص ٣٦ ، بغية الايضاح ٧/٢ ، الاشارات والتنبيهات • محمد بن علي الجرجاني ص ٩٠ تب ١٣ عبد القادر حسين طبع نهضة مصر ١٩٨١ ؟

قلبا : تحقق تنافيهما ليكون اثبات أحدهما مشعرا بانتفاء الأخرى •
 فيكون المنفى مثلا في قولنا : ما زيد الا قائم • كونه قاعدا • لا كونه
 أسود ، أو أبيض ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها » •

وقد اعترض سعد الدين على هذا الشرط بما يفيد بطلانه قائلا :
 « لأنه (١) ان أراد به ما سبق الى بعض الأوهام من أن يكون اثبات
 المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا : ما زيد الا قائم • مشعرا
 بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح ،
 لأن هذا لا يتوقف على تنافيهما لأن اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء
 الغير كما في قصر الافراد والتعيين • بل قد يصرح بالمنفى والاثبات
 جميعا نحو : زيد قائم لا قاعد • وان أراد به أن يكون اثبات المخاطب
 تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها • وهي التي
 أثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر
 قاب فهو أيضا فاسد • لجواز أن يكون انتفاء الغير معلوما من وجه
 آخر • مثل أن يصرح المخاطب به ويقول : ما زيد الا قاعد » • وأيضا
 يخرج حينئذ قولنا : ما زيد الا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب لا شاعر عن
 أقسام القصر الاضافي •

« أما خروجه (٢) عن قصر الافراد فلاعتقاد المخاطب اتصافه
 بصفة • وفي قصر الافراد ، لا بد أن يعتقد المخاطب اجتماعهما واتصافه
 بهما وأما خروجه عن قصر التعيين فلكون المخاطب مترددا لا اعتقاد
 عنده • والمخاطب هنا معتقد ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر • وأما خروجه
 عن قصر القلب فلعدم تحقق تنافي الوصفين هنا في الواقع وهو شرط
 فيه لا بد منه على ما قال المصنف (أى من اشتراط هذا الشرط وهو

(١) المطول ٢٠٩ ، ٢١٠ •

(٢) شروح التلخيص (بحاشية البسوقى) ١٨٤/٢ •

تحقق تنافيهما « • أما صنيع السكاكى من اهماله هذا الشرط فلا يكون هذا المثال خارجا عن الأقسام الثلاثة بل من قبيل قصر القلب « • ولذا يقول السعد مؤيدا صاحب المفتاح فيما ذهب اليه : ولقد (١) أحسن صاحب المفتاح في عدم اشتراط هذا الشرط • وأما ما يقال ان ما اشترطه الخطيب انما هو شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل بأباه لفظ الايضاح • ولو فهم فلا دليل عليه لأننا لا نسلم عدم حسن قولنا : ما زيد الا شاعرا من اعتقده كاتبنا لا شاعرا ، وكذا ما يقال ان المراد التنافى في اعتقاد المخاطب بالألا يجتمع فيه الوصفان • لأن هذا الاشتراط حينئذ يكون ضائعا ، لأنه قد عام أن قصر القلب هو الذى يعتقد فيه المخاطب العكس • أعنى ثبوت ما نفاه المتكلم ، ونفى ما أثبتته ، وأيضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقد للعكس • فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافى الوصفين : وأما عدم اشتراط السكاكى في قصر الافراد عدم تنافى الوصفين فمبنى على أنه أدخل فيه قصر التعيين « •

وقد حاول عبد الحكيم أن يدافع عن الخطيب قائلا : « ان هذا (٢) الشرط ليس الأصل قصر القلب ، وانما هو شرط للجزم بكونه قصر قاب « ولكن الحق مع السعد فيما ذهب اليه •

أما قصر التعيين : فقد اتفق البلاغيون على أنه لا يشترط فيه شىء والتعيين (٣) أعم من أن يكون الوصفان فيه متنافيين ، أو غير متنافيين لأن اعتقاد كون الشىء موصوفا بأحد الأمرين المتعينين لا يقتضى امكان اجتماعها ، ولا امتناعه • وكل ما يصلح أن يكون قصر

(١) المطول ٢١٠ بتصرف •

(٢) المطول ٢١٠ •

(٣) السبب الكونى ٣٦١ •

افراد أو قلب يصلح أن يكون قصر تعيين بدون عكس • لأنه قد يصلح
للتعيين ما لا يصلح للأفراد وهو القلب — وقد يصلح للتعيين ما لا يصلح
للقلب وهو الافراد •

طرق القصر

فن القصر شأنه شأن الفنون البلاغية عامة يهدف الى أحداث
التأثير النفسى — وليس (١) من اضرورى أن يكون الواقع الذى تعبر
عنه نسبة الصفات الى الموصوفات ملائما للواقع الخارجى • بل المطلوب
أن يكون ملائما للواقع النفسى أى مؤديا لمعنى يريد المتذم التعبير عنه
ويحسن اختيار الأداة التى تظهره ، محدثا تأثيره فى السامع من خلال
تخير الموقف المناسب ، وأدوات القصر تمثل جانبا من الاختيار فى أداء
نوع معين من المعانى يفترق عن غيره من المعانى الأخرى فى مجال
الاثبات والتقى • فان هناك فروقا دقيقة بين هذه الأدوات بعضها
والبعض الآخر • حيث يمثل كل منها جانبا دقيقا من هذا الاطار العام
للمعنى وهو القصر • وذلك الفرق يحتم الاختيار مرة أخرى داخل
هذه الأدوات • وطرق القصر كثيرة ، ولذا يقول الخطيب (٢) وللقصر
طرق منها ، ومنها •• دون أن يقول الأول ، والثانى • وإشارة الى
هذا يقول السعد (٣) : ويمكن أن يجعل ضمير الفصل ، وتعريف المسند
أيضا من طرق القصر • لكن ترك ذكرهما هاهنا لاختصاصهما بما بين
المسند والمسند اليه ، مع التعرض لهما فيما سبق — أما العطف والتقديم
فمهما وان سبقا لكنهما يعلمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة هنا

(١) محاضرات فى علم الأسس لوب د • أحمد درويش ص ٨٢ ، ٨٣

بتصرف (أوفست) •

(٢) المطول ٢١٠ بتصرف •

(٣) بغية الايضاح ٨/٢ •

وأراني أرجح أنهم اقتصروا على هذه الطرق لأن ما عداها لا يحقق الأغراض البلاغية التي تفاد من طرق القصر التي تواضعوا عليها كالتأكيد والتجسيم والتصوير والتعريض وغير ذلك من عطاء غير مجذوذ — ولهذا سيكون حديثي عن هذه الطرق الأربعة « النفي والاستثناء — التقديم • العطف — « بل أولا ، ولكن » مخالفا للترتيب الوارد في كتب البلاغة حيث انني سأبدأ برأس الباب وهو النفي والاستثناء لما فيه من القوة في الدلالة على المعنى • كما أنهم حينما يستدلون على افادة انما القصر — يقولون : انها تتضمن معنى ما والا ، وأنها تعم جميع أنواع القصر ، وتفيده بمقتضى نظام التركيب ووضعه ، وتعدد أدواتها • ثم (انما) ، ثم (التقديم) ، وأخيرا : (العطف ببل أولا • أو لكن) •

١ — النفي والاستثناء :

وهذا الطريق أبلغ الطرق وأقواها ، ولذلك كثر استعماله في مقامات الرد على المنكرين والملحدين ، وهذا الطريق يقتضى أن تشتمل الجملة على أداتين أحدهما للنفي ، والثانية للاستثناء •

أما النفي فيتحقق بأي أداة من أدواته حرفا مثل ما ، لا النافية ، لم ، لا الناهية وان : مكسورة (١) الهمزة ساكنة النون • ومجراها مجرى (ما) • في نفي الحال وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية نحو : ان أنتم الا بشر مثلنا (٢) ، ان الكافرون الا في غرور (٣) • وقصوة

(١) معنى اللبيب • ابن هشام ١/٤١ ط عيسى الحلبي ، شرح المفصل

لابن يعيش ٨/١١٢ ط بيروت •

(٢) ابراهيم عليه السلام • ١٠ (٣) الملك ٢٠ •

سببانه : ان كانت الا صيحة واحدة (١) « ومثل النفي النهي والاستفهام • كما يتحقق الاستثناء بالا وغير وسوى • وقد يتحقق بحتى أو بدون أو نحوهما •

على هذا فالاستثناء من الاثبات لا يفيد القصر عند جمهور البلاغيين لانه يقصد لذاته (٢) • أما ابن السبكي (٣) فيرى أن الاستثناء قصر سواء كان مع النفي ام الايجاب • نقولك : قام الناس الا زيدا • فانك قصرت عدم القيام على زيد • ولا يقال : لو قصرت عدم القيام على زيد لكان في قولك : قام الناس الا زيد • نفي لقيام غير الناس • لانا نقول : هو قصر لعدم القيام بالنسبة الى الناس على زيد • كما أنك اذا قلت : ما قام الناس الا زيدا : لم تقصر القيام على زيد • كما أنك اذا قلت : ما قام الناس الا زيدا : لم تقصر القيام على زيد مطلقا • وانما قصرت عليه القيام بالنسبة الى الناس ، ويعلل لمسلكه هذا بقوله : « فقولظم من طرق الحصر : التقى والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة للتعرض النفسى » •

أما العصام (٤) : فقد أشار الى أن الاستثناء من الايجاب ليس المقصد فيه الى انحصار بل الى تصحيح الحكم الايجابى ، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم • فكما أن : جاءنى الرجال العلماء • ليس قصرا • كذلك جاءنى الرجال الا الجاهل • ليس قصرا • وهذا بخلاف الاستثناء من النفي • فان المقصود من نحو : ما جاءنى الا زيد • قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم • والا لقليل جاءنى زيد ، ثم تراه يستدل بما ذهب اليه السيد السند فى حواشى شرحه على المفتاح مشيرا الى

(١) يس ٥٣ (٢) تقرير الانبأى ٦٣/٣ •

(٣) شروح التلخيص (عروس الافراح) ١٩١/٢ •

(٤) الأطوال ٢١٩/١ ، السيبالكونى ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، شروح التلويح

على التوضيح • سعد الدين التفتازانى ٥٤/٢ ط صبيح •

الفرق بين الاستثناء في حالة الاثبات وأنه لا يتحقق فيه القصر ، وبين الاستثناء المفرغ قائلاً : « ولعل السر في ذلك أن المستثنى اذا كان جزئياً للمستثنى منه كما في المفرغ من المنفى • نحو : ما جاءني الا زيد ، وما يؤول إياي المفرغ المذكور اذا صرح فيه المقدر • نحو . ما جاءني أحد الا زيد • حسن أن يعتبر اعتقاد المخاطب للشركة ، أو للعكس ، أو ترده في ذلك الجزئي ، وما يقابله من الجزئيات الأخرى . وأما اذا كان المستثنى جزءاً من المستثنى منه كما في قولك : جاءني القوم الا زيدا ، وقولك : قرأت الا يوم كذا فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد بذلك الذوق السليم » •

(وجه افادة النفي والاستثناء والقصر) :

- ان دلالة النفي والاستثناء على القصر لا ينازع فيها أحد •
- وإنما المقصود من ذلك بيان وجه تلك الأداة •

(الوجه الأول) :

يرى الخطيب القزويني (١) أنك في قصر الموصوف على انصفة : اذا قلت : ما زيد : توجه النفي الى صفته لا ذاته ، لأن أنفـس الذوات يمتنع نفيها ، وإنما تنفى صفاتها • وحيث لا نزاع في طوله وقصره ، وما شاكل ذلك وإنما النزاع في كونه شاعراً أو كاتباً • فتناولهما النفي • فإذا قلت : الا شاعر • جاء القصر لتحقق انفي والاثبات المحقق للقصر • وأنت اذا قلت في قصر الصفة على الموصوف : ما شاعر : فأدخلت انفي على الوصف المسلم بثبوته — أعنى اشعر — لغير من الكلام فيهما كزيد وعمر مثلاً • توجه النفي اليهما • فإذا قيل : الا زيد : جاء القصر •

(الوجه الثانى) :

أن النفى (١) فى الاستثناء المفرغ — وهو الذى حذف فيه المستثنى منه ، وأعرب ما بعد الا فيه بحسب احوال ، وانما «٣» سمي مفرغا لأن ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فى غيره .

والاستثناء فى الحقيقة من عام محذوف ، وما بعد «الا» بدل من ذلك المحذوف — يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى فى جنسه وصفته : أما توجيهه الى مقدر هو مستثنى منه • فلأن «الا» : للاخراج ، والاخراج يقتضى مخرجا منه — والمراد (٣) التقدير المعنوى لا الصناعى • لأن تقدير المستثنى منه والتفريغ لا يجتمعان •

وأما كونه عاما : فليتناول المستثنى وغيره ، فيتحقق الاخراج ، ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص • والمراد بالعموم هنا العموم الشمولى لا العموم البديلى • فلو أريد (٤) البعض فان كان ذلك البعض معينا هو هذا المستثنى كان الكلام تناقضا محضا • وان كان غيره فلا اخراج فتبطل فائدة وضع دلالة الاستثناء • وان كان مبهما لم يتحقق دخوله فلا يتحقق الاخراج • فبطل تحقق دلالة الآلة فيما وضعت له ، فلم يفهم المعنى • واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه • فوجب أن يكون ذلك المقدر عاما ليتحقق الاخراج ، ولهذا يقال : الاستثناء معيار العموم • ومما يؤكد أن النفى فى الاستثناء المفرغ

(١) ذاته ٢٥/٢ ، المطول ٢٢٢ ، شروح التلخيص (ابن يعقوب)

• ٢٣١/٢

(٢) شروح التصريح على التوضيح ٣٤٨/١ •

(٣) شروح التلخيص (عروس الافراح) ٢٣١/٢ •

(٤) ذاته (مواهب الفتاح) ٢٣١/٢ •

يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه عام قول الخطيب (١) : « ولذلك قيل :
تأنيث المضمر (٢) في - كانت - على قراءة أبي جعفر المدني » ان كانت
الاصححة « (٣) بالرفع • وفي ترى • مبنيا للمفعول في قراءة الحسن
فأصبحوا لا ترى الا مساكنهم » (٤) برفع مساكنهم ، وفي (بقيت)
في بيت ذي الرمة : فما بقيت الا الضلوع الجراشع •

للنظر الى ظاهر اللفظ • والأصل التذكير لاقتضاء المقام معنى
شيء من الأشياء • ففى (٥) الآية الأولى : تقدير المستثنى منه
« ما وقع شيء من الأشياء الا صيحة » والقصر هنا اضافى : وفي الآية
الثانية لا ترى بقايا ولا أشياء منهم الا مساكنهم » والقصر هنا حقيقى
تحقيقى •

وفي بيت ذي الرمة : ما بقى منها شيء الا الضلوع الجراشع : أى
الغليظة المنتفخة (٦) والقصر هنا حقيقى ادعائى •

وأما مناسبته لامستثنى فى جنسه : فيكون بأن يقدر فى نحو
ما ضره الا زيد : ما ضرب أحد وفى نحو ما كسوته الاجية : ما كسوته
لباسا •

وفى نحو : ما جاء الا راكبا • ما جاء كائنا على حال من الأحوال
وفى نحو : ما سرت الا يوم الجمعة ، ما سرت وقتا من الأوقات،
وهكذا والمراد بمناسبته له فى صفة كونه فاعلا أو مفعولا ، أو ذال حال

(١) بغية الايضاح ٢٥/٢ بتصرف •

(٢) الأولى أن يقال تأنيث الفعل • لأنه اذا فرع العامل الى ما بعد الا

بأن حذف المستثنى منه فلا ضمير فى الفعل - المطول ٢٢٢ •

(٣) يس ٢٩ (٤) الأحاف ٢٥

(٥) الآشاف ٣/٣٢٠ . ٥٢٤ •

(٦) لسان العرب •

أو حالا • ونحو ذلك • فاذا وجب من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر •
لأن (١) ذلك يقتضى الحكم عن غير الموجب ، واثباته لذلك الموجب •
وهذا فى القصر الحقيقى •

أما اذا كان القصر اضافيا (٢) ، فيحتمل أن يقدر العام فيه
مرادا به ذلك المنفى فقط ليرد طريق القصر على طريق واحد ، وان
اختلفت الارادة ، ويحتمل أن يكون خارجا عن هذا الكلام فيكون
وجه الافادة فيه أن الكلام الذى هو متحقق فيه نفى شيء واثباتات
غيره قطعاً هذا : وما ذكرته كان فى الاستثناء المفرغ اذا وقع بعده
مفرد •

أما اذا وقع بعد «الا» فى الاستثناء المفرغ جملة فاما أن تكون
خبراً لمبتدأ نحو ما زيد ، الا يقوم ، أو صفة نحو : ما جاءنى منهم رجل
الا يقوم ، أو لا يقعد • أو حالا : نحو : ما جاءنى زيد الا وهو
يضحك • فيحتمل (٣) أن يؤول المستثنى بالمفرد • أى ما جاء كائناً
على حال الا كائناً على حال الضحك • أو يقدر ما جاء وهو يفعل شيئاً
من الأشياء الا وهو يضحك •

ومن أمثله فى القصر الحقيقى : قوله تعالى : هل جزاء الاحسان
الا الاحسان (٤) فى هذه الآية قصر جزاء الاحسان « وهو موصوف »
على الاحسان « وهو صفة » أى ليس جزاء الاحسان شيئاً من الأشياء
الا الاحسان ، والقصر هنا : حقيقى ادعائى • والتعبير بالاستفهام فى
مكان النفى يحرك المشاعر ويدعو الى البحث عن جواب •

(١) شروح التلخيص (مواهب الفتاح) ٢٣١/٢ •

(٢) شروح التلخيص (مواهب الفتاح) ٢٣٢/٢ •

(٣) ذاته ٢٣٢/٢ •

(٤) الرحمن / ٦٠ •

ومنه في القصر الاضافى : قوله تعالى : « ان أنت الا نذير » (١) ففى هذه الآية قصر سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «موصوف» على الانذار «صفة» دون أن يمك تحويل القلوب المشركة عما هى عليه من الغناد والمكابرة ، لأنها قد طبع عليها •

وقد مثل الخطيب (٢) لقصر الموصوف على الصفة افرادا بقول القائل : مازيد الا شاعر : أى لا كاتب • وقلبا : مازيد الا قائم • وتعييننا بقوله تعالى : « وما أنزل الرحمن من شىء ان أنتم الا تخذبون » (٣) ثم علق عليه قائلا : أى لستم فى دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب ، كما يكون ظاهر حال المدعى اذا ادعى بل أنتم كاذبون فيها • فتراه جعل الآية من قبيل قصر التعيين • وهذا لا يصح الا بتنزيل المشركين لارسل منزلة المترددين مبالغة فى انكارهم لدعواهم ، واعراضهم عنها • والظاهر (٤) أن القصر هنا قلب لا تعيين • وقد جعل السكاكى الآية من قبيل قصر الافراد (٥) •

٢ - انما : أما انما فلم يكن شأنها شأن « ما والا » فى دلالتها على القصر • بل هناك فريقان • فريق المحققين وهذا يجعلها مفيدة للقصر وفريق آخر يسلب عنها تلك الخاصية • ولكن الذين اتفقوا على أفادتها القصر اختلفوا فى وجه افادتها ذلك • أهى تفيد ذلك بالمنطوق أم بالمفهوم ، أو تفيد الحصر بالوضع أو العرف أو تفيده بالحقيقة • أو بالمجاز ؟

-
- (١) فاطر ٢٣ تفسير أبى السعود ١٥٠/٧ •
 - (٢) بغية الايضاح ١١/٢ •
 - (٣) يس ١٥ •
 - (٤) بغية الايضاح ١١/٢ •
 - (٥) المفتاح ١٣٩ •

وفي الحقيقة كما يقول الكرمانى (١) : انها تفيده بالمنطوق وضعا حقيقيا . ولكن اذا كانت انما تفيد الحصر بالوضع — كما اتفق عليه الجمهور — فما أساس هذه الدلالة ؟ أو بمعنى آخر • ما نوع « ما » التى اتصلت بأن حتى أصبحت «انما» تفيد الحصر ؟

١ — قال على بن عيسى الربعى (٢) : الدليل على كون انما — موضوعة للقصر (٣) أنه لما كانت كلمة «ان» موضوعة لتأكيد الاسناد، ثم اتصلت بها «ما» المؤكدة • ناسب أن تضمن معنى القصر • لأن القصر ليس الا تأكيدا على تأكيد • فان قولك : زيد جاء لا عمرو • لمن يتردد فى المجيء الواقع بينهما • مفيدا اثباته لزيد فى الابتداء صريحا وفى الأخير ضمنا •

وقد عقب محمد بن على بن داود الجرجانى (٧٢٩ هـ) (٤) على هذا مبطلا له بقوله : « واستحسن هذا وجه السكاكى (٥) صريحا • وكذا المعاصر بقوله (٦) : وانما هو أضعف من بيت العنكبوت • لأن هذه المقدمات • أى كون «ما» فى انما للتأكيد ، وكون القصر تأكيدا على تأكيد • وكون زيد جاء لا عمرو للقصر ، وأنه يفيد التأكيد • كلها ممنوعة •

والجرجانى محق فيما ذهب اليه : اذ أن هناك فرقا بين التأكيدين فى الوطنين • فالتأكيدان فى القصر أتيا من أن القصر كما تقضى حقيقته

-
- (١) فتح البارى : شرح صحيح البخارى • العسقلانى ١٢/١ ط بيروت
 (٢) تام من أئمة النحو • كان تلميذا للفارسى والسيرافى توفى ٤٢٠
 نزهة الألباد ٢٢٤ •
 (٣) الاشارات والتنبيهات ٩٢ •
 (٤) أعيان الشيعة • السيد محسن الأمين ٢٩/٤٦ ، ٣١ ط الانصاف
 بيروت •
 (٥) المفتاح ١٤٠ •
 (٦) بغية الايضاح ١٤/٢ • والخطيب مررد قول السكاكى •

اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه • يقول الكرمانى (١) : وأما قول من قال : افادة هذا السياق للحصر من جهة أن فيه تأكيدا بعد تأكيد ، وهو المستفاد من انما والجمع فمتعقب بأنه من باب ايهام العكس لأن قائله لما رأى أن الحصر فيه تأكيد على تأكيد • ظن أن كل ما وقع كذلك يفيد الحصر • (٢) وهذا باطل إذ لو كان كذلك لزم الحصر في نحو : والله ان زيدا لقائم • إذ أن كل حصر تأكيد على تأكيد • وليس كل تأكيد على تأكيد حصر •

٢ - أجمع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير كالآمدى (٣) على أن « انما » تفيد الحصر • غير أنهم قالوا : ان « أن » للاثبات ، و « ما » النفى • والأصل بقاؤها على ما كانا • وليس أن لاثبات ما عدا المذكور • و « ما » لنى المذكور وفاقا • فتعين عكسه •

وهذا باطل أيضا (٤) لأنها لو كانت انافية لبطلت صدارتها مع أن لها صدر الحلام • واجتمع حرفا النفى والاثبات بلا فاصل ، وتجاز نصب انما زيد قائما • وكان معنى : انما زيد قائم : تحقق عدم قيام زيد • لأن ما يلي حرف النفى منفى • يقول الجرجانى (٥) وأقوى منه « أى من قول على بن عيسى الربعى » من قال من الأصوليين أن « ان » للاثبات ، و « ما » للنفى • ومن المحال تواردهما على شىء واحد • فتكون « ان » للاثبات المذكور و « ما » لنى ما عداه ، وهو القصر • وان كان أيضا لا يخلو من ضعف • لأننا نمنع كون « ما » هنا للنفى •

(١) فتح البارى ١/١٢ •

(٢) عمدة القارىء شرح صحيح البخارى - العينى ١/٢٨ ، ٢٩ •

(٣) فتح البارى ١/١٢ ، عمدة القارىء ١/٢٨ ، ٢٩ •

(٤) عمدة القارىء ١/٢٨ ، فتح البارى ١/١٢ •

(٥) الاشارات والتنبيهات ٩٢ ، ٩٣ •

وعلى تقدير كونها للنفي ، نمنع أنه يرجع الى ما عدا المذكور ، لامكان
توارد النفي والاثبات على الحكم المذكور اذا أختل شرط من شرائط
التناقض (١) .

(أدلة جمهور البلاغيين على افادة انما لقصر) :

قلت ان «ما» في «انما» ذهب البعض الى أنها لتأكيد ، والبعض
الآخر أنها للنفي . وقد بان خطأ كل . وفي الحقيقة أن « انما » مكونة
من «ان» التي تفيد التأكيد والتحقيق ، و «ما» (٢) الكافة المهيئة :
والكف حكم لفظي لا ينفي أن يقارنه حكم معنوي وهي تفيد القصر
لتضمنها معنى ما والا .

ومعنى (٣) هذا : أن معنى انما . ليس هو معنى . ما والا —
بعينه . حتى كأنها مرادفة لهما . اذ أن تضمن الشيء معنى اشيء
لا يقتضى أن يكون كهو من كل وجه . بخلاف كونه نفسه . ولو—ذا
يقال : ان انما ولو شاركت ما والا في افادة القصر . تختلف معها في أن
انما . تستعمل فيما من شأنه ألا ينكر . وما والا بالعكس . لأن الأمر
الذي من شأنه أن ينكر صالح لأن يستعمل فيه ما والا ، ولا يصاح
لانما انما تستعمل فيما من شأنه ألا ينكر . وكمن الزائدة . فانه
لا يصلح معهما ما والا . دون انما . نحو : وما من اله الا الله (٤) .

-
- (١) يراجع مفناح المفتاح للشيرازي ت د ر . نزيه عبد الحميد .
مخطوط بكلية اللغة العربية ٦٩٠/١ ، المصباح للشريف الجرجاني ت
د . فريد النكلاوي ج ٢ / ٥١١ مخطوط بكلية اللغة العربية ، الأطول ٢٢٠/١
(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢٢٥/١ ، المسائل المشككة .
المعروفة بالبغداديات لأبي علي النحوي ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ ط بغداد ١٩٨٢ .
(٣) شروح التاتخيص (حاشية البسوقي) ١٩٥/٢ .
(٤) آل عمران ٦٢ .

ولا يصلح أن يقال انما بمعناها • كان كل كلام يصلح فيه • ما والا •
يصلح فيه • انما •

وظهر (١) بهذا أنهم حين جعلوا انما في معنى ما والا • ام
يعنوا أن المعنى فيهما واحد على الاطلاق وأن يسقطوا الفرق •
أما أدلة الجمهور على افادة انما القصر • فها هي ذى :

١ - قول مفسرى المصدر الأول من الذين يحتج بهم فى اللفظة
كابن عباس رضى الله عنهما ، ومجاهد ونحوهما من الصحابة والتابعين :
ان قوله تعالى : « انما حرم عليكم الميتة » (٢) بنصب الميتة معناه (٣) :
ما حرم عليكم الا الميتة • وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع • أى
رفع الميتة ، وقراءة رفع الميتة تفيد القصر بتعريف الطرفين • وإذا
كانت قراءة الرفع تفيد القصر • فقراءة النصب تفيد أيضا •

بيان ذلك أن فى هذه الآية ثلاث قراءات :

الأولى : انما حرم عليكم الميتة : بنصب الميتة ، وحرم مبنيا
للمعلوم •

الثانية : انما حرم عليكم الميتة : برفع الميتة ، وحرم مبنيا
للمعلوم •

(١) دلائل الاعجاز ٣٢٩ •

(٢) هناك آيتان : انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل
به لغير الله البقرة ١٧٣ • وانما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير
وما أهل به (النحل ١١٥) •

(٣) بغية الايضاح ١٣/٢ •

(٤) ينظر البحر المحيط ٤٨٦/١ •

الثالثة : انما حرم عليكم الميتة : برفع الميتة : وحرمة مبنيا للمفعول

فعلى القراءة الأولى «ما» فى انما • كافة • اذ لو كانت موصولة
لبقيت ان بلا خبر • ولبقى الموصول بلا عائلا • وجعلها موصولة ،
والعائد ضمير مستتر والخبر محذوف • والتقدير (١) : ان الذى حرم
أى الميتة هو الله تعالى « عكس للمعنى المقصود من الآيات وهو بيان
المحرم «بافتح» لأن الكلام حينئذ بيان للمحرم «بالكسر» فضلا عما فى
ذلك من التكلف •

وعلى القراءة الثانية : تكون «ما» موصولة ، لتكون الميتة خبرا ،
اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل • على ما يخفى من أن المحرم •
انما هو الله تعالى • لا الميتة • والمعنى : أن الذى حرمه الله عليكم هو
الميتة • ثم على هذه القراءة لا يصح أن تكون «ما» كافة • ورفع
الميتة على أنه خبر لمحذوف • والمعنى : انما حرم الله عليكم شيئا
هو الميتة • لما فيه من التكلف • ووجه افادة القصر على القراءة
الثانية تعريف الطرفين • فاذا كانت انما متضمنة معنى ما والا • وكان
معنى القراءة الأولى ما حرم الله عليكم الا الميتة • مطابقة للقراءة
الثانية • والا • لم تكن مطابقة لها • لافادة القراءة الثانية القصر •
فمراد والسكاكى (٢) والخطيب (٣) بقراءة النصب والرفع ، هو القراءة
الأولى ، والثانية فى المبنى للفاعل • ولهذا أم يتعرضا للاختلاف فى لفظ
حرم • بل فى لفظ الميتة رفعا ونصبا •

(١) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ١٩٦/٢ •

(٢) المفتاح ١٤٠ •

(٣) بغية الايضاح ١٣/٢ •

أما على القراءة الثالثة (١) : أعنى رفع الميثة ، وحرمة مبنيا للمفعول .

فيحتمل أن يكون ما . كلفة . أى ما حرّم عليكم . لا الميثة . وأن يكون موصولة أى أن الذى حرّم عليكم هو الميثة . ويرجح كونها موصولة هذا ببقاء ان . عاملة . على ما هو أصلها . والقصر ظروفيته على الوجه الأول . انما وعلى التائى التعريف .

ولقد توهم البعض (٢) أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع . هذه القراءة الثالثة . فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة .

٢ - قول النحاة الذين أخذوا اللغة من كلام العرب مشافهة : انما لاثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه ، ومن الملاحظ أن النفى مصرح به فى ما والا . أما فى انما فهو خفى . وقولهم : ونفى ما سواه : أى (٣) سوى ما يذكر بعده مما يقابله . لأن الكلام فى القصر الأضافى سواء كان المعيار المنفى مغايرا لما يقبه المشاركة كما فى قضاة الأفراد ، أو لكونه نقيض الحكم كما فى سوى الأفراد . أما فى قصر الموصوف نحو : انما زيد قائم . فهو لاثبات قيام نفي زيدا ، ونفى ما سواه من القعود ونحوه .

وأما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد . فهو لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو ، وبكر ، وغيرها .

(١) هى قراءة أبى عبد الرحمن السلمى . المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز . ابن عطية الأندلسى ٤٨٣/١ ط مجمع البحوث ١٩٧٤ .
(٢) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ١٩٨/٢ .
(٣) شروح التلخيص (مواهب الفتاح) ١٩٩/٢ .

٣ - الوجه الثالث : صحة (١) انفصال الضمير مع انما : نحو :
 انما يقوم أنا ووجه صحة هذه الدعوى • أن انفصال الضمير لا يجوز
 الا عند تعذر الاتصال وفي المثال السابق ليس هناك مانع من اتصال
 الضمير الا اذا كان المعنى : ما يقدم الا أنا • لأن الا : لا يليها الا
 الضمير المنفصل وتفصل الضمير عن عامله يجوز اذا كان لغرض • واذا
 كان الضمير يفصل بعد انما • فهي بمعنى ا والا : أى بمعنى النفي
 والاستثناء •

وانفصال الضمير بعد انما • صحيح وارد في اللغة • ومن ذاك
 قول الفرزدق : وهو ممن يستشهد بشعرهم على صحة التراكيب
 وبلاغتها :

أنا الزائد الحامي الذمار وانما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثاى

«الزائد» من الذود وهو الدفع والطرده • «الزمار» ما يلزم
 ان شخص حمايته من أهل ومال ونحوها • مأخوذ من الذمر • وهو الحث •
 لأن ما يجب عليهم حمايته كانوا يتذامرون • أى يحث بعضهم بعضا
 على حمايته «الأحساب» جمع حسب وهو ما يعده الشخص من مفاخر
 نفسه وآبائه •

فالفرزدق : يهدف في غرضه الى أنه يخص المدافع بكسر الفاء
 مبتدئا على صيغة اسم الفاعل • لا المدافع عنهم بفتح الفاء مبتدئا على
 صيغة اسم المفعول ، واذلك فصل الضمير وأخره • ولو قال : وانما

(١) ينظر (شروح التلخيص) مواهب الفتاح ، حاشية الدسوقي

١٩٩/٢ ، دلائل الإعجاز ٤٠ - ٣٤٤ ، شرح التمهيد على التوضيح ١٠٦/١

أدافع عن أحسابهم • لصار المعنى : أنه يدافع عن أحسابهم لا عن
 أحساب غيرهم • وهو ليس بمقصور • ولا يجوز (١) أن يقال في منع
 الاستشهاد بقول الفرزدق : انه محمول على الضرورة ، لأن الشاعر
 لو قال : وانما أدافع عن أحسابهم أو مثلى • لانكسر البيت فعدل
 الى فعل الغيبة ، وهو يدافع لأنه الذي يمكن معه الفصل دن فعل
 المتكلم ، لوجوب استتار الضمير فيه • وحينئذ لا يكون فصل الضمير
 لتضمنه معنى ما والا • فلا يتم الاستدلال على أن انما بمعنى : ما ،
 والا ، لأننا نقول في الرد عليه : انه يمكن أن يستغنى عن جعل يدافع
 غيبة ، ويؤتى به مسندا الى المتكلم ، ويجعل الضمير البارز تأكيدا
 للضمير المستكن في الفعل ، فلا يكون قاعلا مفصولا • وذلك بأن يقال :
 وانما أدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى • والوزن واحد لا يختلف • فلو
 لم يكن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل مقصورا لأتى بالتركيب
 كما ذكرنا •

وقد يقال في البيت ما يوجب فصل الضمير من غير تقدير أن تكون
 انما بمعنى ما والا • وذلك بأن تجعل : ما ، موصولة مبتدأ • وأنا •
 ضمير عنها • فيفيد الكلام الحصر بتعريف الطرفين ، لأننا نقول : ان
 المقام الفخر والاعتداد بالشجاعة والاقدام • فلا يناسب التعبير بما
 حينئذ وهي لغير العاقل •

قلت : ان انما لم يتفق العلماء على افادتها القصر • فمنهم من
 يرى أنها تفيد القصر اتضمنها معنى ما والا • وقد بينت ذلك • ومنهم
 من يرى عدم افادتها لذلك ، كالأمدي وابن عطية وأبي حيان •

أما ابن عطية (١) : فيرى أن إنما لفظ لا يفارقه المبالغة والتوكيد
ويصلح مع ذلك لخصر أن دخل في قصة ساعدت عليه ، فجعل وروده
للخصر مجازا يحتاج الى قرينة (٢) • وتابعه في ذلك أبو حيان قائلاً
عند تفسيره لقوله تعالى : « إنما نحن مصلحون » (٣) إنما : ما : صلة
لأن ، وتكفيها عن العمل • فإن وليتها جملة فعلية كانت مهينة •

وفي ألفاظ بعض المتأخرين من النحويين ، وبعض أهل الأصول
أماها للخصر • وكونها مركبة من «ما» النافية دخل عليها «أن» التي
للاثبات قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو •

والذي نذهب اليه : أنها لا تتدل على الخصر بالوضع ، كما أن
الخصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بما • فلا فرق بين لعل زيذا
قائم • ولعل ما زيد قائم • فكذلك ان زيذا قائم ، وإنما زيد قائم •
وإذا فهم خصر فانما يفهم من سياق الكلام لأن إنما دلت عليه (٤) •
وبهذا الذي قررناه يزول الاشكال الذي أورده في نحو قوله تعالى :
« إنما أنت منذر » (٥) ، « قل إنما أنا بشر » (٦) ، « إنما أنت منذر
من يحشها » (٧) •

(١) هو عبد الحق بن عطية الفرناطي (٤٨١ - ٥٤١ - بغية الوعا في

طبقات اليلغويين والنحاة السيوطي ٧٣/٢ ، ٤٤ ط الحلبي ١٩٦٥ •

(٢) فتح الباري ١٢/١ ، المحرر الوجيز ٤٧٩/١ •

(٣) البقرة ١١ - البحر المحيط ٦٠/١ •

(٤) ترى في هذا متابعتها الجلية لابن عطية ينظر - المحرر الوجيز

• ٤٧٩/١

(٦) الكهف ١١٠ •

(٥) الرعد ٧

(٧) النازعات ٤٥

كما تراه يقول في قوله تعالى : « إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء » (١) ليست إنما الحصر ، وإنما هي للمبالغة في التوكيد .

ولكن إذا كان أبو حيان ينفى دلالة إنما على الحصر فانك إذا تتبعت بحرة المحيط وجدته في كثير من المواضع يصرح بأن إنما تفيد القصر كما فعل ابن عطية : والدليل على ذلك :

يقول ابن عطية في تفسير قوله تعالى : « إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » (٢) : إنما هنا حاصرة . ويقول أبو حيان في تفسير الآية التي في سورة النحل (٣) « إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله » ذكر الله تعالى هذه الأربع في سورة الأنعام (٤) ، وهذه السورة وهما مكيتان بأداة الحصر .

كما تراه يقول في قوله تعالى : « إنما هو إله واحد » (٥) وإلا يهوى عن اتخاذ الآلهين ، واستلزم النهي عن اتخاذ آلهة أخرى أنه تعالى إله واحد .

كما قال : وإلهكم إله واحد ، بأداة الحصر ، وبالتأكيد بالوحدة . كما تراه يقول في قوله تعالى : « لقاتلوا القما سكرت أبصارنا » (٦) وجاء لفظ إنما مشعرا بالحصر كأنه قلنا : ليس ذلك إلا تمكيرا لا بضمير .

(١) الأوبة - ٩٣ - البحر المحيط ٥/٨٨ .

(٢) سورة ١٧٣ ، المحرر الوجيز ١/٤٨٢ .

(٣) ١١٥ - البحر المحيط ٥/٤٤٤ .

(٤) الآية رقم ١٤٥ (٥) النحل ٥١ . البحر المحيط ٥/٥٠١ .

(٦) الحجر ١٥ - البحر المحيط ٥/٤٤٨ .

وتراه يقول في قوله تعالى : « انما أنت مذكر » (١) كقوله تعالى : « ان
عليك إلا ابلاغ » (٢) .

هذا وكما رأيت يصرح بأن انما للقصر أو مشعرة به فيما سبق
تراه ينقل كلام ابن عطية في تفسير قوله تعالى : « انما يخشى الله من
عباده العلماء » (٣) فيقول : قال ابن عطية : وانما في هذه الآية
تخصيص العلماء . لا الحصر . وهي لفظة تصلح للحصر ، وتأتى أيضا
دونها ، وانما ذلك بحسب المعنى .

أقول ان أبا حيان بهذا يناقض نفسه في بحره . واذا كان قد
أنكر دلالة انما على القصر . وثبت أنه يمنحها تلك الخاصية أحيانا
كما يذكر رأى ابن عطية أحيانا أخرى فانك تدهش حينما تراه يقول
في قوله تعالى : « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ،
والمؤلفة قلوبهم وفي ارقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن
السبيل » (٤) . . . ولفظة انما ان كانت وضعت للحصر فالحصر مستفاد
من لفظتها . وان كانت لم توضع للحصر . فالحصر مستفاد من
الأوصاف . اذ مناط الحكم بالوصف ، ويقتضى التعليل به ، والتعليل
بالشيء يقتضى الاقتصار عليه .

مما تقدم يتضح لنا أن انما مفيدة للقصر سواء كانت عند
ابن عطية ومن تابعه كإبي حيان تشعر بالحصر أو للحصر .

(١) الغاشية ٢١ البحر المحيط ٤٦٤/٨ .

(٢) الشورى ٤٨ (٣) فاطر ، البحر المحيط ٣١٢/٥ .

(٤) التوبة ٦٧ - البحر المحيط ٥٧/٥ ، تفسير النهر المارد لأبي حيان
هامش البحر المحيط ٥٧/٥ .

ومن أمثلتها قوله تعالى : « إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم
العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن
الصلاة » (١) .

فإدانة القصر إنما * والقصر في هذه الآية يجوز أن يكون من
قصر الصفة على الموصوف * بمعنى أنه قصر مراد الشيطان على إيقاع
العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، والصد عن ذكر الله ، وعن
الصلاة * ويجوز أن تكون من قصر الموصوف على الصفة بمعنى أنه
قصر الشيطان على إيقاع العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن
الصلاة في الخمر والميسر * وكقوله تعالى : « إنما يأمركم بالسوء
والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » (٢) * ففي هذه الآية :
يحتمل أن يكون قصر موصوف على صفة * أي أن الشيطان «موصوف»
مقصور على الأمر بالسوء والفحشاء والقول على الله بلا علم * «صفة»
قصرًا حقيقياً * ويجوز أن يكون «صفة» الأمر بالسوء والفحشاء *
مقصورة على الشيطان «موصوف» وكقوله تعالى : في شأن الوصية :
« فمن بدله من بعد ما سمعه قائماً أثمه على الذين يبدلونه إن الله
سميع عليم » (٣) فالقصر في هذه الآية قصر صفة على موصوف * فقد
قصر الاثم أو العقاب على الذين بدلوا حكم الوصية * والقصر حقيقي
حقيقة أما أنما بفتح الممهزة : فقد عدها من طريق القصر الزمخشري ،
وتبعه الفخر الرازي والبيضاوي وكثير * يقول جار الله رحمه الله في
قوله تعالى : « قل إنما يوحى الي أنما الحكم الا واحد » (٤) أنما قصر
الحكم على شيء ، أو لقصر شيء على حكم * كقولك : أنما زيد قائم ،

(١) المائدة ٩١ .

(٢) البقرة - ١٨١ .

(٣) البقرة - ١٦٩ .

(٤) الأنبياء ١٠٩ . الكشاف ٥٦٢/٢ ، البيضاوي ٨٣/٢ ، أبي السعود

٨٩/٦ . عناية القاضى . الشهاب الخفاجى ٢٧٩/٢ .

وإنما يقوم زيد • وقد اجتمع المثالان في هذه الآية • لأن « إنما يوحى
الى » مع فاعله بمنزلة : إنما يقوم زيد ، « إنما الحكم اله واحد »
بمنزلة زيد قائم • وفائدة اجتماعهما : ادلالة على أن الوحي الى
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مقصور على اسـتـثـار الله
بالوحدانية • والتقدير (١) : « ما يوحى الى الا أنه لا اله لكم الا اله
واحد » وذلك لأن المقصود من بعثته مقصور على التوحيد • فالأولى
لقصر الحكم على الشيء ، والثانية على العكس » •

كما صرح التنوخي بأن « ما الزائدة تدخل على هذه الحروف (ان
وأخواتها) فتكفها عن العمل ، وتقيد في ان ، وأن معنى الحصر ، وفي
باقي أخواتها معنى التوكيد » •

أما أبو حيان • فقد رفض أن تكون إنما للحصر • يقول رداً على
الزمخشري : « (٢) وأما ما ذكره في إنما لقصر ما ذكر • فهو
مبنى على أن إنما لا حصر • وقد قررنا أنها لا تكون للحصر • وما مع
أن كهي مع كأن ولعل • فكما أنها لا تفيد الحصر في التشبيه ، ولا الحصر
في الترجي • فكذلك لا تفيد مع أن • وأما ما جعله أئمة المفتوحة
الهمزة • مثل مكسورتها يدل على القصر • فلا نعلم الخلاف الا في انما
بالكسر • وأما بالفتح فحرف مصدرى ينسبك منه مع ما بعدها مصدر •
فالجمله بعدها ليست جمله مستقلة ، ولو كانت إنما دالة على الحصر ،
لزم أن يقال ، انه لم يوح اليه شيء الا التوحيد ، وذلك لا يصح الحصر
فيه اذ قد أوحى اليه أشياء غير التوحيد » •

(١) تفسير البيضاوى ٢/٨٣ •

(٢) الأقصى القريب فى علم البيان - التنوخي ص ٨ ط السعادة •

(٣) البحر المحيط ٦/٢٤٤ •

أما ما قاله أبو حيان وهو أن المفتوحة حرف مصدرى ينسبك منه مع ما بعدها مصدر لم يكن معها حصر • فجوابه : (١) أن الحصر من اللفظ المصرح به ، ولا يضر فواته بالتأويل • لأن التأويل أمر تقديرى وأما قوله : ولو كانت أنما دالة على الحصر ••••• فقد تولى الإمام فخر الدين الرازى الاجابة على ذلك من قبل إذ يقول : « (٢) فان قيل : لو دلت أنما على الحصر • لزم أن يقال انه لم يوح الى الرسول شيء الا التوحيد • ومعلوم أن ذلك فاسد • قلنا : المقصود منه المبالغة » •

أما قوله تعالى : « وظن داود أنما فتناه » (٣) فيرى الزمخشري أنه لا قصر هنا : لان المعنى ليس على تخصيص الفتنة به عليه الصلاة والسلام دون غيره • ولكنها للمبالغة والتأكيد إذ يقول : « لما (٣) كان الظن للغالب يدانى العلم • استعير له ، ومعناه : وعلم داود وأيقن • وقرىء فتناه بالتشديد للمبالغة أما أبو السعود فيرى (٤) أنه ليس المعنى على تخصيص الفتنة به عليه الصلاة والسلام دون غيره • بتوجيه القصر المستفاد من كلمة أنما الى المفعول • ولكن على تخصيص حاله عليه الصلاة والسلام بالفتنة • بتوجيه القصر الى نفس الفعل • والمعنى : وعلم داود عليه السلام أنما فعانا به الفتنة لا غيره وهذا من قصر الموصوف على الصفة •

وفي الحقيقة أن أبا حيان كما ناقض نفسه في دلالة انما على القصر ، فعل كذلك في أنما • تراه يقول في قوله تعالى : « وأطيعوا الله

-
- (١) حاشية الأمير على معنى اللبيب ٣٨/١
 - (٢) التفسير الكبير ٢٢/٢٣٢
 - (٣) ص ٢٤ الكشاف ٣/٣٧١
 - (٤) تفسير أبي السعود ٧/٢٢١ ، ٢٢٢

وأطيعوا الرسول واحذروا فان توليتم فاعلموا انما على رسولنا
البلاغ المبين » (١)

أى : فان أعرضتم فليس على الرسول الا أن يبلغ أحكام
الله ، وليس عليه خلق الطاعة فيكم ، ولا يلحقه من توليكم شيء بل ذلك
لا حق بكم . وفي هذا من التوعيد البالغ ما لا يخفاء به . اذ تضمن أن
عقابكم انما يتولاه المرسل لا الرسول . وما كلفت الرسول من أمر غير
تبليغكم ولهذا يقول الدسوقي : « (٢) واعلم أن الموجب للحصر في انما
بالكسر موجود في انما بالفتح . فمن قال سبب اقادة انميا الحصر
تضمنها معنى ما والا . قال بذلك في انما المفتوحة . لوجود هذا السبب
فيها .

ومن قال : ان السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما أيضا
لذلك » .

٣ - الطريق الثالث من طرق القصر : تقديم ما حقه التأخير :

وذلك كتقديم الخبر على المبتدأ : كقولك : محب لرسول الله أنا
فهذا من قصر الموصوف على الصفة . والمقصود عليه هو المقدم ،
وكتقديم المسند اليه على الخبر الفعلى اذا ولى حرف النفي نحو :
ما أنا قلت هذا الشعر .

أما اذا لم يل المسند اليه المقدم على خبره الفعلى حرف النفي ،
فقد يفيد القصر مثل : أنا سعيت في حاجتك ، وأنت سعيت في حاجتى .

(١) المائة - ٩٢ - لبحر المحيط ١٥/٤ .

(٢) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ١٩٤/٢ .

ويكون من قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا بحسب
اعتقاد المخاطب • وقد يفيد التقوى مثل قولهم : « هو يعطى الجزيل •
وكقوله تعالى : « واتخذوا من دونه الهة لا يخلقون شيئا
وهم يخلقون » (١)

وكذلك تقديم النكرة على الخبر الفعلى مثل : رجل جاءنى • يفيد
قصر الجنس ويكون المراد : رجل جاءنى لا امرأة • أو العدد • ويكون
المعنى : رجل جاءنى لا رجلان •

وتقديم المعمولات على الفعل من مفعول وطرف ، وجار ومجرور
يفيد القصر غالبا • والمقصود عليه هو المقدم دائما • مثاله فى المفعول
قول الحق : « اياك نعبد واياك نستعين » (٢) فتقديم المفعول
« اياك » على الفعل يفيد ، نستعين • لقصد الاختصاص • وهذا من
قصر الموصوف (العبد) على صفة العبادة لله ، والاستعانة به • ومنه
قوله عز اسمه : « وله ملك السموات والأرض والله على كل شيء
قدير » (٣) فهذا من قصر الموصوف « ملك السموات والأرض » على
الجار والمجرور (لله) صفة • قصرا حقيقيا تحقيقيا • ومنه قول أمير
الشعراء بمدح سيدنا رسول الله عليه الصلاة والسلام :

بك يا ابن عبد الله قامت سمحة باحق من ملل الهدى غراء

فهذا من قصر الصفة على الموصوف قصر حقيقيا • كما تقول :
راكبا حضرت فى تقديم الحال ، وفى المسجد صليت ، وظهرت وصلت ،
وكله من قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا • ويكون من قصر
الافراد ، أو القاب ، أو التعيين بحسب اعتقاد المخاطب •

(١) الفرقان : ٣ •

(٢) أم القرآن - ٥ •

(٣) آل عمران ١٨٩ •

هذا : وتقديم ما حقه التأخير : انما يفهم منه القصر بالفحوى
 لأنه ليس متضمنا معنى يدل على النفي والاستثناء • فالسياق هو الذى
 يوضح لنا ذلك • اذ أن كثيرا مما قدم فيه ما حقه التأخير لا يفيد
 لا يفيد القصر بل ان كثيرا من الضوابط التى وضعها العلماء لافادة
 القصر فى جهة ما • قد لا تكون قاطعة بل يكون بالأغلبية ، والحديث عن
 تقديم ما حقه التأخير يستدعى تفصيلا فيما يختص بالقصر • اذ أن
 ما أزعجته قبلا فى هذا الباب •• انما هو بمثابة توطئة كي نتعرف منها
 على أن التقديم انما يدل على القصر بالسياق وحده •

والحديث فى هذا الباب ينحصر فى الموضوعات الآتية :

١ - تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى

وهذا ينقسم قسمين :

أولهما : أن تسبق أداة النفى المسند اليه •

ثانيهما : ألا تسبق أداة النفى المسند اليه • بل تتأخر عنه •

أو لم يوجد لها شبح فى الكلام أصلا ، وكان المسند اليه معرفة
 أو ضميرا • أو نكرة •

وعلى ذلك •• فالمسند (١) اليه اذا تقدم على الخبر الفعلى •
 وكان المسند اليه واليا حرف النفى نحو : ما أنا قات هذا الشعر
 فالمسند اليه ضمير • أو قولك : ما محمد قال هذا الشعر • فالمسند
 اليه معرفة • أو قولك : ما رجل قال هذا الشعر فالمسند اليه نكرة • فان
 عبد القاهر وجمهور البلاغيين يجعلون هذا التركيب مفيدا للتخصيص ،
 لأن قواك السابق يدل على أن الفعل ثابت وموجود ، وأنه منفى عن

(١) ينظر دلائل الاعجاز ١٢٤ ، بغية الايضاح ١/١٠٩ •

المسند اليه المقدم ومثبت لغيره • على حسب النفي عموماً وخصوصاً وهذا : يمكن أن يكون قصر قلب في حالة الرد على من زعم انفراد المسند اليه بهذا الفعل دون غيره • ويكون قصر افراد في حالة الرد على من زعم اشتراك ذلك الغير مع المسند اليه • والمراد بالغير شخص معين هو موضوع النزاع • لأن التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكه مع المسند اليه في الحكم • أو من توهم انفراد المسند اليه به • فهو قصر اضافي بالنسبة الى معين لا الى جميع الناس وفي المثال الثالث وهو : ما رجل قال هذا الشعر : يكون قصر قلب رداً على من زعم أن الذي قام به امرأة لا رجل • فيكون تخصيصاً للجنس ويكون قصر افراد • رداً على من زعم أن الذي قام به رجلان أو أكثر فيكون تخصيصاً للوحدة •

هذا : وثبوت الحكم للغير ينبغي أن يكون على الوجه الذي انتفى به عن المسند اليه من العموم والخصوص قضاء لحق التخصيص • فاذا كان المنفى عن المسند اليه خاصاً • كان الثابت لغيره كذلك • ففي قولنا ما أنا قلت هذا الشعر • تنفى فيه عن نفسك شيئاً خاصاً وهو قول شعر معين فيجيب أن يثبت لغيرك قول الشعر تحقيقاً لمعنى الاختصاص • وان كان المنفى عن المسند اليه عاماً • كان الثابت لتغيره كذلك • فيكون من القصر الحقيقي • وقد استدل (١) الشيخ على أن التقديم في هذه الحالة يقتضى وجود الفعل ونفيه عن المسند اليه المقدم واثباته لغيره بقول المتنبي :

وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب ناراً

ثم عقب على ذلك قائلاً : « المعنى كما لا يخفى على أن السقم ثابت موجود ، وليس المقصد بالنفي اليه • ولكن الى أن يكون هو

الجالب له ، ويكون قد جزه الى نفسه « • من الملاحظ أن النفى في هذا
ظاهر • وأما الاثبات فهو ضمنى •

وبناء على ذلك : فإنه لا يصح لك أن تقول :

١ - ما أنا رأيت أحدا من الناس : لأن هذا الأسلوب يقتضى
أن الفعل ثابت وموجود • وأنه منفى عن المسند اليه المقدم ، وأنه مسند
اغيره على الوجه الذى نفى عليه من عموم أو خصوص • ورؤية شئ
على العموم أمر ثابت متفق عليه بين المتكلم والمخاطب • وقد أخذ
العموم من وقوع النكرة في سياق النفى • لأنها حينئذ تعم ، وأن
المتكلم ينفيه عن نفسه ، وأنه يثبته لغيره عاما • وذلك يقتضى المحال •
وهو أن يكون هناك انسان قد رأى لكل أحد من الناس وما اقتضى
المحال محال •

وقد حاول سعد الدين أن يجعل المنفى هو رؤية انسان فيصح
انتركيب فيكون المثبت للغير أنه رأى انسانا • ولا استحالة في ذلك ،
ولا داعى المقتضى للفساد « (١) » ولكن (٢) هذا من ناحية التوجيه
المنطقى صحيح • أما من حيث الأسلوب ودلالاته بوضوح على المعنى •
فلمصير في البيان عبد القاهر الرأى السديد » •

٢ - ما أنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواى • لأن هذا
الأسلوب يقتضى أن الفعل ثابت متفق عليه ، وأنه منفى عن المقدم ،
ومثبت لغيره ، وقولك : ولا قاله أحد من الناس يفيد أنه منفى غير
الغير • وهذا تناقض •

(١) المطول ١٠٩ ، ١١٠ •

(٢) دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر فى التشبيه والتمثيل
والتقديم والتأخير • المرحوم عبد الهادى المطول • ص ٢٧٣ ط دا الفكر ١٩٤٩

٣ - ما أنا ضربت الا زيدا : لأن نقض النفي بالا يقتضى أن تكون ضربت زيدا • وتقديمك ضميرك ، وايلأؤه حرف النفي يقتضى ألا تكون ضربته فهما يتدافعان • وقد وافق (١) السكاكى الشيخ على ذلك • وقد علك السعد ذلك بأنه (٢) يقتضى أن يكون غيرك قد ضرب كل أحد الا زيدا وهو لا يكون • وهذا تعليل مقبول •

أما الخطيب القزوينى فام يرتض ما علق به الشيخ لفساد هذا الأسلوب وقال : (٣) لا نسلم أن ايلاء الضمير حرف النفي يقتضى ذلك «أى ألا يكون زيد مضروبا» فان قيل الاستثناء الذى فيه مفرغ وذلك يقتضى ألا يكون ضرب أحدا من اناس ، وذلك يستلزم ألا يكون ضرب زيدا قلنا : ان لزم ذلك • فليس للتقديم لجريانه فى غير صورة التقديم أيضا كقواك : ما ضربت الا زيدا : وبهذا لا يكون هناك تناقض عنده ولذلك يقول سعد الدين التفتازانى مدا فعا عن الخطيب : « ما (٤) ذكره المصنف ليس مخالفة لهم فى مجرد ا تعليل بل يظهر أثرها فى نحو قولنا ما أنا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة • فانه لا امتناع فيه عند الخطيب لجواز أن يكون أحد قرأ القرآن سوى سورة الفاتحة ، وعند الشيخ والسكاكى يمتنع هذا لاقتضائه أن تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له • وهذا محال » •

ومن شواهد هذا الباب من بديع القول قوله تعالى : « وان نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون » (٥) وقوله تعالى : ان يوم الفصل ميقاتهم أجمعين ، يوم لا يفنى مولى عن مولى شيئا ولا هم ينصرون » (٦)

-
- (١) المفتاح ١١ • (٢) المطول ١١٢ • (٣) بغية الايضاح ١١٠/٢ ، ١١١ • (٤) المطول ١١٣ ، شروح التلخيص (حاشية الدسوقى) ٣٩٩/١ • (٥) يس ٤٣ • (٦) الدخان : ٤ •

وقوله سبحانه : « واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ، ولا نستعين به — وقد نفى ذلك أبو حيان وقال « التقديم عندنا

هذا : ولم يتعرض الشيخ عبد القاهر للمسند اليه اذا ولى حرف النفى وكان الخبر مشتقا • وفي الواقع أن ذلك يفيد التخصيص غالبا كقوله تعالى « وما أنت بمسمع من في القبور » (٢) ، وقوله : وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين » (٣) وقوله عز اسمه : « وما أنت بهادي العمى عن ضلالتهم » (٤) •

وانما قلت غالبا : لأن هناك شواهد ولى المسند اليه فيها حرف النفى وكان الخبر فيها مشتقا ومع ذلك لا دلالة على القصر فيها كقوله تعالى : « ما أنت بنعمة ربك بمجنون » (٥) ، « ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين » (٦) وقوله : « وما هم بخارجين من النار » (٧) والمراد منها التوكيد كما أنك تجد المسند اليه مقدا واليا حرف النفى والخبر فعل ومع ذلك لا يفيد التقديم التخصيص : كقوله تعالى : « بل تأتيهم بغتة فتبهتهم فلا يستطيعون ردها ولا هم ينظرون » (٨) فالتقديم هنا للتأكيد وبهذا يتضح لنا أن تقديم المسند اليه في هذه الحالة يفيد التخصيص غالبا •

أما (٩) اذا لم يقع المسند اليه بعد نفى : فاما ألا يقع في الكلام نفى أصلا كما في قولك : محمد سعى في حاجتك ، أنا كتبت في شأنك ، رجل عنى بمسألتك • أو يتأخر النفى عن المسند اليه كما في قواك :

- | | |
|---|-----------------|
| (١) البقرة ٤٨ | (٢) فاطر ٢٢ • |
| (٣) يوسف ١٧ | (٤) النمل ٨١ • |
| (٥) القلم ٣ | (٦) البقرة ٨ |
| (٧) البقرة ١٦٧ | (٨) الأنبياء ٤٠ |
| (٩) بقية الايضاح ١١/١ ، دلائل الاعجاز ١٢٨ • | |

محمد ما سعى في حاجتك ، أنا ما كتبت في شأنك • رجل ما عنى
بمسألتك » •

ففي هاتين الحالتين قد يكون الكلام مفيدا للتخصيص ، وقد
يكون مفيدا لتقوى الحكم حسبما يقتضيه المقام • فان كان المتكلم في
حالة الرد على منازع في الحكم كان الكلام مفيدا للتخصيص • وان كان
النقص الى مجرد الحكم على المسند اليه ، كان الكلام مفيدا لتقوى •
فاذا كان التخصيص فقد يكون المنفى عاما أو خاصا • فاذا كان عاما
فيكون من القصر الحقيقي • واذا كان خاصا فيكون من القصر
الاضافي •

هذا هو ما قاله جمهور البلاغيين والحقيقة أن هذا أكثرى أيضا
لا كلى • فهناك من الأساليب ما تقدم فيها المسند اليه على خبره
الفعلى وكان الكلام خاليا من النفى ومع ذلك تفيد الاختصاص كقوله
تعالى : هو أنشأكم من الأرض « (١) » ، « الله يبسط الرزق لمن يشاء » (٢)
« ومن أهل المدينة مردودا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم » (٣) ،
« الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها » (٤) •

أما الامام السكاكي فهو وان كان يتفق مع البلاغيين في أن تقديم
المسند اليه يفيد التخصيص لكن له فيه مذهب يخالفهم : وما خص
مذهبه (٥) أنه لا يعول على نفي تقدم أو تأخر • وانما بحثه يدور حول
المسند اليه نفسه : فاذا كان ضميرا كان الكلام مفيدا للتخصيص
والتقوى نحو : أنا قرأت الصحيفة ، واذا كان اسما ظاهرا معرفه امتنع

(٢) العنكبوت ٦٢ •

(٤) الزمر ٢٣ •

(١) هود ٦١

(٣) التوبة ١٠١

(٥) بغية الايضاح ١١٧/١ •

التخصيص وتعين الكلام لإفادة التقوى نحو على قام بالأمر • أما إذا كان نكرة أفاد الكلام التخصيصي قطعا نحو : رجل وفد علينا •

وعلى ذلك فالسكاكي يشترط لإفادة التخصيص شرطين :

١ - أن يكون المسند اليه جائزا تقديره مؤخرا في الأصل على أنه فاعل في المعنى لا في اللفظ • بأن يكون توكيدا لفاعل الاصطلاحى أو بدلا منه •

٢ - أن يعتبر ذلك ويقدر الفعل أنه كان مؤخرا في الأصل ، ثم قدم لأجل افادة التخصيص • فاذا وجد هذان الشرطان تعين الكلام للتخصيص ، وحيث فقدوا أو أحدهما تعين الكلام للتقوى • وبيان ذلك ••

أن تقدر أن أصل العبارة مثلا في قولك « أنا قمت » هو « قمت أنا » أى أن المسند اليه • وهو « أنا » كان مؤخرا في الأصل على أنه فاعل في المعنى • ومن حيث اللفظ : تأكيد لثناء الخطاب • ثم حدث التقديم فصارت الجملة « أنا قمت » لإفادة التخصيص • فان يجز تقدير تأخير المسند اليه ، أو جاز ولم يقدر تأخيره بالفعل • نحو محمد قدم وأنا قدمت • انتفى التخصيص وتعين التقوى لفقدان الشرطين في الأول • وأحدهما في الثانى •

وفي قوله : على قام بالأمر : لا يجوز التقدير • لأنه سيكون فاعلا في اللفظ والمعنى • فيتعين الكلام للتقوى • أما في رجل وفد علينا فلا يجوز التقدير السابق ونقول : وفد علينا رجل • لأنه سيكون فاعلا في اللفظ والمعنى فيتعين الكلام للتقوى • ولكن السكاكى ذهب في التقدير مذهباً مؤداه • أنك إذا اعتبرت الأصل : وفد رجل علينا، فيكون « رجل » بدلا من الضمير المستتر في الفعل ليكون فاعلا في المعنى على

هذا التقدير ، ثم قدر تقديمه لافادة التخصيص • ولقد اضطر
انسكاكى الى هذا التخريج لأن النحاة جوزوا الابتداء بها • ولا يتأتى
له التخصيص فى النكرة الا من هذا الطريق ، وفى الحقيقة • أن ما ذهب
اليه السكاكى فيه من التعسف ما فيه • اذ أن العربية تأبى ذلك الطريق
لفهم معانيها •

تقديم المسند المفيد للتخصيص

من المسلم به أن الجمل الفعلية يسبق فيها الفعل فاعله ، أما
الجمل الاسمية • فالشأن فيها أن يقدم المبتدأ « المسند اليه » • وقد
يقدم المسند فى الجمل الاسمية لافادة تخصيصه بالمسند اليه • (١) أى
قصر المسند اليه على المسند • كقولك : مصرى أنا • فتقديم المسند
هنا أفاد قصر المتكلم على المصرية • فهو من قصر الموصوف على
الصفة • فان كان القصر على المصرية بالنسبة للشامية مثلا كان القصر
أضافيا • وان كان القصر على المصرية بالنسبة الى غيرها من سائر
الصفات بأن لم تعتد بصفة غير المصرية كان القصر حقيقيا ادعائيا •
ومنه قوله تعالى : « واقترب الوعد الحق فاذا هى شاخصة أبصار
الذين كفروا » (٢) فانما قدم المسند (شاخصة) ولم يقل : فاذا هى
أبصار الذين كفروا شاخصة • لأنه اذا قدم الخبر أفاد أن الأبصار
مختصة بالشخص من بين سائر صفاتها من كونها حائرة أو مطموسة
أو مزورة • أى لبست هى الا شاخصة • ولو قال : واقترب الوعد
الحق فشخصت أبصارهم ام يعط من هذا الأسرار معنى واحدا •

(١) بغية الايضاح ٢٠٠/١ ، المطول ١٨٤ •

(٢) الآية ٧٩ - الأنبياء - البرهان فى علوم القرآن • الزركشى ٣/٢٧٦

بيروت ، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز • العلى
٦٩/٢ ط بيروت •

وقوله تعالى : « لكم دينكم ولي دين » (١) أى أن دينكم مقصور عليكم ، ودينى مقصور على • أى إذا لم تتبعونى فدعونى كفافا ولا تدعونى الى الشرك » وقوله تعالى : « ألا الى الله تصير الأمور (٢) » أى أمور ما فى السموات ، وما فى الأرض قاطبة لا الى غيره • وقوله سبحانه : « ان الينا اياهم ، ثم ان علينا حسابهم » (٣) • أى الينا رجوعهم بالموت والبعث لا الى أحد سوانا وعلينا حسابهم فى المحشر لا على غيرنا • ، وقواه تعالى : « له الملك وله الحمد (٤) » أى ليس الملك لأحد الا لله • فهذه الظروف لا وجه لتقديمها على عاملها الا ما ذكر من الاختصاص •

ويرى ابن الأثير (٥) وتابعه العاوى أن الظرف اذا قدم فى حالة الاثبات فقد يراد به التخصيص — واستدلوا على ذلك بالأمثلة السابقة — وقد يراد به مراعاة المشاكلة ارفعوس الآى فى التشجيع ، ومن أمثلتهم التى أزجوها ليؤيدوا بها غرضهم قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة » (٦) وقواه تعالى : « والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق (٧) » • وقوله سبحانه : « الى ربك يومئذ المستقر » (٨) ، وقوله عز اسمه : « عليه توكلت واليه أنيب » (٩) ويستدلون على ذلك بأن التقديم هنا لمراعاة حسن التنظيم فى الكلام • أما الاختصاص فمفهوم من طبيعة المعنى • وفى الحقيقة أن هذه

-
- (١) الكافرون • الكشاف ١٩٣/٤ ، تفسير أبى السعود ٢٠٧/٩ •
 (٢) الشورى ٥٣ • تفسير أبى السعود ٣٨/٨ •
 (٣) الغاشية ٢٥ ، ٢٦ تفسير أبى السعود ١٥٢/٩ •
 (٤) التغابن ١ ، تفسير أبى السعود ٣٥٥/٨ ، الطراز ٧١/٢ •
 (٥) المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر • ابن الأثير ص ٢٧٨ ،
 ٢٧٩ طبعة الهيئة ١٢٨٢ هـ •
 (٦) القيامة : ١٢ - ٢٣
 (٧) القيامة ٢٩ ، ٣٠
 (٨) القيامة : ١٢
 (٩) هود ٨٨ •

الآيات يراد بها التخصيص أولاً ، ولا مانع من أن يراد بها المشاكلة لرعوس الآي . فتكون فيها فائدة معنوية . وهى الاختصاص ، وفائدة لفظية وهى مشاكلة رعوس الآيات وهكذا ترى التقديم فى حالة الأتيان ليس محل اتفاق بين البلاغيين أما التقديم فى حالة انفى فيفيد الاختصاص باتفاق البلاغيين كقوله تعالى : « لا فيها غول » (١) فتقديم المسند هنا وهو الجار والمجرور لفائدة قصر المسند ايه على المسند غير (٢) أن افادة النفى اما أن تعتبر فى جانب المسند بأن تحمل جزءاً منه ، واما أن تعتبر فى جانب المسند اليه . فان اعتبرت فى جانب المسند بأن جعلت جزءاً منه كان المراد قصر الغول على اتصافه بعدم حصوله فى خمور الجنة فلا يتجاوزة الى اتصافه بعدم حصوله فى خمور الدنيا وان تجاوزه الى اتصافه بالذم مثلاً . فهو من قصر الموصوف على الصفة قصرًا اضافياً . وان اعتبر فى جانب المسند اليه . بأن جعل جزءاً منه . كان القصد . قصر عدم الغول على اتصافه بحصوله فى خمور الجنة . فلا يتجاوزة الى اتصافه بحصوله فى خمور الدنيا . وان تجاوزه الى اتصافه بحصوله فى غيرها من المشروبات كاللبن والعسل وهو أيضا من قصر الموصوف على الصفة قصرًا اضافياً .

ودليل كون التقديم يفيد التخصيص قوله تعالى : « لا ريب فيه (٣) » لم يقدم الظرف (فيه) على المسند اليه (ريب) و'م يقل : لا فيه ريب لئلا يتوهم تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم حصول الريب بالقرآن ، مع أن الريب منتف عنها .

- (١) الصافات ٤٧ - المنهاج الواضح ٤/٢٨٦ .
 (٢) شروح التاخييص حاشية الدسوقي ٢/١١١ .
 (٣) البقرة ٢ - البرهان فى تلمز القرآن ٣/٢٢٧ ، الطراز ٢/٧٢ .

٣ - التقديم في المتعلقات

والمتعلقات تشمل شيئين :

• الأول : تقديم المتعلق بالكسر على الفعل .

• والثاني : تقديم بعض المعمولات على بعض .

أما الأول فمنه في الاثبات قوله تعالى : « ان كنتم اياه تعبدون » (١) أى ان كنتم تخصونه بالعبادة - وكقوله تعالى : « اياك نعبد و اياك نستعين » (٢) أى نخصك بالعبادة والاستعانة لا نعبد غيرك ولا نستعين به - وقد نفى ذلك أبو حيان وقال « التقديم عندنا انما هو للاعتناء والاهتمام بالمفعول » .

أما ابن الأثير فقد كان موقفه مضطربا في الحديث عن تلك الآية . فمرة يقول ان التقديم فيها للاختصاص (٣) ، ومرة أخرى يرى أنه للحفاظ على نظم الكلام لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف المتون . ثم يقول معرضا بالزمخشري : (٤) وهذا غير خاف على أحد من الناس فضلا عن أرباب البيان ، وأزجى أمثلة أشار فيها الى أن التقديم انما هو مراعاة لنظم الكلام ، أو حرصا على النغم السجعي منها قوله تعالى : « خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه » (٥) ثم عقب على ذلك قائلا : « فان تقديم الجحيم على التصلية انما هو للفضيلة السجعية » . وقد سايره العلوي فقال : (٦) « والمختار عندنا أنه

(١) النحل ١١٤ - البرهانا في علوم القرآن ٢٣٦/٣ .

(٢) أم القرآن ٥ . الكشف ٦١/١ ، ٦٢ - البحر المحيط ٢٤/١ .

(٣) الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور . ابن الأثير - د . مصطفى

جواد . د . جميل سعيد ط العراق .

(٤) المثل السائر ٢٧٦ .

(٦) الطراز ٦٧/٢ .

(٥) الحاكة ٣٠ ، ٣١ .

لا منافاة بين الأمرين فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص والتشاكل • فيكون في التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعا • فالاختصاص أمر معنوي ، والتشاكل لفظي •

(ب) أما إذا كان المتعلق في حالة النفي فإنه يفيد اختصاص دائما كقولك : ما محمدا أكرمت • فهذا يفيد للتخصيص قطعاً عند الامام والجمهور • وبناء (١) على ذلك لا يصح أن تقول : ما محمدا أكرمت ولا غيره في مقام الرد على من اعتقد أنك أكرمت محمدا • لأن تقديم المفعول يفيد وقوع الاكرام على غير محمد • تحقيقا لمعنى الاختصاص •

وقولك ولا غيره • ينفي وقوع الاكرام على غير محمد • فيكون منطوق ولا غيره • مناقضا لمفهوم • ما محمدا أكرمت • كما لا يصح أن تقول : ما عمرا أهنت لكن أكرمت • في مقام الرد على من اعتقد أنك أهنت عمرا • لأن تقديم المفعول يفيد أنك أهنت غير عمر وقضاء لحق الاختصاص فالنزاع حينئذ في متعلق الفعل المذكور • هل هو عمرو أو غيره • وليس النزاع في الفعل نفسه • هل هو الاهانة أو الاكرام • فالصواب حينئذ أن يقال : لكن بكرا •

ولكن ليس التقديم في حالة النفي مفيدا للتخصيص عنى الاطلاق • بل قد يكون هناك تقديم ولا تخصيص كقوله تعالى : « أيشركون ما لا يخلق شيئا وهم يخلقون • ولا يستطيعون لهم نصيرا ولا أنفسهم ينصرون » (٢) فتقديم المفعول هنا ليس للاختصاص بل للمشاكلة •

(١) دلائل الاعجاز ١٢٧ •

(٢) الأعراف ١٩١ ، ١٩٢ ، تفسير أبي السعود ٣/٣٠٥ •

أما تقديم بعض المعمولات على بعض فيرى ابن السبكي أن ذلك لا يفيد الاختصاص • ثم يقول (١) « وبقي من أسباب تقديم بعض المعمولات على بعض افادة الاختصاص كما تقدم عن ابن الأثير في نحو : ان الينا اياهم (٢) وجاء راجبا زيد • لكنه مخالف لكلام الجمهور » •

٤ - (العطف بلا • أو بل • أو • أو • لكن) : يرى البلاغيون أن العطف بلا أو بل • أو لكن • أقوى طرق القصر للتصريح فيه بالطرفين • مثبت والمنفى بخلاف غيره • فان المنفى هناك ضمنى • ثم المنفى والاستثناء أصرح من انما • وآخر التقديم عن الكل • لأن دلالته على القصر ذوقيه لا وضعيه ، والعطف يكون للقصر الحقيقي والاضافي وذلك لأنه اذا كان المعطوف خاصا نحو : زيد شاعر لا عمرو • فالقصر اضافي وان كان عاما نحو : زيد شاعر لا غير زيد • « كان القصر حقيقيا » (٣) •

هذا ما قيل في شأن هذا الطريق • وفي الحقيقة أن هذا مخالفة للحقيقة كما سيتضح لنا ان شاء الله بعد تفصيل القول في كل أداة وعلى الله التكلان •

١ - (العطف بلا) : لا : حرف عطف كما يقول الجمهور • وهى تقع لاخراج الثانى مما دخل فيه الأول (٤) • • بمعنى • أنها تنفى

(١) شروح التلخيص (عروس الأفراح) ١٥١/٢ ، ١٦٥ •

(٢) الغاشية ٢٥ - ابن الأثير ٢٧٨ •

(٣) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ١٨٦/٢ •

(٤) المقتضب • لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد • ت المرحوم

الشيخ عزيمة ١٤٩/١ ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية •

الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف (١) • كقولك : ضربت زيدا
 لا عمرا ، ومررت برجل لا امرأة • وشرط العطف بها (٢) : ان يتقدمها
 اثبات • كجاء زيد لا عمرو ، وألا تقترن بعاطف • فاذا قيل : جاءني
 زيد لا بل عمرو • فالعاطف بل • ولا • رد لنا قبلها • وايست عاطفة •
 واذا قلت : ما جاءني زيد ولا عمرو • فالعاطف الواو • ولا • لتأكيد
 النفي • وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا • وهو تقديم النفي ،
 وقد اجتمعا في قوله تعالى : «غير المعصوب عليهم ولا الضالين» (٣)
 فهي هنا منفية ، ومقترنة بعاطف • وشرط العطف بلا أيضا أن يكون
 معطوفهما مفردا • كقولك : هذا زيد لا عمرو (٤) • فلو قلت : جاءني
 رجل لا زيد لا يصح • و«لا» كما يرى الخطيب صالحة لكل أنواع
 النقص • والمقصود عليه هو المقابل لما بعد لا — والمدار في ذلك على
 المعطوف • فان كان عاما فالقصر حقيقي نحو : جرير شاعر لا غيره
 جرير • في قصر الصفة على الموصوف • فقد قصرت صفة الشعاعية
 على جرير دون سائر الناس • ونحو : عبد الحميد ناشر لا غير ناشر •
 في قصر الموصوف على الصفة • فقد قصر عبد الحميد على صفة الفخر
 دون غيرها من سائر الصفات — غير أن القصر الحقيقي لا يتحقق في
 مثل هذين المثالين الا على سبيل الادعاء • وان كان المعطوف خاصا
 كان القصر اضافيا ، كقولنا في المثال الأول : جرير شاعر لا عبد الحميد ،

(١) الفوائد الضيائية • شرح كافية ابن الحاجب • نور الدين
 عبد الرحمن الجامي ٢/٣٦٢ ط بغداد ، المقتصد في شرح الايضاح
 لعبد القاهر الجرجاني ت د • كاظم بحر المرجان ٩٤٦ ط بغداد •

(٢) مغنى اللبيب ١/١٩٦ •

(٣) أم القرآن ٧ • حاشية الأمير على المغنى ١/١٩٧ شرح التصريح على

التوضيح ٢/١٤٩ •

وكقولنا في المثال الثاني : عبد الحميد ناثر لا ناظم • ويكون الاضافى
قلبا • أو افرادا • أو تعيينا حسبما تقتضيه حال المخاطب • ومنه
قول الشاعر :

عمر انفتى ذكره لا طول مدته

وموته خزيه لا يومه الدانى

ففى كل شطر من هذا البيت قصر • ففى الشطر الأول : قصر
العمر على الذكر قصر موصوف على صفة • وفى الشطر الثانى قصر
الموت على الخزى • قصر موصوف على صفة أيضا • وهذا قصر قلب
لأنه رد على مخاطب يعتقد العكس • وهذا ما قالوه فى العطف بلا •

وقد ذكر عبد القاهر : أن « لا » تكون لقصر القلب دون الافراد
يقول فى ذلك : « اعم (١) أن قولنا فى لا • العاطفة : انها تنفى عن
الثانى ما وجب للاول • ليس المراد به أنها تنفى عن الثانى أن يكون
الفعل الذى قلت انه كان من الاول قد كان من الثانى دون الاول : الا
ترى أن ليس المعنى فى قواك : جاءنى زيد لا عمرو • أنه لم يكن من
عمرو مجيء اليك مثل ما كان من زيد حتى كأنه عكس قولك : جاءنى
زيد وعمرو • بل المعنى أن الجائى هو زيد لا عمرو • فهو كلام تقوله
مع من يغلط فى الفعل قد كان من هذا • فيتوهم أنه كان من ذلك •
والنكتة أنه لا شبهة فى أن ليس هاهنا جائيان • وأنه ليس الا جاء واحد •
وانما الشبهة فى أن ذلك الجاى زيد أم عمرو • فأنت تحقق على المخاطب
بقولك : جاءنى زيد لا عمرو • أنه زيد وليس بعمرو • ونكتة أخرى •
وهى أنه لا تقول : جاءنى زيد لا عمرو • حتى يكون قد بلغ المخاطب
أنه كان مجيء اليك من جاء • الا أنه ظن أنه كان عمرو • فأعلمته أنه
لم يكن من عمرو ولكن من زيد » •

(١) دلائل الاعجاز ٣٣٥ - ٣٣٦ •

ولكن يجب أن نعلم أن عبد القادر تكلم على « لا » حيناً أراد أن يثبت أن النفي في انما ضمنى • أما انفى في « لا » فظاهر ومعنى هذا أنه لم يخصها بالحديث ، كما لم يشر الى أنها من طرق القصر ويرى العلامة عبد الحكيم ، أن قصر التعيين لا يؤدي بالعطف بلا ، أو بل ، أو لكن » •

أما السبكي فيقول (١) : « أما العطف بلا : فأى قصر فيه ؟ انما فيه نفي وإثبات • فقولك : زيد شاعر لا كاتب • لا تعرض فيه لنفى صفة ثالثة ، والقصر انما يكون بنفى جميع الصفات غير المثبت اما حقيقة ، أو مجازاً ، وليس هو خاصاً بنفى الصفة التي يعتقدونها المخاطب كما يقول العصام (٢) : « ولا يذهب عليك أن طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي » كما ترى ابن يعقوب يقول (٣) : « ثم المشهور عندهم أن القصر الحاصل بالعطف لا يكون الا إضافياً • لأن الإثبات انما هو باعتبار ما نفي من العطف • والحق أنه أكثرى لا كلى • لصحة كونه من الحقيقي اذا كان المنفى هو جميع ما سوى المذكر كقولك زيد عالم البلد لا غيره • اذا فرض أن لا عالم في البلد سواه • وكقولنا : سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء لا غيره » •

أما السيوطي • ففي الاتقان (٤) نقل كلام السبكي ولم يمثل للعطف وفي شرح عقود الجمان (٥) : ذكر طرق القصر ومثل لكل منها •
— وبعد هذا يمكن أن أقول في اطمئنان — ان هذه الخلافات ترجح لنا •

(١) شروح التلخيص (عروس الأفراح) ١٨٧/٢ •

(٢) الأطول ٢١٩/٢ •

(٤) ١٧٠/٣ •

(٣) ١٧٠/٣ •

(٥) ص ٤٤ ط عيسى الحلبي ١٣٥٨ هـ •

— مذهب البلاغيين الذين أخرجوا العطف من طرق القصر • إذ أنه يذهب بمزية الأيجاز في القصر للتصريح فيه بالاثبات والنفي • ومع ذلك فهو عند من عده من طرق القصر • تكون بلاغته أقل من غيره •

بل :

يرى صاحب القاموس (١) : أنها حرف اضراب • فان تلاها جملة كان معنى الاضراب : اما الأبطال كقوله تعالى : « سبحانه بل عباد مكرمون » (٢) واما الانتقال من غرض الى غرض آخر كقوله تعالى : « فصلى ، بل نؤثرون الحياة الدنيا » (٣) • وان تلاها مفرد فهي عطافة • ثم ان تقدمها أمر أو ايجاب • كاضرب زيدا بل عمرا ، أو قام زيد بل عمرو فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، وتثبت الحكم لما بعدها • وان تقدمها نفي أو نهى فهي تقرير ما قبلها على حاله ، وجعل ضده لما بعدها • ويجوز أن ناقله معنى النفي والنهي الى ما بعدها • فيصح ما زيد قائما ، بل قاعدا ، وبل قاعد • ويختلف المعنى • وهنوع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النهى وشبهه • فلا يقال : ضربت زيدا بل اياك •

وفي الحقيقة أن هناك بحوثا كثيرة (٤) ، واختلافات لم تنته حول فهم المراد من بل • إذ أنهم اشترطوا للعطف بها : أن يكون معطوفها مفردا ، وأن تسبق بايجاب أمر ، أو نفي ، أو نهى • ولكنهم لم يتفقوا على المراد منها ، بل تشعبت آراؤهم ، واختلفت مسالكهم وخلاصة هذه الآراء : رأى الجمهور ، المبرد ، ابن الحاجب •

(١) ترتيب القاموس المحيط ١/٣٢١ - ٣٢٢ •

(٢) الأنبياء ٢٦ •

(٣) الأعلى ١٥ ، ١٦ •

(٤) يراجع على سبيل المثال - الفوائد الضيائية ٢/٣٦٢ ، المقتصد

٩٤٦ ، المغنى ١/١٠٣ •

أما ابن الحاجب فيرى (١) : أن الحكم يصرف إلى الثاني مثبتا كان أو منفيا ، على أن يثبت ضده للأول • فقولك : زارنى محمود بل أحمد معناه عنده : ثبوت الزيارة لأحمد ، ونفيها عن محمود • لأن الحكم وهو ثبوت الزيارة نقل إلى أحمد • فثبت ضده لمحمود • وقولك : ما زارنى محمود بل أحمد • معناه : نفي الزيارة عن أحمد • وثبوتها لمحمود • لأن الحكم وهو نفي الزيارة نقل إلى أحمد فثبت ضده لمحمود •

أما الجمهور : فيرى أن الحكم يصرف إلى الثاني مثبتا لا غير • سواء في ذلك جانبا النفي والاثبات ، ويبقى الأول في حكم المسكوت عنه أى غير محكوم عليه بشيء • لأن بل للاضراب عن المتبوع • ومعنى هذا أن يجعل في حكم المسكوت عنه • فقولك : زارنى محمود بل أحمد • معناه عندهم : ثبوت الزيارة لأحمد • وأما محمود فمسكوت عنه غير محكوم عليه بشيء • فيحتمل ثبوت الزيارة له أيضا ، ويحتمل نفيها عنه وقولك ما زارنى محمود بل أحمد • معناه : ثبوت الزيارة أيضا لأحمد وأما محمود • فمسكوت عنه فيحتمل ثبوت الزيارة له ويحتمل نفيها عنه فالحكم بالزيارة ثابت للثاني في كلتا الحالين عندهم ، والأول مسكوت عنه ، وإم بيت فيه شيء •

أما المبرد : فيرى أن الحكم يصرف إلى الثاني — مثبتا كان أو منفيا كما يرى ابن الحاجب • ويبقى الأول في حكم المسكوت عنه كما يقول الجمهور • فهو في حالة الاثبات مع الجمهور • أما في حالة النفي فينتفق مع الجمهور من حيث أبقاء الأول في حكم المسكوت عنه • ويتفق مع ابن الحاجب من حيث نقل الحكم الأول إلى الثاني • فقولك : زارنى محمود بل أحمد • معناه ثبوت الزيارة لأحمد ، والاضراب عن

محمود • كما يقول الجمهور • وقولك : ما زارنى محمود بل أحمد •
 معناه : نفى الزيارة عن أحمد كما يقول ابن الحاجب والاضراب عن
 محمود كما يرى الجمهور وعلى ذلك : فكنه العطف بيل • وهى صرف
 الحكم عن الأول الى الثانى انما تتمشى — حالة النفى — مع رأى
 ابن الحاجب والمبرد لا مع رأى الجمهور (١) • لأن المنقول الى الثانى
 عندهم فى حالة النفى انما هو ضد الحكم المنسوب للأول لا الحكم
 نفسه • تخوفا زارنى محمود بل أحمد • فان الحكم اثابت لأحمد
 عندهم فى هذه الحالة — ثبوت الزيارة لا نفيها • فلم يصرف الحكم من
 الأول الى الثانى كما هو رأس المسألة • ويمكن أن يجاب عنهم بأن المراد
 بصرف الحكم : تغييره على أى وجه • ولا شك أن الحكم كان منسوبا
 الى الأول على جهة النفى ، فغير ونسب الى الثانى على جهة الاثبات •
 والمقصود عليه هو ما بعد بل • وتكون للقصر الاضافى ، ولا تصاح
 للقصر الحقيقى • لأن المنفى معها دائما يكون أمرا خاصا • فقولك :
 ما عمرو شاعرا بل زيد • يصلح مثلا لقصر القاب حيث يعتقد المخاطب
 أن عمرا هو الشاعر دون زيد • ومثالا لقصر الافراد حيث يعتقد نفى
 الشعر عنهما معا وهذا من قصر الصفة على الموصوف •

ومنه فى قول الموصوف على الصفة قول الشاعر :

ليس اليتيم الذى قد مات والده

بل اليتيم يتيم العلم والأدب

• حيث قصر اليتيم (موصوف) على يتيم العلم والأدب (صفة) •

وهكذا ترى الاختلاف فى معرفة المراد من بل والضوابط التى
 وضعوها لها كى تفيد القصر • والأجدد أن تبعتها عن القصر • يقول

(١) تقرير الانبأى ٥٩/٣ : المطول ١:٣ ، شروح التلخيص (جاشيه

النسبى (١) وأما العطف ببل فأبعد • فان قولك ما زيد قائما بل قاعد • لا قصر فيه — وهو أبعد من القصر عما قبله • لأن في الا جمعا بين نفى واثبات • وذلك لا يستمر في بل • واذا جوزنا عطفها على المثبت مثل : زيد شاعر بل كاتب • ثم اطلاق أن (بل) العاطفة للقصر لا يصح لأنه يقتضى • أن قولك : ليس زيد قائما قاعد لا قصر فيه • فانها ليست عاطفة ، لأن بل لا تعطف الا المفرد • كما صرح به النحاة •

لكن :

ولكن العاطفة : ساكنة النون • وليست تحففة من اثقيلة ، وهي حفيفة بأصل الوضع (٢) ، ويشترط جمهور العلماء للعطف بها ثلاثة شروط : افراد معطوفها (٣) ، وأن تسبق بنفى أو نهى ، وألا تقترن بالواو وهي تستعمل الرد الى الصواب (٤) ، وتكون للاثبات بعد النفى ، وهي لقصر القلب : كقولك : ما جاء زيد لكن عمرو • ردا على من زعم أن زيدا جاء دون عمرو • وأما استعمالها لقصر الافراد فلا قائل به في الايجاب اذ لا يصح أن يقال : جاء زيد لكن عمرو — بمعنى أن الجائى زيد وحده دون عمرو • ردا على من اعتقد اشتراكهما • كما لا يصح في الاثبات لقصر القلب • وفي كلام النحاة ما يشعر باستعمالها في قصر الافراد في حالة النفى • بل باختصاصها به • فيقال : ما جاء زيد لكن عمرو — لمن اعتقد مجيئهما معا — فكأنه يقال : زيد ما جاء كما زعمت — وأما عدرو • فقد جاء لا كما تزعم • والسبب في أن النحاة خصوها بقصر الافراد (٥) أنهم جعلوها للاستدراك • وعرفوه بأنه : رفع ما يتوهم

(١) شروح التلخيص (عروس الأفراح) ١٨٧/٢ •

(٢) معنى اللبيب ٢٢٦/١ (٣) شرح التصريح ١٤٦/٢ ، ١٤٧ •

(٤) شروح التلخيص (مواهب الفتاح) ٣٨٣/١ ، الفوائد الضيائية

٣٦٣/٢ ، المقتصد ٩٤٦ •

شروح التلخيص (حاشية الدرر) ٣٨٣/١ ، المطول ١٠٢ •

من الكلام السابق • كما في نحو : جاء في زيد • فيتوهم نفى مجيء عمرو أيضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب ، فيقال : لكن عمرو — فهذا يدل على أن المتوهم (اسم مفعول) الاشتراك في النفي • فمعنى قصر الافراد عندهم : نفى الشركة في الانتفاء • يقول الدسوقي : « واعلم (١) أنه حينما جعلت اكن عند أئمة هذا الفن لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم • لأن المخاطب في قصر القلب يعتقد العكس ، أو يتردد فيه • فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده ، وهو منشأ التوهم الذي يستدرك عليه بلكن • ولا استدراك حيث انتفى منشأ التوهم • وبهذا يندفع الاشكال الوارد على قوله تعالى : « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله » (٢) وحاصل الاشكال ، أن لکن للاستدراك ، ونفى الأبوة ليس بهتوهم لنفى الرسالة الاتصال والعلاقة بينهما في زعم المخاطب فكيف يتحقق الاستدراك ؟ والجواب : أن اكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك • فالمشركون لعنة الله عليهم كانوا يعتقدون فيه الأبوة لزيد ، ونفى الرسالة ، فقلب المولى عليهم اعتقادهم •

بين لكن وبل :

لا : تستعمل لانفى بعد الاثبات لقصر الافراد والقلب • أما لكن : فتستعمل في الاثبات بعد النفي لقصر القلب فقط عند البيانين ، أو لقصر الافراد فقط عند النحاة • ولكن تخالف لا في الاستعمال من حيث أن لا • انما تستعمل بعد الاثبات ، واکن انما تستعمل بعد النفي • لا : تستعمل لكل واحد من القصرين • لكن انما تستعمل لأحدهما • وتوافق لا من جهة أن كلا منها يرد به على السامع عن الخطأ الي الصواب •

(١) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ٣٨٣/١ ، الأطول ٢١٨/١

(٢) الأحزاب : ٤ •

فروق بين طرق القصر

طرق القصر الأربعة • وان اشتركت في افادة القصر الا أنها تختلف من وجوه :

الأول : أن التقديم : يدل على القصر بفحوى (١) الكلام • فصاحب الذوق السليم اذا تأمل في الكلام الذى فيه التقديم فهم بسبب القرائن الحالية الحصر • وان يعرف أن التقديم فى اصطلاح البافاء يفيد الحصر • اذ أن التقديم (٢) أمر عقلى لا لفظى استعمل فى التركيب لافادة الحصر • وقد شاع قصد القصر فى مقام التقديم حتى صار موضوعا بالغلبة للقصر • فقول النابغة للنعمان بن المنذر :

لك الخير ان وارث بك الأرض واحدا

وأصبح جد الناس يظلم عاثرا

يفهم منه أن فى البيت قصرا فقوله : لك الخير • وليس فى الكلام ما يدل على النفى ، وليس التقديم متصمنا معنى يدل على النفى والاستثناء •

ولذلك يقول عبد الحكيم (٣) : « ولهذا قال ابن الحاجب : » ان التقديم فى « الله أحمد » للاهتمام • وما يقال انه الحصر لا دليل عليه •

أما الثلاثة الباقية فتدل على القصر بسبب الوضع اذ أن الواضع وضعهما لمعان يجزم العقل عند ملاحظتها بالقصر (٤) ، أما أحواله (٥) من كونه افرادا أو قلبا ، أو تعيينا انما تستفاد منها بمعونة المقام •

(١) فحوى الكلام • معناه ومذهبه • لسان العرب ، المحيط فى اللغة
الصاحب بن عباد ٤١٨/٣ ط بغداد •

(٢) شروح التلخيص (مواهب الفتح) ٢٠٤/٢ ، الأطول ٢٢٣/١ •

(٣) حاشية السيالكوتى ٣٦٧ •

(٤) الأطول ٢٢٤/١ (٥) حاشية السهيد على المطول ٢١٤ •

الثاني : الأصل : أى الكثير الغالب فى طريق العطف : النص على المثبت والمنفى جميعا • فاذا قلت فى قصر الموصوف على الصفة « النابغة الذبياني جاهلى لا اسلامى : كنت قد نصت على المثبت للنابغة وهو صفة الجاهلية ، وعلى المنفى عنه وهو الاسلامية • واذا قلت فى قصر الصفة على الموصوف « على شجاع لا عمرو • كنت قد نصت على الذى أثبت له الشجاعة وهو على • كما نصت على الذى تنقبت عنه هذه الشجاعة وهو عمرو • وكذلك الحال فى العطف بيل ولكن •

ولا يترك (١) النص عليهما (أى المثبت والمنفى) إلا لداع لا يلائمه الاطناب • كضيق المقام ، أو لقصد الابهام ، أو تأتى الانكار لذى الحاجة اليه عند عدم التنصيص ، أو استهجان ذكر المتروك ، وذلك مع رعاية الغرض البلاغى • فنقول : محمود يعلم النحو لا غير • ردا على من يقول : انه يعلم النحو والبلاغة والعروض • فى قصر الموصوف على الصفة — أو ردا على من يقول : محمود يعلم النحو وعلى وخالد : فى قصر الصفة على الموصوف • ولا : هنا : عاطفة • أما غير : وتبعه على ذلك شارحو كلامه • وعلى ذلك • فغير : فى قولنا : محمود يعلم النحو لا غير — مبنى على الضم مقطوع عن الاضافة فى كل نصب معطوف على ما قبل لا — (وهو النحو (٢) فى قصر الموصوف على الصفة أو عطفًا على محمود فى قصر الصفة على الموصوف • فتكون فى محل رفع • أما نجم الأئمة الرضى (٣) فذكر أن « لا » فى لا غير • ليست عاطفة • لأن العاطفة ينص فيها على المثبت والمنفى • وانما هى لنفى الجنس • وغير • فى محل نصب اسمها • والخبر محذوف • تقديره فى

(١) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ٢٠٥/٢ •

(٢) المغنى ، حاشية الأمير على المغنى ١٣٦/١ ، شرح المفصل

لابن يعيش ٩٥/٢ •

(٣) المغنى ٦٧/١

قصر محمود على النحو — لا غيره معلوم له • وفي قصر النحو على محمود لا غيره عالم — وعلى رأى الرضى يتحقق القصر أيضا — حملا على العاطفة لأنها بمعناها •

أما **الثلاثة الباقية** : فالأصل فيها : النص على المثبت دون المنفى •
 أى المثبت له الحكم فى قصر الصفة ، والمثبت لغيره فى قصر الموصوف •
 فمثال ما والا فى قصر الموصوف على الصفة : قوله تعالى : « ما المسيح ابن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقه كانا يأكلان الطعام (١) » • فقد نص فى هذا على الذى أثبت له ، وهو كونه رسولا ، وام ينص على الذى نفى عنه • وهو كونه الاها مثلا • وفى قصر الصفة على الموصوف : قوله تعالى : « وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم » (٢) فقد نص فيه على المثبت وهم الذين أتوا الكتاب • دون المنفى •

ومثال انما فى قصر الموصوف على الصفة قواه تعالى : « انما فى قصر الموصوف قوله تعالى : « انما أنت منذر » (٣) فقد نص فيه على المثبت • وهو كونه منذرا دون المنفى • وفى قصر الصفة على الموصوف قوله تعالى : « فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على اذنين يبدلونه ان الله سميع عليم » (٤) فقد نص على المثبت وهم الذين بدلوا حكم الوصية دون المنفى •

ومثال التقديم فى قصر الموصوف على الصفة قوله تعالى : « والله ماك السموات والأرض والله على كل شىء قدير » (٥) فقد قصر ماك

(١) المائدة ٧٥ •

(٢) البقرة ٢١٣ •

(٣) الرعد ٧

(٤) البقرة ١٨١ •

(٥) آل عمران ١٨٩

السماوات والأرض على الجار والمجرور • والذي نص عليه هو المثبت •
 وفي قصر الصفة على الموصوف قوله تعالى : « على الله توكلنا ربنا افتح
 بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين » (١) ففي قوله على الله
 توكلنا نص على المثبت • ولكن هل ما نص فيه على المنفى أو ما نص
 فيه على المثبت والمنفى يعتبر قصرا ؟ نعم يعتبر ذلك قصرا •

أما ما نص فيه على المنفى (٢) فيعتبر قصرا • يقول الفنرى :
 « وكما يترك الأصل الأول لكراهة الاطناب يترك هنا أيضا في مثل :
 ما زيدا ضربت ، وما أنا قلت هذا (المعنى : لم أضرب به وضرب به غيري ،
 وما أنا قلت هذا وقاله غيري) لأن القصد به قصر الفعل على غير
 المذكور ، لا قصر عدم الفعل على المذكور • فيكون هنا النص بما ينفي
 لا به ايثبت •

أما ما نص فيه على المثبت والمنفى كقولك : ما قام القوم الا
 زيدا : فبعضهم يرى أنه خروج على الأصل • واييس من طرق القصر •
 لأن الذي يعتبر في القصر انما هو الاستثناء المفرغ ولكنهم ضعفوه لأن
 معنى القصر موجود فيه •

والآخرون يرون : أن المراد بالنص : التفضيل • والمنفى هنا هو
 القوم : مجمل لعدم النص فيه على الأفراد واحدا واحدا وهو المعتمد
 ومن هنا يتبين لنا أن قول المصنف : الأصل في هذه الثلاثة النص على
 المثبت : انما هو للتغليب •

وأما المراد بقولهم : دون المنفى « أنه لا يصرح في هذه الثلاثة
 بالمنفى ، وانما تدل عليه ضمنا كما تقول في قصر الموصوف على الصفة :

(١) الأعراف ٨٩ •

(٢) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ٢٠٧/٢ •

ما أنا الا تميمي • وتميمي أنا • فانك قد أثبت كونك تميميا صريحا •
ولم تتف كونك قيسيا صريحا • وانما نفيتة ضمنا • ولا منافاة بين كون
المنفى مذكورا ضمنا ، وكون المنفى قد يكون منطوقا بلفظه •

٣ - الثالث :

أن النفي بلا العاطفة (١) لا يجامع النفي والاستثناء فلا يصح
أن تقول : ما زيد الا قائم لا قاعد • لأن شرط المنفى بلا العاطفة الا
يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفي • لأنها موضوعة
لنفي الحكم عن المعطوف ، واثباته للمعطوف عليه ، لا ليعاد بها النفي
لشيء قد نفي من قبل - ولا يتحقق هذا الشرط اذا اجتمعت بالنفي
والاستثناء ففي المثال السابق قد تفتيت عن زيد كل الصفات ما عدا
القيام • ويكون القعود قد نفي ضمن الصفات الأخرى المنفية • فاذا
قات بعد ذلك : لا قاعد • كنت قد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفي
قبلها بما النافية يقول عبد القاهر : (١) « ليس من كلام الناس أن
يتولوا : ما زيد الا قائم لا قاعد • فان ذلك انما لم يجز من حيث أنك
اذا قلت : ما زيد الا قائم • فقد نفيت عنه كل صفة تنافي القيام • وصرت
تأنك قلت : ليس هو بقاعد ، ولا مضطجع ، ولا متكئ • وهكذا حتى
لا تدع صفة يخرج بها من القيام • فاذا قات من بعد ذلك : لا قاعد •
كنت قد نفيت بلا العاطفة شيئا قد بدأت فتنفيتها • وهى موضوعة لأن
تنفى بها ما بدأت فأوجبته ، لا لأن تفيد بها النفي في شيء قد نفيتة » •

قلت انه لا يصح لك أن تقول : ما زيد الا قائم لا قاعد • ولكن
ما الحكم اذا وضعنا عمرا مكان قاعد : هل يصح هذا التركيب ؟ وتقول :

(١) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ٢ / ٢٠٧ •

(٢) دلائل الإعجاز ٣٤٧ •

أن النفى بلا العاطفة بجامع النفى والاستثناء ؟ (١) يرى الشيخ يس أن الظاهر عدم الصحة لأنه وإن لم يكن المعطوف بها منفيًا قبلها لكنه يوهم أن النزاع في قيام زيد وعمرو لا في قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام . ولذا ترى العلامة سعد الدين يعرض بالزمخشري والحريري قائلًا : (٢) « فلا يصح . ما زيد الا قائم لا قاعد . وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين . يقول الدسوقي (٣) معقبا على ذلك : « أى لا فى كلام الله ، بل ولا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم » ومراده بهذا : التعريض بصاحب اكتشاف حيث قال فى تفسير قوله تعالى : « فاذا عزمتم فتوكل على الله » (٤) أى لأن الأصلح لك لا يعلمه الا الله لا أنت . وبالحريري حيث قال :

لعمرك ما الانسان الا ابن يومه

على ما تجلى يومه لابن أمسه

ولا يقال ان الزمخشري ممن يستدل بتراكيبه عند اشرح والسيد وغيرهما — لانا نقول : انما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور . وهذا مذهب مخالف للجمهور فلا يستدل به — وفى ذلك يقول العصام : « لا يقال (٥) ما زيد الا قائم لا قاعد ، وما يقوم الا زيد لا عمرو . كما قد يقع فى تراكيب المصنفين . لكن لا يمكن الاستشهاد به ، وان كثر فى الكشاف لأن عبارته ليست مما يستشهد بها . فنفى الجامعة : نفيها فى كلام العرب العرباء ، والمهرة البلغاء . وما ذكره فى تعليقه مناسبة اقتضت نفي الجامعة .

(١) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ٢٠٧/٢ ، الأطول ٢٢٤/١

(٢) شروح التلخيص ٢٠٧/٢ . (٣) ذاته ٢٠٧ .

(٤) آل عمران ١٥٩ . الكشاف ٤٧٥/١ .

(٥) الأطول ٢٢٤/١ .

ثم أشار الى أنه يجب أن نفرق بين لا — التي لا تجامع النفي والاستثناء ولا — التي تجوز مجامعتها فقال : « وما ينبغي أن تنتظر فيه نظر من يسلك في المزلقة ما يكاد يشق به بالجمع بين لا والنفي والاستثناء • وهو مما يؤكد به النفي والاستثناء وهو في صورة العطف بلا • وهو جملة مستقلة جيء به للتأكيد ليس الا • منه قول الكشاف : ما هي الا شهوات لا غير (١) • فانه لم يقصد عطف الغير على شهوات بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيدا للقصر ، وأراد به : لا غير الشهوات موجودة • فكأنه قيل : ما هي الا شهوات • ومنه قوله : « وما كان ذلك الا نفيا لا شبهة في الاسلام • فان قوله : لا شبهة في الاسلام • نفي جنس والمعنى : لا شبهة في الاسلام • كأنه أكد به القصر السابق • وكيف لا يسمى هذا المسلك مزلقة • وقد عدهما الشارح المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين • وواضح به دعوى أنه مما يكثر في الكشاف ، ونكان أن نجترىء بانكار الوقوع فيه ولا تخاف » •

أما النفي بلا العاطفة : فانه يجامع انما ، والتقديم • فيقال في مجامعته للأول : انما أنا تميمي لا قيسي، وللثاني : تميمي أنا لا قيسي • ويكون الحصر حينئذ مسدا لهما • والعطف بلا : تأكيد ، ولا ينسب له الحصر لتبعيته وهذا باتفاق من سعد الدين والسيد الشريف (٢) ، كما أن فيهما قوة لسبقهما (٣) • أما اذا اجتمع التقديم وانما ففيه اختلاف (٤) • فاذا كان المقدم هو الخبر نحو : انما تميمي أنا — لا في نحو : زيدا ضربت لأن القصر فيه مستفاد من التقديم باتفاق السعد

(١) الكشاف ٤١٦/١ وذلك عند تفسيره لقوله تعالى في سورة آل عمران : زين الناس حب الشهوات • الآية ١٤ •
 (٢) شروح التلخيص (حاشية السوقي) ٢١٠/٢ ، تجريد البناني على مختصر سد الدين ٢٩٦/١ •
 (٣) تقرير الانبأبي ٧٧/٣ •
 (٤) ذاته ٧٣/٣ •

والسيد • وعبارة اسيد في شرح المفتاح نصها : واعلم أنك اذا قلت :
 انما جاء زيد لا عمرو • أو زيدا ضربت لا عمرا • كان القصر مسندا
 الى انما ، أو التقديم (١) لتقدمهما وكان العاطف مؤكدا لذلك القصر •
 واذا قلت انما تميمي أنا ، كان القصر مستفادا من انما • وتقدم
 الخبر هنا كتقديمه في قولك : ما تميمي الا أنا • واذا قلت : انما زيدا
 ضربت • كان القصر مستفادا من التقديم لعدم احتياجه الى تأويل
 حتى يكون المقصور عليه زيدا • وكان انما مؤكدا لذلك القصر نظرا
 الى أن زيدا هو الجزء الأخير رتبة • اذ لا يمكن تقديره بما والا •
 الا بتأخير زيد لما لا يخفى • ومن البين في ذلك قول المتنبي :

أساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها

فالقصر هنا للتقديم • لأن معنى الكلام : وما ذكرناها الا لذة •
 ولو لم يؤخر لذة ، وقدر الكلام بما والا فليل : « ما لذة الا ذكرناها
 وصار القصر لانما • لم يتحقق مراد الشاعر • اذ أنه يريد أن يقول :
 ذكرته اسنلذا اذا للثناء » (٢) • أما سعد الدين • فيرى أن انما أقوى
 اذا اجتمعت مع التقديم • واذلك يكون القصر بها (٣) • أما
 عبد الحكيم : فيجعل القصر للتقديم • لأن (٤) دلالة التقديم خفية
 لكونها بالفحوى لا يفهمها الا صاحب الذوق • لكنها بعد التحقق قوية
 لكونها عقلية ، فلذلك ينسب الحصر الى التقديم اذا اجتمع مع انما •
 نحو انما تميمي أنا وهكذا حال كل دلالة عقلية خفية مع دلالة وضعية •

(١) أي لانما في الأول ، والتقديم في الثاني •

(٢) التبيان للعكبري • شرح ديوان المتنبي ٤٥٨/٢ المطبعة العامرة

• ١٣٠٨ هـ

(٤) حاشية عبد الحكيم ٣٦٩ •

(٣) المطول ٢١٧

أما العصام : فالأظهر عنده : أن (١) النفي لا يجامع التقديم الذي للقصر ، ولا انما للقصر • بل تحمل انما على التأكيد • كما هو أصل وضع ان المتأكد بما • ومنه انما زيدا ضربت ، فان انما فيه ليست القصر كقول أبي الطيب السابق « وانما لذة ذكرناها » ويحمل التقديم على مجرد الاهتمام •

فلذا جاز الجمع بين التقديم ولا ، وانما ولا • والنفي والاستثناء نص في القصر • فبلغوا العطف • فلذا لا يجامعه •

نخص من ذلك الى انه اذا اجتمعت انما مع التقديم • فالمقدم اما أن يكون مفعولا به ، فيكون القصر للتقديم ، واما ان كان خبرا فالقصر لانما حتى يستقيم المعنى • يؤيد ذلك (٢) : « واعلم أن الأمر في المبتدأ أو الخبر ان كان بعد انما على العبرة التي ذكرت لك في افعال والمفعول اذا أنت قدمت أحدهما على الآخر • معنى ذلك أنك إن تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدأ كان الاختصاص فيه • وان قدمته على المبتدأ صار الاختصاص الذي كان فيه في المبتدأ • تفسير هذا أنك تقول : انما لك هذا • فيكون الاختصاص في لك • بدلالة أنك تقول : انما هذا لك لا لغيرك • وتقول : انما لك هذا • فيكون الاختصاص في هذا • بدلالة أنك تقول : انما لك هذا لا ذاك • والاختصاص يكون أبدا في الذي اذا جئت بلا العاطفة كان العطف عليه ، وان أردت أن يزداد ذلك عندك وضوحا • فانظر الى قوله تعالى : « فانما عليك البلاغ وعلينا الحساب » (٣) فانك ترى الأمر ظاهرا أن الاختصاص للمبتدأ الذي هو البلاغ ، والحساب دون الخبر الذي هو عليك وعلينا • أما الزمخشري فيقول في ذلك : « (٤) ما يجب عليك

(٢) دلائل والاعجاز ٣٤٥ •

(٤) الكشف ٣٦٣/٢ •

(١) الأطول ٢/٢٢٥

(٣) الرعد ٤٠

الا تبليغ الرسالة فحسب ، وعلينا لا عليك حسابهم وجزاؤهم على أعمالهم » وهو بذلك قد وافق الامام في جعل القصر لانما في قوله تعالى : « فانما عليك البلاغ » أما في قوله تعالى : « وعلينا الحساب » فقد جعل القصر للتقديم مخالفا للامام وهذا هو المراد ، اذ ان الامام حينما ذهب الى ذلك جعل الجملة الثانية وهي « علينا الحساب » داخلة في حيز انما .

أما الخطيب : فقد مثل للتقديم مع العطف بقوله : « هو يأتييني لا عمرو » (١) متابعا في ذلك السكاكي . وقد اعترض عليه سعد الدين — وهو محق فيما ذهب اليه — قائلا : والتمثيل (٢) بحو : زيدا ضربت لا عمرا . أحسن . وأجاب على ذلك السيد الشريف مؤيدا ما ذهب اليه سعد الدين فقال : (٣) احتمال أن يقال : هو يأتييني من باب التقوى دون التخصيص ، فلا يكون هناك الا طريق العطف فقط ، الا أن هذا الاحتمال مرجوح . لأن قوله : لا عمرو يدل على أن المقام مقام التخصيص . فكان التمثيل به حسنا . الا أن التمثيل بما ليس فيه احتمال أحسن .

أما السر في جواز اجتماع العطف مع التقديم ، وانما ، فهو : أن (٤) النفي المعتبر لافادة الحصر فيهما « أي التقديم وانما » غير مصرح به ، وانما صرح فيهما بالاثبات ، فلم يقبح تأكيد ما تضمنناه . والنفي بلا . بخلاف ما والا . فقد صرح فيهما بالنفي . فصدق أنه نفي . بلا ، معهما . ما نفي بأداة أخرى مستقلة قبلهما . فتحقق بهذا

(١) بغية الايضاح ١٧/٢ ، المفتاح ١٤١ .

(٢) المطول ٢١٦ .

(٣) حاشية السيد الشريف على المطول ٢١٦ .

(٤) شروح التلخيص (مواهب الفتاح) ٢١٠/٢ ، ٢١١ ، المطول ٢١٦ .

أن النفي الصريح ليس كالضمنى • وكونه ضمنيا فى انما واضح دائما •
واما فى التقديم فقد يكون صريحا كما فى قولك : ما أنا قلت هذا • فلا
تقول : لا غيرى •

ومما يدل على أن النفى الضمنى ليس كالتصريح أنه يقال :
امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فيعطف على فاعل امتنع بلا • فيفيد
الكلام حصر الامتناع فى زيد دون عمرو بواسطة العطف بلا • وضح
ذلك لأن صريح امتنع زيد : ايجاب الامتناع ، فلا يفيد نفى ذلك
الايجاب • وأما نفى المجيء فهو ضمنى ، فجاز العطف بلا لكون النفى
فى امتنع • ضمنيا • ولو صرح به لهذا المعنى وقيل : لم يجيء زيد •
لم يصح أن يقال : لا عمرو • لأنه نفى النفى • فيكون اثباتا • ووضع •
لا • للنفى لا للاثبات • ويصح (١) أن يقال : ما من اله الا الله ، وما
أحد الا وهو يقول ذلك • لأن من : لا تتراد الا فى النفى ، وأحد بهذا
المعنى لا يقع الا فيه •

وأما اجتماع انما مع العطف ، فقد اشترط السكاكى لذلك
« ألا يكون (٢) انوصف بعد انما مما له فى نفسه اختصاص بالموصوف
المذكور • لتحصل الفائدة من مجامعة النفى بلا • لا نما • كما فى قوله
تعالى : « انما يستجيب الذين يسمعون » (٣) فانه (٤) يمتنع أن يقال
لا الذين لا يسمعون ، أولا الصم • فان الاسـتجابة لا تكون
الا من سامع • فالتأكيد بالنفى به بلا غير مفيد فى نحو ذلك ،
ولكن (٥) : اذا كانت فائدة القصر • أن يعتقد المخاطب خلافه •

(١) انما يستجيب الذين يسمعون •

(١) دلائل الاعجاز ٣٢٩ ، المطول ٢١٦ •

(٢) المفتاح ١٤١ ، بغية الايضاح ١٧/٢ : أى ألا يكون المقصور

مختصا بالمقصور عليه •

(٣) انما يستجيب الذين يسمعون •

(٣) الأنعام : ٣٦ •

(٤،٥) شروح التلخيص (مواهب الفاح ، حاشية الدسوقي) ٢١٢/٢

والمخاطب هنا ليس كذلك • لأن كل عاقل يعلم أن الاستجابة إنما تكون ممن يسمع • فهل تحققت فائدة القصر ؟ •

نعم • تحققت فائدة القصر • لأن الكفار نزلوا منزلة من لا يسمع له لعدم قبولهم الحق ، والنبي — عليه الصلاة والسلام — لشدة حرصه على إيمان الكفار نزل منزلة من يعتقد الاستجابة ممن لا يسمع، فخطب يقصر الاستجابة على من يسمع قصر قلب • فالقصر هنا حقيقى • لكن بعد تنزيل المخاطب منزلة من يعتقد العكس لأجل ذلك الاعتبار الخطابى ، وتضمن ذلك التنزيل التعريض بالكافرين بأنهم من جملة الموتى الذين لا يسمع لهم • فليس هنا فى الحقيقة إلا نفى الاستجابة عن الكفار ، وإثباتها للمؤمنين • ولكن لما كان الحصر فى أمر مختص بحسب الظاهر ، وان لم يكن فى الواقع اختصاص • لأن الاستجابة ليست خاصة بالمؤمنين • صحت مراعاة هذا الظاهر ، وامتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون مرادا منهم الكافرون نظرا لذلك الظاهر •

أما الامام عبد القاهر (١) : فىرى انه اذا كان الفعل بعد انما فعلا لا يصح الا من المذكور ولا يكون من غيره ، كالتذكر الذى يعلم أنه لا يكون الا من أولى الأبواب • أم يحسن العطف • بلا • فيه كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ، ويصح من غيره ••••• اذ أنه لا يحسن أن تقول : انما يتذكر أولوا الأبواب لا الجهال • كما يحسن أن نقول : انما يجىء زيد لا عمرو •

ويرى البلاغيون (١) : أن ما قاله عبد القاهر أقرب الى الصواب مما قاله السكاكى . لأنه لا داييل على امتناع أن يقال : انما يفهم العاقل لا غيره عند قصد التأكيد . لا سيما والكلام على ما تقدم على تاويل تنزيل المنفى عنه بمنزلة من لا يصدق عليه المحصور فيه ، فناسبه التأكيد باعتبار ما فى الباطن ، فما جعله السكاكى شرطاً للصحة ، جعله الامام شرطاً للحسن . ومراد عبد القاهر (٢) . أنه شرط فى كمال الحسن وتمامه ، لا أنه شرط فى أصل الحسن . والا كان رأى الامام عبد القاهر والسكاكى متوافقين . لأن الخالى عند البلغاء لا صحة له .

ما شرطه السكاكى كان فى قصر الصفة على الموصوف . ومن (٣) الممكن أن يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال : شرط مجامعة النفى بلا العاطفة بطريق انما : ألا يكون الموصوف فى نفسه مختصاً بتلك الصفة . فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال ، انما المنفى من يسلك مناهج السنة لا طرائق البدعة .

(الرابع) : الأصل : أى الكثير والغالب فى الحكم الذى يستعمل فيه النفى والاستثناء . أن يكون من شأنه أن يجهله (٤) المخاطب وينكره . أى أن يجهله المخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولاً . وائس المراد الجهل بالفعل فقط لأنه شرط فى الحصر مطلقاً بأى طريق كان ، بل المراد . أن يكون من شأنه الا يزول الا بالتأكيد ، كما أن هذا الجهل لا بد أن يكون من جملة الأحكام التى ينكرها .

(١) ينظر . بغية الايضاح ١٧/٢ ، شروح التلخيص ٢١٣/٢ ، المطول ٢١٧ .

(٢) فصول من علم المعانى د . عبد العظيم الروبى ، د . محمد جمعة ص ٧٨ ط الثالثة . مخيمر ١٣٨٢ .

(٣) حاشية السيد على المطول ٢١٧ .

(٤) شروح التلخيص ٢١٣/٢ ، ٢١٤ .

والمراد بالحكم المستعمل فيه الذى هو بعض الأحكام المجهولة : النفى
والثبوت بالنظر لقصر القاب ، والنفى فقط بالنظر للأفراد ، والثبوت
والنفى فى قصر التعيين •

ففى القلب ينكرهما المخاطب ويجهلها ، وفى الافراد يجهل النفى
وينكره • وفى التعيين يجهلها فقط • ولا يتأتى فيه انكار • فالجهل
ظاهر فى جميع أقسام القصر • وأما الانكار فليس ظاهرا فى قصر
التعيين ، لأن المتردد لا انكار عنده • وعلى ذلك •

فقول الخطيب : (١) « مما يجهله المخاطب وينكره » على خلاف
الأصل لأنه لا يدخل فيه قصر التعيين اذ لا انكار فيه • ومن هنا يذهب
بعض المعاصرين (٢) الى أن الجمع بين الجهل والانكار كما فعل الخطيب
وشراح التلخيص لا دليل عليه •

ومثال ما استعمل فيه النفى والاستثناء على الأصل قولك لصاحبك
وقد رأيتما شبعا من بعيد ، ما هو الا زيد • واذا اعتقد صاحبك أن
الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد • وقد (٣) قيد هذا المثال بالبعد
نظرا لأن البعد من شأنه أن يجهل وينكر • وقد تحقق فى هذا المثال
الجهل والانكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر لبعد مضمونه جهلا
لا يزول الا بالتأكيد • ومنه قوله تعالى : « وما من اله الا الله » (٤)
ردا على المعاندين الذين يصرون أن مع الله آلهة أخرى •

والمثال الأول يحتتمل قصر الافراد وقصر القلب بحسب اعتقاد
المخاطب • أما الآية فهى قصر افراد فقط لأن اعتقادهم فى الشركة
واضح •

(١) الأطول ٢٢٦/١ •

(٢) كامات فى القصر • المرحوم سايمان نوار ص ٣٥ •

(٣) شروح التلخيص (مواهب الفتاح ، حاشية الدسوقي) ٢/٢١٥ •

(٤) آل عمران ٦٢ •

وقد ينزل الحكم المعلوم حقيقة منزلة الحكم المجهول الذي يحتاج في نفي جهله الى تأكيد . وذلك التنزيل لأمر معتبر مناسب للمقام فيستعمل النفي والاستثناء في الأمر المعلوم . وذلك كقوله تعالى في قصر الموصوف على اصفة افرادا : « وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل » (١) أى (٢) أنه — عليه الصلاة والسلام — مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الموت . فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم أجمعين كانوا يعلمون أن الرسول مقصور على الرسالة ، غير جامع بينها وبين الخلود فى الدنيا . ولكنهم لما كانوا يعدون موته أمرا عظيما ، نزل استعظامهم موته منزلة انكارهم اياه (أى الموت) فاستعمل له النفي والاستثناء . والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الأمر فى نفوسهم ، وشدة حرصهم على بقاء النبى — عليه الصلاة والسلام — فيما بينهم . حتى كأنهم لا يخطرون موته بالبال .

ويرى العصام (٣) : أن الاعتبار المناسب هو « التنبية على مفسد الاستعظام ، حتى لحق بالجهل فى الفساد ، وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل . كما يرى أن قصر القاب هنا على اعتبار . وما محمد الا رسول لا اله . نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى ألوهيته . لأن البقاء يخص الاله . وكل شىء هالك الا وجهه ، واعتبار الألوهية ينافى الرسالة . ولكن السبكى (٤) قد ضعف هذا التوجيه ، كما ضعف أيضا من ذهب الى أن قصر القلب فى هذه الآية على اعتبار أن نصب القصر الى مفاد الجملة التى هى فى محل النعت عند بعضهم (٥)

(٢) المطول ٢١٨ .

(١) آل عمران ٢٤٤

(٣) الأطول ٢١٧/١

(٤) شروح التلخيص (عروس الأفراح) ٢١٧/٢ .

(٥) منظر تفسير أبى السعود ٩٢/٢ ، حاشية الجمل على الجلالين

٣١٩/١ ، الاستغناء فى أحكام الاستثناء ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

فيكون التقدير: وما محمد الا رسول قد خلت ارسال قبليه ، فيذهب كما ذهبوا لا أنه رسول لا يذهب كما عليه المخاطبون بتنزيل اعظامهم منزلة انكارهم • فكأنهم قالوا • هو رسول لا يموت فقيل لهم : بل هو رسول يموت كغيره • وكقوله تعالى : ان الله يسمع من يشاء ، وما أنت بمسمع من فى القبور ان أنت الا نذير (١) فهنا قصر موصوف على صفة قصر افراد • أى قصر النبى — عليه الصلاة والسلام — على صفة الانذار ، غير جامع بينها وبين صفة الهداية ، وذلك أمر معلوم له — عليه الصلاة والسلام — • غير أنه لما كان شديد الحرص على ايمان قومه وهدايتهم ، ملحا فى توجيه الدعوة اليهم ، صار فى حكم من ظن أنه يملك مع صفة الانذار صفة الهداية ، لهذا قصر على الانذار قصر افراد ، ونزل هذا المعلوم • وهو أنه غير ملزم بحمل الناس على الهداية قسرا • منزلة ما من شأنه أن يجهل وينكر فاستعمل فيه النفي والاستثناء على ما هو الأصل فيهما • وسر بلاغته تساوية الرسول — صلى الله عليه وسلم — وتصوير حاله وهو حريص على هداية قومه والحاحه فى دعوتهم الى الايمان بالله ، وما أنزل (٢) ومثاله فى قصر القلب قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار : « ان أنتم الا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا » (١) فالمخاطبون وهم الرسل — عليهم الصلاة والسلام — لم يكونوا بشرا ، ولا منكبين لذلك ، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين • لاعتقاد الكفار أن الرسول لا يكون بشرا

(١) فاطر ٢٢ ، ٢٣ • ينظر بغية الايضاح ١٨/٢ ، تفسير
أبى السعود ١٥٠/٧ •
(٢) دلائل لاعجاز ٣٣٤ •

(٣) ابراهيم عليه السلام ١٠ ينظر • بغية الايضاح ١٩/٢ ، دلائل
الاعجاز ٢٣٣ ، المطول ٢١٨ •

مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة ، فقد نزل الكافرون الرسل منزلة المنكرين للبشرية ، لأنهم اعتقدوا اعتقادا فاسدا : التنافى بين البشرية والرسالة •

وذكر الدسوقي (١) : ان القصر فى هذه الآية يمكن أن يكون قصر افراد جريا على اظاهر من غير تنزيل • فكأنهم قالوا : ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون • أو من قصر القلب بلا تنزيل أيضا بأن يكون المراد : ما أنتم الا بشر أعلى منا بالرسالة •

أما العصام : فقد جعل القصر فى هذه الآية قصر قلب أيضا من غير تنزيل ولكن عنى سبيل الكناية يقول : « ويكون (٣) الكلام من قبيل الكناية فيكون : ان أنتم الا بشر • بمعنى ان أنتم الا غير رسل لا استلزام البشرية نفى الرسالة ، فذكر البشرية • وأريد انتفاء الرسالة ، فيكون فى الكلام قصر قلب من غير تنزيل » •

وأقول الله تعالى حكاية عن الرسل : « ان نحن الا بشر مثلكم ولكن الله يمين على من يشاء من عباده » (١) وذلك بعد حكاية الكفار فى الآية السابقة • فمن مجاراة الخصم والتبكيك والالزام والافحام • فان من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف فى أمر لا يخالف فيه ، أو هو لا ينكر • أن يعيد كلامه على وجهه • كما اذا قال لك من يناظرك : أنت من شأذك كيت وكيت • ولكن لا يضمنى من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم • فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا : ان ما قلتم من أنا بشر مثلكم • وهو ما قلتم • لا تفكره ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله قد

(١) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي • مواهب الفتاح) ٢١٧/٢ ،

٢١٨ ، المفتاح ١٤٢ •

(٢) الأطول ٢٢٧/١ •

(٣) ابراهيم عليه السلام ١١ • ينظر المفتاح ١٤٢ ، شروح التلخيص

(مواهب الفتاح ، حاشية الدسوقي) ٢١٩/٢ •

من علينا بالرسالة ، فالرسل قد اعترفوا بمقدمة صحيحة ، وهي ثبوت البشرية لهم ، لبيينوا أنها لا تستلزم مقصود الخصم ، فالقصر في قول الرسل : « ان نحن الا بشر مثلكم » الخطاب فيه موجه الى الكفار . وهم لا ينكرون هذه البشرية . فعلى هذا يكون القصر سوريا يقصد منه المشاركة اللفظية لقول المشركين . لتكون أقوى في المجازاة ، ولا يراد منه الا أصل الاثبات والتجريد ، ويمكن أن يكون المراد حقيقة انقصر . لأن المشركين يريدون من قولهم : « ان أنتم الا بشر مثلنا » أن الرسل بشر لا ملائكة ، ومن ثم ينكرون رسالتهم ، فجاراهم الرسل بتسليم أنهم بشر . ويكون المقصود من هذا القصر هذه المجازاة ، وليس الرد عليهم . لأن المشركين لا ينكرون بشرية الرسل . بل هي ثابتة عندهم .



وأما انما : فالأصل أى الكثير الغالب أن تستعمل كما يرى الخطيب فى الحكم الذى يعلمه (١) المخاطب ولا ينكره . وهو بهذا موافق (٢) لعبد القاهر حين قال : اعلم على أن موضوع انما : على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ، ولا يدفع صحته ، أو لما ينزل هذه المنزلة .

وفى الحقيقة أن المخاطب اذا كان عالماً بالحكم ، ولم يكن حكمه مشوباً بالخطأ لم يصح القصر . بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم . وقد يكون مراد الشيخ أنه يجيء لخبر من شأنه ألا يجهله المخاطب ولا ينكره . حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه ، لأنه لا يصر عليه ،

(٢٠١) بغية الايضاح ٢/٢٠ ، دلائل الاعجاز ٣٣٠ ، المفتاح ١٤٢ .

شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ٢/٢١٤ .

وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح • وهو أن طريق انما يسلك مع المخاطبة فى مقام يصر على خطئه ، ويجب عليه ألا يصر • فمثال استعمال انما على اصل كما مثل الخطيب : « قواك انما هو أخوك » لن يعلم ذلك ويقربه • وأنت تريد أن ترفقه عليه أى أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الأخ • والأولى (١) أن يكون هذا المثال من الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر • لأنه لما لم يشفق على أخيه • فكأنه أخطأ فزعم أنه ليس بأخيه ، لكنه غير مصر على ذلك •

وقد ينزل الحكم المجهول الذى من شأنه أن يجهل وينكر ، منزلة الحكم المعلوم الذى من شأنه أن يعلم ولا ينكر لا ادعاء ظهوره ، وأن انكاره ايسر مما ينبغى •

وبسبب ذلك التنزيل يستعمل له انما • كقوله تعالى • حكاية عن اليهود لعنة الله عليهم : « انما نحن مصلحون » (٢) فقد استعملوا انما فى اثبات الصلاح لأنفسهم ادعاء لظهوره ، واشعارا بأن نقيضه وهو فسادهم ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج نفيها الى تأكيد بالنفى والاستثناء ، ولذلك جاء الرد عليهم فى قوله تعالى : « ألا انهم هم المفسدون ولكن يشعرون » (٣) باثبات الفساد لهم حال كون ذلك القول مؤكدا • أى مصادبا لتأكيد بأمور كثيرة • منها : كون الحكم فى صورة الجملة الاسمية المفيدة للدوام والثبوت ومنها تعريف الجزأين اعنى المبتدأ والخبر فى قوله تعالى : هم المفسدون وتعريفهما يفيد الحصر المستفاد من تعريف الجزأين • ومنها تعقيبه بما يدل على

(١) المطول ٢١٩ •

(٢) البقرة ١١ - شروع التلخيص (مواهب الفتاح) ٢٢١/٢ •

(٣) البقرة ١٢ •

التقريع والتوبيخ • وهو قوله تعالى : « ولكن لا يشعرون » لافادته
أنهم من جملة الموتى الذين لا شعور لهم • والا لأدركوا فسادهم بلا
تأمل •

مزية انما على العطف : ومزية انما على العطف : أنها (١) يعقل
منها الحكمان أى الاثبات والنفى المفاد بالحصر دفعة واحدة بخلاف
العطف • فانك اذا قلت : قام زيد لا عمرو : يعقل اولا اثبات القيام
لزيد ، ثم يعقل ثانية نفيه عن عمرو • وكذا يتعقل العكس فى قولك :
ما قام زيد بل عمرو • اذ يعقل اولا نفى اقيام عن زيد ، ثم اثباته
لعمره • واذا كان التقديم والنفى والاستثناء يعقل منهما الحكمان
أيضا معا • أن التقديم يدل عليه بالاحتمال • أى من حيث احتمال كون
عليهما بتوقف الاستثناء فى الافادة على المستثنى منه • والفارق
المقدم معمولا لشيء آخر ، وأما النفى والاستثناء • فانه يدل
بين الاستثناء والعطف ، أن صورة العطف يحتتمل الاستثناء ،
والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه • فيفيد الحكمين بواسطة ذلك
الارتباط •



(أحسن مواقع انما) • أسلفت أن انما تمتاز على بقية أدوات
النقص بأنها يعقل منها الحكمان (النفى والاثبات) دفعة واحدة •
ومن مميزاتا أيضا • أنها وان كان الأصل والغالب فيها أن تستعمل
فى حكم شأنه أن يكون معلوما ولا يجمله أحد ولا ينكره الا أنها
تستعمل فى كلام لا يكون الغرض منه افادة الحكم للعلم به ، وانما
يكون الغرض التلويح به الى معنى آخر على سبيل التعريض • وانما

كان التعريض أحسن مواقع انما • لأن افادة الحكم الذى شأنها أن تستعمل فيه • لا يهم المخاطب معلوما ، أو من شأنه العلم • بخلاف المعنى الآخر الماوح اليه ، فانه لكون المخاطب جاهلا به مصرا على انكاره •

يقول الامام عبد القاهر (١) : « ثم اعلم أنك اذا استغربت وجدتها أقوى ما تكون ، وأعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه • ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه • نحو أنا نعزم أن ليس الغرض من قوله تعالى « انما يتذكر أولوا الألباب » (٢) أن يعلم السامعون ظاهر معناه • ولكن أن يذم الكفار ، وأن يقال انهم من فرط العناد ، ومن غلبة الهوى عليهم ، فى حكم من ليس بذى عقل ، وانكم ان طمعتم منهم فى أن ينظروا ويتذكروا ، كنتم كمن طمع فى ذلك من غير أولى الألباب ، وكذلك قوله : « انما أنت منذر من يخشاها » (٣) وقوله عز اسمه : « انما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب » (٤) المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية ، فهو كأنه ليس له أذن تسمع ، وقلب يعقل • فالانذار معه كلا انذار ، ومثال ذلك قول العباس بن الأحنف :

أنا لم أرزق محبتها * * * انما للعبد ما رزقا

الغرض أن يفهمك من طريق التعريض أنه قد صار ينصح نفسه ويعلم أنه ينبغى له أن يقطع الطمع من وصلها ، ويبيأس من أن يكون منها اسعاف • وقول الشاعر :

(١) دلائل الإعجاز ٣٥٤ - ٣٥٨ •

(٢) الرعد ١٩ ، الزمر ٩ •

(٣) النازعات ٤٥ (٤) فاطر ١٨ •

ما أنت بالسبب الضعيف وانما
 نجح الأمور بقوة الأسباب
 فالיום حاجتنا اليك وانما
 يدعى الطبيب لساعة الأوصاب

يقول في البيت الأول : انه ينبغي أن أنجح في أمرى حين جعلتك
 السبب اليه ، ويقول في البيت الثانى : انا قد وضعنا الشئ في موضعه
 وطلبنا الأمر من جهته حين استعنا بك فيما عرض من الحاجة وعولنا
 على فضاك • كما أن من عول على الطبيب فيما يعرض له من السقم
 كان قد أصاب بالتعويل موضعه ، وطلب الشئ من معدنه •

ثم يشير عبد القاهر الى أن هذا التعريض مرتبط بانما فيقول :
 ثم أن العجب فى أن هذا التعريض الذى ذكرت لك لا يحصل من دون
 انما • فلو قلت : يتذكر أولوا الألباب • لم يدل مادل عليه فى الآية •
 وان كان الكلام لم يتغير فى نفسه • وليس الا لأنه ليس فيه انما •

واسبب فى ذلك : أن هذا التعريض انما وقع بأن كان من شأن
 انما أن تضمن الكلام معنى النفى من بعد الاثبات والتصريح • بامتناع
 التذكر ممن لا يعقل • واذا أسقطت من الكلام فليل : يتذكر أولوا
 الألباب • كان مجرد وصف لأولى الألباب بأنهم يتذكرون ، ولم يكن
 فيه معنى نفى للتذكر عن ليس منهم ، ومحال أن يقع تعريض لشيء
 ليس له فى الكلام ذكر ولا فيه دليل عليه ، فالتعريض بمثل هذا ،
 أعنى بأن تقول : يتذكر أولوا الألباب • باسقاط انما يقع اذن ان وقع
 بمدح انسان بالتيقظ • وبأنه فعل ما فعل ، وتنبه لما تنبه له ، لعقله،
 وحسن تمييزه • كما يقال فى ذلك يفعل العاقل • وهكذا يفعل الكريم،
 وهذا موضع فيه دقة وغموض • وهو مما لا يكاد يقع نفس أحد أنه
 ينبغي أن يتعرف سببه ، ويبحث عن حقيقة الأمر فيه •

(موقع المقصور عليه) : يختلف موقع المقصور عليه باختلاف طرق القصر :

١ - فاذا كان طريقه النفي والاستثناء : فالأصل فيه : أى الكثير انغالب • أن يؤخر المقصور عليه ، بحيث يقع بعد أداة الاستثناء مباشرة • سواء كانت الأداة الا أو غيرها من الأدوات • والسر (١) فى ذلك أن القصر أثر ناشئ عن الحرف الذى هو الا ، ويمتنع ظهور أثر الحرف قبل وجوده « فالمقصور عليه فى قوله تعالى : « ومن يغفر الذنوب الا الله » (٢) هو الاسم الواقع بعد الا • وهو لفظ الجلالة • وهذا من قصر الصفة على الموصوف • والمقصور عليه فى قوله تعالى : ان أنت الا نذير (٣) هو النذير وهو من قصر الموصوف على الصفة •

وعلى ذلك تقول فى قصر الفاعل على المفعول • افرادا أو قلباً بحسب المقام : ما ضرب زيد الا عمرا • قصر افراد ، أو قلباً كقوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربي وربكم (٤) اذ أنه ليس المعنى أنى لم أزد على ما أمرتنى شيئاً حتى يكون للقصر للأفراد لأن الكلام لم يكن أنه زاد شيئاً على ذلك ، أو نقص منه ، ولكن المعنى : أنى لم أترك ما أمرتنى به أن أقوله الى خلافه لأن سيدنا عيسى - عليه الصلاة والسلام - قاله فى مقام اشتمل على معنى أنك يا عيسى تركت ما أمرتك أن تقوله الى ما لم أمرك أن تقوله • فانى أمرتك أن تدعو الناس أن يعبدونى ، ثم أنك دعوتهم الى أن يعبدوا غيرى بدليل قوله تعالى : « أنت قلت للناس اتخذنى وأمى الهين من دون الله » •

(١) شروح التلخيص (حاشية الدرر) ٢٢٥/٢ •

(٢) آل عمران ١٣٥ •

(٣) فاطر ٢٣ •

(٤) المائدة - ١١٧ بغية الايضاح ٢٤/٢

أما ابن السبكي فيعترض على ما ذهب إليه الخطيب في مفهوم القصر من هذه الآية قائلا : « هذا من المصنف يقتضى أن قصر القلب ليس فيه نفى الغير المذكور ، وليس كذلك والذي قاله من أن المراد : أننى قلت ما أمرتنى به صحيح • ولا ينافى ذلك أن يكون نفى الزيادة عليه فهذه هي حقيقة القصر • نعم هو قصر قلب لغير ما ذكره ، وهو أنه في مقابلة قول النصارى عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : اتخذونى وأمى الهين من دون الله • فان نسبتهم ذلك اليه لا تجتمع مع نسبتهم اليه الاعتراف بالوحدانية » •

وفى الحقيقة أن كلا التوجهين صحيح • ولكن ما ذهب اليه السبكي هو المعول عليه فى افادة القصر •

فالمثال السابق وهو : ما ضرب زيد الا عمرا : وهو من قصر الفاعل على المفعول : يحتمل أن يكون من قصر الصفة على الموصوف ويكون التقدير : ما مضروب زيد الا عمرو ، وأن يكون من قصر الموصوف على الصفة ويكون التقدير : ما زيد الا ضارب عمرو ، وتقول فى قصر المفعول على الفاعل : ما ضرب عمرا الا زيد وهذا يمكن أن يكون من قصر الصفة على الموصوف • ويكون التقدير : ما ضارب عمر الا زيد • أو من قصر الموصوف على الصفة ويكون التقدير ما عمرو الا مضروب زيد • ومعنى (١) قصر الفاعل على المفعول : قصر الفعل الواقع الى الفاعل على المفعول ، ومعنى قصر المفعول على الفاعل : قصر الفعل الواقع على المفعول على الفاعل • أما قصر الفعل على الفاعل كقولك ما قام الا زيد : فهو من قصر الصفة على الموصوف •

(١) شروح التلخيص (مواهب الفتاح) ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥ ، بغية الايضاح ٢/٢٤ •
 (١) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ٢/٢٢٦ •

ومنه قوله تعالى : « وهل يهلك الا القوم الظالمون » (١) ، وقوله « لا يعلمها الا هو » (٣) وقصر المبتدأ على الخبر يكون من قصر الموصوف على الصفة ، كقوله تعالى : « وما الحياة الدنيا الا متاع الغرور » (٣) وقوله : « انما هو اله واحد » (٤) وقصر الخبر على المبتدأ يكون من قصر الموصوف على الصفة كقوله تعالى : « ما على الرسول الا البلاغ » (٥) وقوله « لا اله الا الله » (٦) وقوله تعالى : « انما عليك ابلاغ » (٧) .

وتقول في قصر المفعول (٨) الأول على الثانى ما أعطيت زيدا الا درهما . وفى قصر المفعول الثانى على الأول : ما أعطيت درهما الا زيدا . وهذا يمكن أن يكون من قصر الصفة على الموصوف بأن تقول : ما معطى زيد منى الا درهم . أى لا دينار . وفى قصر الموصوف على الصفة ، ما أنا الا معطى زيد درهما . أى لا معطيه دينارا وفى قصر لِحال على صاحبها ، ما جاء راكبا الا زيد ، وفى قصر صاحب الحال عليها : ما جاء زيد الا راكبا . ومعنى الأول : ما صاحب المجيء مع الركوب الا زيد ، أو ما جاءنى راكبا الا زيد ، ومعنى الثانى : ما زيد الا صاحب المجيء راكبا ، أو ما زييد الا جاءنى راكبا . فالأول من قصر الصفة والثانى من الموصوف .

وقد (٩) ذكر سعد الدين أنه كثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو . نحو ما أتيته الا أتانى . وفى الحديث : ما أيس

(١) الأنعام ٥٩

(٢) الأنعام ٥٩

(٣) الحديد ٢٠

(٤) النحل ٥١

(٥) المائدة ٩٩

(٦) محمد عليه السلام ١٩ (٧) الرعد ٤٠

(٨) شروح التلخيص (مواهب الفتاح) ٢٢٥/٢

(٩) المطول ٢٢٢

الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء . وذلك لانه قصده
لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها ، فأنشبه الشرط والجزاء ،
وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله . الا على تأويل
العزم والتقدير : . أى ما أيسر الشيطان من بنى آدم غير النساء الا
عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم : خرج الأمير معه صقرا صائدا
به غدا . جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل .

وسعد الدين رحمه الله يريد في هذا أن يفرق بين الحال الواقعة
كقولك ما رأيتة الا وهو يقرأ ، والحال المعزوم عايبها المجزوم بها فتكون
كالواقع الحاصل كقولك ما اشتريت كتابا الا قرأته ، وهذا من قصر
الموصوف على الصفة .

وتقول في القصر بين التمييز وصاحبه . ما طالب زيد الا نفسه
ما يطيب من زيد الا نفسه فهو من قصر الصفة على الموصوف .
وتقول فى الجرور والظرف : ما عولت الا على الله ، وما عرفتك الا
عند الشدة . والحصر فى الصفة (١) كقولك ما جاءنى رجل الا قاضل ،
والحصر فى البدل : ما جاءنى أحد الا أخوك . وما ضربت زيدا الا
رأسه ، وما سرق زيد الا ثوبه ، وما أعجبنى زيد الا حسنه .

وعلى ذلك فالمتعلقات يقع فيها القصر الا المصدر (٢) المؤكد ،
فانه لا يقع القصر بينه وبين الفعل اجماعا فلا تقول : ما ضربت الا
ضربا . وأما قواه تعالى : « ان نظن الا ظنا » (٣) فمعناه الا ظنا
ضعيفا . فهو مصدر نوعى ، لأن المصدر المؤكد (٤) لا يجوز أن يقع

(١) المطول ٢٢٠

(٢) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ٢٢٤/٢ .

(٣) الجاثية ٣٢ .

(٤) الفتوحات الالهية (حاشية الجمل على الجلائن ١٢٢/٤ -

نقلا عن ازده .

استثناء مفرغا • فلا يقال : ما ضربت الا ضربا ، لعدم الفائدة فيه
لكونه بمنزلة أن يقال : ما ضربت الا ضربت • وقد تقرر في النحو
أنه يجوز تفريغ العامل لما بعده من جميع المعمولات الا المفعول المطلق
فلا يقال ما ظننت الا ظنا لاتحاد موردي النفي والاثبات وهو الظن ،
والحصر انما يتصور حين تغاير مورديهما •

كذلك لا يقع انقصر في المفعول معه • لأنه لا يجيء بعد الا •
فلا تقول : ما سرت الا والنيل • وذلك لأن ما بعد الا كأنه منفصل
من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا ، لأن الا تؤذن من
حيث المعنى بنوع من الانفصال ، كذلك الواو • فاستهجن عمل الفعل
مع حرفين مؤذنين بالفصل ولذا لا يقع من التوابع بعد الا عطف
النسق • فلا يقال : ما قام زيد الا وعمرو ، وأما وقوع واو الحال
بعدها في نحو : ما جاءني زيد الا وعلامه راكب فلعدم ظهور عمل
الفعل لفظا بعد الواو • بل هو مقدر •

ويجوز على قلة تقديم المقصور عليه ، وأداة الاستثناء على
المقصور قصر الفاعل على المفعول : « ما قرأ الا كتابا خالد • فقد
قدمت كتابا وهو المستثنى مع الأداة على المحصور الذي هو الفاعل
وهو خالد • وقولك في قصر المفعول على الفاعل ما قرأ الا خالد كتابا •
فقد قدمت الأداة وخالد على المقصور الذي هو المفعول وهو كتابا •
فالاختصاص في المثال الأول في المفعول وفي الثاني في الفاعل •

يقول عبد القاهر : (١) « واعلم أنك اذا عمدت الى الفاعل
والمفعول • فأخرتهما جميعا الى ما بعد الا • فان الاختصاص يقع
حينئذ في الذي يلي الا منهما • فاذا قلت : ما ضرب الا عمرو زيدا
كان الاختصاص في الفاعل • وكان المعنى أنك قلت : ان الضارب

عمرو لا غيره • وان قلت : ما ضرب الا زيدا عمرو • كان الاختصاص
فى المفعول • وكان المعنى أنك قلت • ان المضروب زيد لا من سواه •»

وتقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصر يجوز على قلة
كما فى المثالين السابقين ان بنينا على أنه لا يجوز أن يستثنى بالا الا
شئ واحد لضعفهما • لأن اصلها لا النافية (١) • وهى لا تنفى الا
شيئاً واحداً ، فلا يقع لبس فيما بعدها ففى قولنا السابق : ما قرأ الا
خالد كتابا لا يتوهم أن كتابا مستثنى منه • وعلى هذه القلة جاء قول
السيد الحميرى يمدح أبا العباس السفاح :

لو خير المنبر فرسانه ما اختار الا منكم فارسا

وقول الكميت فى مدح بنى هاشم :

وما لى الا آل أحمد شيعة وما لى الا مذهب الحق مذهب

فأنت نرى أن الاختصاص فى البيت الأول فى « منكم » دون
فارسا ولو قال : ما اختار فارسا الا منكم • صار الاختصاص فى
فارسا •

وفى البيت الثانى ترى أن الاختصاص فى الشطر الأول فى آل
أحمد •

وفى الشطر الثانى : فى مذهب الحق • ولو قال وما لى شعية
الا آل أحمد وما لى مذهب الا مذهب الحق • لصار الاختصاص فى
غير المراد ولغير المعنى أقول ذلك : لأن السياق هو الذى يحدد
المعنى ففى البيت الأول مثلا او قال ما اختار منكم الا فارسا • يكون
المعنى أن المنبر لا يجد فيهم الا فارسا على حين أنه يريد أن المنبر

لا يقصد الا اليهم حينما نتاح له الفرصة في اختيار فرسانه • وذلك
على سبيل الاستعارة •

قلت : انه يجوز على فله تقديم المقصور عليه • واذا اذ المسند
على المقصور وذلك ان بنينا على انه لا يستثنى بالا الا شيء
واحد • اما ان بنينا على جواز ان يستثنى بها شيان بلا عطف • سم
يجز التقديم حيث يقصد الحصر في ما والا هنا فقط بقله ولا غيرها •
لان التقديم يوجب توهم ان المراد القصر في ما يليها وما بعده (لان
الا : أداة - كما قيل - يخرج بها شيان • وحينئذ يصح ان يكون كل
واحد مما بعدها مستثنى بها وبذلك يقع في العبارة لبس) •

والمقصود القصر في مواليها فقط • فلا يجوز على هذا ولو بقله
ان يقال : في ما ضرب زيد الا عمرا : ما ضرب الا عمرا زيد برفع زيد،
ونصب عمرو • لانه حيث جوزنا استثناء شيئين يتوهم ان المعنى •
ما ضرب أحد أحدا ، الا عمرا ضربه زيد • وأكثر النحويين على المنع
واعتمده البلاغيون • ولكن بعضهم جوزوه اذا صرح بالمستثنى منه كأن
يقال : ما ضرب أحد أحدا الا زيد عمرا • فالأزيد : مستثنى من الأحد
الأول ، وعمرو مستثنى من الأحد الثاني •

وانما قل التقديم لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها • لأن الصفة
المقصورة على الفاعل هي الفعل الواقع على المفعول • لا مطلق الفعل •
فلا يتم المقصور قبل المفعول ، فلا يحسن قصره • وكذلك الصفة
المقصورة على الفاعل هي الفاعل الواقع على المفعول • لا مطلق الفعل،
ذكر الفاعل فلا يحسن قصره •

٢ - **واذا كان طريق القصر انما (١)** • فالمقصود عليه هو الجزء
المستقل في آخر الكلام • فمثلا : الموصول المشتمل على قيود متعددة
جزء واحد • وكذلك الموصوف مع صفته • فالمقصود عليه في قولنا :
انما جاءنى من أكرمته يوم الجمعة أمام الأمير • هو الفاعل • أى
الموصول وصلته • وفى قولنا انما جاءنى رجل عالم • هو الموصوف
مع صفته • وانما آخر المقصور عايه دون المقصور • لأن المقصور
مقدم طبعا • فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع (٢) ولا يجوز تقديم
المقصود عليه بأنما على غيره للالباس • فانه انما جاز في النفى
والاستثناء على قلة لعدم الالباس بناء على أن المقصور عليه هو
المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور أو آخر عنه • وهاهنا ليس الا
مذكورا ، بل الكلام متضمن لعناه • فلو قلنا فى : انما أكرم خالد محمدا
انما أكرم محمدا خالد محمد • انعكس المعنى • بخلاف ما اذا قلنا فى :
ما أكرم محمد الا خالدا • ما أكرم الا محمدا خالد فانه يعلم أن
المقصود عليه هو المذكور بعد الا • قدم أو آخر •

يقول الامام عبد القاهر : فى قوله تعالى : « انما يخشى الله من
عباده العلماء » (٣) : فى تقديم اسم الله عز وجل معنى خلاف ما يكون
لو آخر • • لأن تقديم اسم الله تعالى : انما كان لأجل أن الفرض أن يبين
الخاصون من هم ، وقدم العلماء فقيل : انما يخشى العلماء الله • لصار
المعنى على ضد ما هو عليه الآن • ولصار الغرض بيان المخشى من هو
والاخبار بأنه الله تعالى دون غيره • ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية
من الله تعالى مقصورة على العلماء ، وأن يكونوا مخصوصين بها كما
هو الغرض فى الآية ، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله

(١) (٢) المطول ٢٢٣ •

(٣) فاطر ٢٨ - دلائل الاعجاز ٣٣٨ - ٣٣٩ •

تعالى أيضا • الا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره •
والعلماء لا يخشون غير الله تعالى • وهذا المعنى وان كان قد جاء
في التنزيل في غير هذه الآية كقوله تعالى : « ولا يخشون أحدا
الا الله » (١) فليس هو الغرض في الآية ، وليس اللفظ بمحتمل له البتة
ومن أجاز حملها عليه • كان قد أبطل فائدة التقديم ، وسوى بين قوله
تعالى « انما يخشى الله من عباده العلماء ، وبين أن يقال انما يخشى
العلماء الله •

هذا : ومحل (٢) تأخير المقصور عليه في انما : اذا استفيد القصر
منها فقط • ولم يعرض عارض لتقديمه • فمثلا في قوله « وانما لذه
زكرناها » ، وفي قولك : انما زيدا ضربت : قصر الذخر على اللذة ،
والضرب على زيد • فقدم نقدم المقصور عليه على المقصور مع انما
لأنها غير مفيدة للقصر • بل المفيد للقصر : التقديم • وهى للنهييد •
اما عارض تقديم المقصور عليه فكقولك : انما قمت • أى لا أنى قعدت
فان الفاعل هنا محصور في الفعل • وقدم ان فعل عليه لعدم صحة تقديم
الفاعل عليه • ولا يصح في هذا المثال أن يكون من حصر الفعل في
الفاعل فيكون جاريا على الأصل في انما من تقديم المحصور ، وتأخير
المحصور فيه ، لأن الضمير مع انما يجب فصله اذا قصد الحصر فيه •
فان اتصل تعين أن يكون مقصورا • ومن ذلك ما لو تأخر المقصور عليه
لا اختل المعنى المراد • وحينئذ يجب تقديمه ومن ذلك قول سيدنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما يأكل آل محمد من هذا المال •
أى ليس لهم فيه الا أكلهم منه • وليس المعنى لا يأكلون الا منه • ومنه
قوله تعالى : « يا قوم انما فتنتم به » (٣) مقتضى ما قالوه : ان المعنى

(١) الأحزاب ٣٩ •

(٢) شروح التلخيص (حاشية الدسوقي) ٢٣٢/٢ •

(٣) طه ٩٠ • شروح التلخيص (عروس الأفراح) ٢٣٣/٢ ، تقرير

الانباى ٩٣/٣ ، ٩٤ •

ما فتنتم الا به • وليس المراد • فانه لا يصح فيه قصر القلب ولا قصر الافراد • لأنهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ، ولا أنهم فتنوا بغيره فقط فتعين على أن المعنى : لم يقع الا أنكم فتنتم به •

٣ - وان كان طريق القصر هو العطف بلا • فالمقصود عليه : هو المقابل لما بعد لا • فالمقصود عليه في قولنا : سبحانه خطيب لا شاعر : هو خطيب - لأنه المقابل لما بعدها وهو شاعر • والمقصود عليه في قولنا بشار شاعر لا عبد الحميد • هو بشار • لانه المقابل لما بعدها وهو عبد الحميد • وان كان العطف ببل أو لكن • فالمقصود عنيه فيهما هو ما بعدها •

٤ - وان كان طريق القصر التقديم • فالمقصود عليه هو المقدم عليه في نحو : مصرى أنا • هو مصرى • وفي قول الشاعر :

الى الله أشكو لا الى الناس اننى
أرى الله يبقى والأخلاء تذهب

هو الى الله •

وغير (١) كالا الاستثنائية في افادة القصر • وانما خص غير بالذكر دون بقية أدوات الاستثناء • لأنه لا يستعمل في التفريغ من أدوات الاستثناء غير الا • غيرها • وهذا مبني على أن سوى ملازمة (٢) للنصب على الظرفية ، والا فهي كغير في افادة القصر • فتقول في القصر بغير في قصر الموصوف على الصفة ، وفي قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا • ما قام غير زيد ، ما زيد غير

(١) شروح التلخيص (حاشية المسوقى) ٢/٣٣٤ •

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/٣٦٢ •

قائم • وتستعمل في القصر الحقيقي كقولك : لا اله غير الله ، وما خاتم
الأنبياء غير محمد ، وغير كالا في امتناع مجامعتها لا العاطفة فلا يقال
في قصر الصفة على الموصوف ما قام غير زيد لا عمرو ، ولا في قصر
الموصوف على الصفة ما زيد غير شاعر لا كاتب •

وعلى الله قصد السبيل • إنه من يهدي الله فلا مضل له ، ومن
يضلل الله فلا هادي له • وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين ،

دكتور إبراهيم علي حسن داود

مدرس البلاغة والنقد

بكلية اللغة العربية بالمنوفية